وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

تأثيرات صندوق النقد الدولي على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية.

تخصص : اقتصاد دولي.

إعداد الطلبة :

لكحل رانية

بوشنقة منار

إشراف الأستاذة:

معيزي نجاة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: صوفان العيد	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة: معيزي نجاة	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: مرابط محمد	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020.

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

العنـــوان

تأثيرات صندوق النقد الدولي على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم اقتصادية.

تخصص : اقتصاد دولي.

إعداد الطلبة :

لكحل رانية

بوشنقة منار

إشراف الأستاذة:

معيزي نجاة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذ: صوفان العيد	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذة: معيزي نجاة	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: مرابط محمد	الدرجة العلمية	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020.

الإهداء والشكر

قال تعالى:{ لئن شكرتم لأزيدنكم }

الآية 07 سورة إبراهيم

{ وقل ربي زدني علما }

الآية 114 سورة طه

الحمد لله الذي وفقنا على إنجاز هذه المذكرة وأنار دربنا ووفقنا في مهمتنا العلمية.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذة " معيزي نجاة" التي لم تبخل علينا بكل ما لديها من معلومات.

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة الكلية وكل طاقم الجامعة.

كما نخص بالشكر كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد حتى ولو بكلمة تحفيزية.

ها نحن اليوم أتممنا دراستنا فاختلطت دموع فرحتنا بتخرجنا مع حزننا بوداع أحبتنا والمكان الذي ضمنا، فهذه سنة الحياة بالأمس التقينا واليوم افترقنا ولكن فرحتنا بتخرجنا ينسينا ألمنا.

ونقوم بإهداء هذا العمل المتواضع لعائلتنا وأصدقائنا وكل معارفنا.

وشكرا.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات.	الصفحة
الشكر و الإهداء.	
فهرس الجداول.	
فهرس الأشكال.	
مقدمة.	أ- ج
الفصل الأول: الإطار لمفاهيمي لصندوق النقد الدولي.	
تمهيد.	7
المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي.	8- 20
المطلب الأول: نشأة وتعريف صندوق النقد الدولي.	8- 11
المطلب الثاني: أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي.	11- 12
المطلب الثالث: التنظيم والإدارة في صندوق النقد الدولي.	13- 20
المبحث الثاني: آلية عمل صندوق النقد الدولي.	21- 29
المطلب الأول: موارد صندوق النقد الدولي.	21- 23
المطلب الثاني: برامج صندوق النقد الدولي.	24- 27
المطلب الثالث: شرطية صندوق النقد الدولي.	27- 29
المبحث الثالث: دور صندوق النقد الدولي وسياسته التمويلية.	29- 33
المطلب الأول: الدور الرقابي لصندوق النقد الدولي.	29- 31
المطلب الثاني: السياسات التمويلية لصندوق النقد الدولي.	31- 32
المطلب الثالث: المساعدة الفنية والتدريب.	32- 33
خلاصة الفصل.	34
الفصل الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي.	
تمهيد.	36
المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.	37- 43
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.	37- 39
المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي.	39- 40
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي.	40- 42

المطلب الرابع: استراتجيات النمو الاقتصادي.	42- 43
المبحث الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي.	43- 48
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية.	43- 45
المطلب الثاني: المعايير الاجتماعية.	45- 47
المطلب الثالث: المعايير الهيكلية.	47- 48
المبحث الثالث: النظريات المفسرة لنمو الاقتصادي.	48- 59
المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكي.	48- 51
المطلب الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية.	52- 54
المطلب الثالث: نظرية النمو الكينزية.	54- 57
المطلب الرابع: نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي).	57- 59
خلاصة الفصل.	60
الفصل الثالث: تأثيرات صندوق النقد الدولي على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد.	62
المبحث الأول: الوضعية الاقتصادية للجزائر قبل إصلاحات صندوق النقد الدولي.	63- 69
المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري في الفترة (1962- 1966).	63- 64
المطلب الثاني: مرحلة بداية نظام التخطيط (1967- 1979).	64- 66
المطلب الثالث: مرحلة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني (1980- 1989).	67- 69
المبحث الثاني: البرامج الاقتصادية المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي في الجزائر.	69
المطلب الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي (1989- 1994).	69- 73
المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي (1995- 1998).	74- 77
المطلب الثالث: تقييم نتائج البرنامج.	77- 82
المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري بعد برامج صندوق النقد الدولي.	82- 94
المطلب الأول: الإصلاحات الذاتية خلال الفترة (2001- 2009).	83- 88
المطلب الثاني: الإصلاحات الذاتية خلال الفترة (2010- 2019).	88- 94
خلاصة الفصل.	95
خاتمة.	97- 98
قائمة المراجع.	100-107

ملخص.	108

فهرس الجداول

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	القوة التصويتية لدول الخمسة الكبرى التي لها دور هام في إدارة الصندوق.	**19**
02	تطور المؤشرات الكلية في الجزائر خلال الفترة(1989-1994).	**78**
03	تطور المؤشرات الكلية في الجزائر خلال الفترة (1995-2000).	**80**
04	التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).	**84**
05	بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).	**85**
06	التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009).	**87**
07	بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009).	**87**
08	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014).	**90**
09	بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2010-2014).	**90**
10	تطور بعض المؤشرات الكلية خلال (2015-2020).	**93**

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	صفحة
01	الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.	16

مقدمة

مقدمة عامة

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، رأت بلدان الحلفاء الرأسمالية المنتصرة في الحرب، ضرورة التحرك السريع في خضم الاقتصاديات المنهارة من جراء الحرب التي أسفرت عن تغيرات جذرية على المستويات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية. وذلك من خلال النظر في خطط مختلفة لإعادة استقرار النظام النقدي الدولي، فتجلى الحل في إنشاء منظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الإشراف على أسعار صرف عملات الدول، ومن ثم الحفاظ على استقرارها، إضافة إلى تنظيم المعاملات التجارية.

وعليه جاءت المبادرة الأمريكية بعقد مؤتمر بريتين وودز بولاية نيوهامبيشر الأمريكية سنة 1944. والذي أعتبر من أهم الأحداث والمحطات الاقتصادية البارزة، حيث تمخض عنه ميلاد صندوق النقد الدولي عندما اتفق ممثلو خمسة وأربعون حكومة على إطار التعاون الاقتصادي يستهدف تجنب تكرار كارثة السياسة الاقتصادية الفاشلة، التي أسهمت في تدهور واختلال نمو اقتصاديات العالم.

حيث يمثل النمو الاقتصادي من القدم هدفا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافتها العمل على تحقيقه، باعتباره مؤشرا صريحا يبرز حقيقة الأداء الاقتصادي، موضحا من خلاله علاقته بين كل المدخلات والمخرجات في الاقتصاد، وكذا تحسين رفاهية أفراد المجتمع، وإن صح القول فهو بمثابة خلاصة الجهود الاقتصادية المبذولة.

ومن هذا المنطلق حضي موضوع النمو الاقتصادي بكثير من الاهتمام في الفكر الاقتصادي، حيث كان الاهتمام قائما حول العوامل المفسرة له ومحدداته وكذا المؤشرات الدالة عليه، بما أنه أصبح يشكل جوهر النماذج والسياسات النظرية الاقتصادية الكلية للعديد من الدول ومن بينهم الجزائر.

فالجزائر غداة الاستقلال، انتهجت نظام اشتراكي قائم على أساس التخطيط المركزي وهيمنت القطاع العمومي، لتحقيق هدفين أساسين هما الاستجابة للحاجات الاجتماعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. إلا أنه وفي منتصف الثمانينات بدأت بوادر عدم الاستقرار تطفو على السطح، بفعل الأزمة النفطية 1986 وتأثيرها السلبي الحاد على الاقتصاد الجزائري، دفعت بالجزائر إبتداءا من مطلع التسعينات إلى تبني خيار اقتصاد السوق الرأسمالي كبديل للاقتصاد الموجه، فقامت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي هادفة بذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مجموعة من البرامج.

ومع بداية الألفية الجديدة وتعافي أسعار النفط في الأسواق الدولية تبنت الجزائر برامج تنموية بناءة موزعة على فترات زمنية. لم يسبق لها مثيل في تاريخها المعاصر تهدف في مجملها إلى استرجاع توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية، والتهيؤ لإدماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي.

مقدمة عامة

1) الإشكالية:

وبناءا على ما سبق يتم طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير صندوق النقد الدولي على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ومن خلال هذه الإشكالية المطروحة نستطيع طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو سبب لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي؟
- هل لصندوق النقد الدولي دور فعال في استعادت التوازنات الكلية للدول النامية؟
- ما هي الآثار المترتبة عن لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي على مسار النمو الاقتصادي؟

2) فرضيات الدراسة:

- سبب لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي هو فشل المخططات التنموية والأزمة النفطية الحادة سنة 1986.
- لصندوق النقد الدولي دور فعال ومهم في استعادت التوازنات الداخلية والخارجية للدول النامية.
- كانت هناك أثار إيجابية على الجانب الاقتصادي وآثار سلبية على الجانب الاجتماعي.

3) أهمية الموضوع:

تكمن أهمية موضوع تأثرات صندوق النقد الدولي على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر، في أن صندوق النقد الدولي محطة هامة من محطات النظام النقدي الدولي وكذا الدور الذي يعلبه في رفع معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية منها الجزائر. فقد ظهرت العديد من الأبحاث والمؤلفات لتوضيح دور صندوق النقد الدولي وأثر تدخله في الاقتصاد.

4) أهداف الدراسة:

- توضيح الدور الذي يلعبه صندوق النقد الدولي في مساعدة بلدانه الأعضاء.
- تحليل أثر تدخل صندوق النقد الدولي على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر.
- التعرف على أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تحت إشراف صندوق النقد الدولي.
- تبيان أهم النظريات المفسرة لصندوق النقد الدولي.

5) المنهج المتبع في الدراسة:

إن طبيعة الموضوع تتوقف عن الجانب النظري والتطبيقي وقد تم استخدام مايلي:

المنهج الوصفي: وهذا من خلال التطرق للإطار النظري لصندوق النقد الدولي والنمو الاقتصادي.
المنهج التاريخي: وذلك من خلال جمع الأحداث والحقائق الماضية والمعبرة عن وضعية الاقتصادية للجزائر.
المنهج التحليلي: والذي يظهر من خلال الدراسة التحليلية وذلك بالاعتماد على أرقام وبيانات.

6)أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع للأسباب التالية:

الأسباب الموضوعية:

- نظرا لأهمية صندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة نقدية دولية تشرف وتسهر على الاستقرار الاقتصادي لبلدان الأعضاء.
- تزايد حدة مشكلة التوازن الاقتصادي ودور صندوق النقد الدولي في إعادته.

الأسباب الذاتية:

- الصلة التي تربط موضوع الدراسة بالتخصص الذي ندرس فيه.
- الرغبة في التعرف على آلية عمل صندوق النقد الدولي لإثراء وتنمية قدراتنا العلمية.
- الوقوف على الوضعية الاقتصادية للجزائر قبل وخلال، وبعد لجوئها لصندوق النقد الدولي.
- فضولنا من أجل التعرف على الآثار المترتبة عن لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي.

7)الدراسات السابقة:

ومن بين الدراسات السابقة مايلي:

- دحو سهيلة، صندوق النقد الدولي وسياسات الإصلاح الهيكلي دراسة حالة الجزائر (1989-1999)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، جامعة الجزائر، 2001/2000. توصلت هده الدراسة إلى انخفاض العجز الاقتصادي للجزائر خلال التسعينات لا يعود بدرجة الأولى إلى فعالية التدابير المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى أن الصندوق يستغل فرصة لجوء الدول النامية إليه مما يسهل عليه فرض شروط غير ملائمة، إذ ما قبل البلد الخوض في برامجه الإصلاحية.
- برباص طاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة 2009/2008. من بين أبرز نتائج هذه الدراسة أن الجزائر كغيرها من الدول النامية لجأت إلى طلب الدعم من هذه المؤسسات مند

السنوات الأولى من استقلالها، ففي مجال تمويل المشاريع قدم البنك الدولي قروض عديدة للجزائر، إلا أن دور الشركة المالية الدولية وباقي فروع البنك الدولي كان هامشيا، أما في مجال الإصلاح الهيكلي فكان تدخل هده المؤسسات واضحا من خلال الاتفاقيات التي عقدت مع الحكومة الجزائرية.

- عزالدين بوحبل، المؤسسات المالية الدولية وإشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، جامعة جيجل، 2010/2009. من بين النتائج المتوصل إليها في هده الدراسة أن برامج الإصلاح الاقتصادي سمحت بكل من صندوق النقد والبنك الدوليين بتحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الكلية، من خلال استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن تحقيق ذلك كان على حساب الجهاز الإنتاجي بالنظر إلى الانكماش الذي أصب على أغلب القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها القطاع الصناعي الذي عرف تراجعا من خلال تحقيقه لمعدلات نمو سلبية.

8)صعوبات الدراسة:

- اتساع الموضوع وتشعبه.
- تباين الإحصائيات من مرجع لآخر.

9)هيكل البحث:

يتضمن هذا البحث ثلاثة فصول نجزها فيمايلي:

الفصل الأول: يتضمن الإطار لمفاهيمي لصندوق النقد الدولي، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول بعنوان ماهية صندوق النقد الدولي، أما المبحث الثاني آلية عمل صندوق النقد الدولي، وفيما يتعلق بالمبحث الثالث جاء بعنوان دور صندوق النقد الدولي وسياساته التمويلية.

الفصل الثاني: جاء هذا الفصل بعنوان عموميات حول النمو الاقتصادي، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، فالمبحث الأول تحت عنوان ماهية النمو الاقتصادي، والمبحث الثاني بعنوان مؤشرات النمو الاقتصادي، والمبحث الثالث والأخير بعنوان النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: وبخصوص هذا الفصل تضمن عنوان تأثيرات صندوق النقد الدولي على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر، والذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول الوضعية الاقتصادية للجزائر قبل إصلاحات

صندوق النقد الدولي، أما بالنسبة للمبحث الثاني فجاء تحت عنوان البرامج الاقتصادية المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي في الجزائر، وأخيرا المبحث الثالث بعنوان واقع الاقتصاد الجزائري بعد برامج صندوق النقد الدولي.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لصندوق النقد الدولي

تمهيد.

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: آلية عمل صندوق النقد الدولي.

المبحث الثالث: دور صندوق النقد الدولي وسياساته التمويلية.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

اعتبارا للصعوبات التي خلفتها الحرب العالمية الثانية في ما بين الدول على إيجاد صيغة توافقية لأسعار الصرف, اضطرت الدول الكبرى إلى تبني سياسة الحوار تحت مظلة الأمم المتحدة تهدف إلى تأسيس تعاون نقدي تحاك أهدافه وقواعده من طرف هيئة وحيدة، حيث اتفق الحاضرون في مؤتمر بريتين وودز في جويلية 1944 على تسميتها بصندوق النقد الدولي الذي أصبح فيما بعد احد أهم أضلاع النظام المالي العالمي .

وعليه سنحاول في هذا الفصل الإلمام والتعرف على هذه الهيئة من خلال التركيز على ثلاث نقاط رئيسية مستعرضة في ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: آليات عمل صندوق النقدي الدولي.

المبحث الثالث: دور صندوق النقد الدولي وسياساته التمويلية.

المبحث الأول: ماهية صندوق النقد الدولي.

يعتبر صندوق النقد الدولي أحد المنظمات الاقتصادية المكونة للعولمة الاقتصادية، حيث يتكون من مجموعة الدول الأعضاء وتقوم الدول المتقدمة بإدارة شؤونه وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنشئ بموجب اتفاقية دولية للعمل على تحقيق الاستقرار النقدي العالمي.

المطلب الأول: نشأة وتعريف صندوق النقد الدولي.

يتضمن هذا المطلب فرعين الأول نستعرض فيه بشيء من التخصيص له النشأة التاريخية لصندوق النقد الدولي، أما الفرع الثاني سنقدم فيه تعريفا لصندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: نشأة وتعريف صندوق النقد الدولي.

مع مطلع القرن 20م تزايدت مستويات تطور الدول الرأسمالية الكبرى، حيث لم تعد قوتها الاقتصادية متناسبة مع ما تسيطر عليه من مستعمرات مقارنة بما تملكه القوى الأخرى، ونتيجة لهذا ظهرت الصراعات الرأسمالية لإعادة تقسيم المستعمرات والأسواق الخارجية، وبالتالي بروز البذرة الأولى لاشتعال الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى انهيار قاعدة الذهب.

وبعد انتهاء الحرب عادت معظم دول أوروبا إلى نظام الذهب، وما كادت الأمور تستقر حتى بدأت أزمة الكساد العالمي التي ضربت الاقتصاد الدولي، خاصة الأزمة المالية العالمية 1929م، وانهيار النظام النقدي الدولي مرة أخرى.

وقد كان لتولي هذه الاختلالات دورا أساسيا في اندلاع الحرب العالمية الثانية، التي خلقت أثار كبيرة، وهو ما دفع دول الحلفاء وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا إلى البحث عن حلول مرضية لتغلب على الاضطرابات النقدية.

ومن أجل ذلك اجتمع ممثلو 44 دولة في "بريتون وودز" سنة 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية بهدف وضع الأسس العامة لإقامة النظام النقدي الدولي الجديد[1]. وأهم ما طرح في هذا المؤتمر من اقتراحات، اقتراح

[1] سمير بوقشابية، **تأثيرات سياسة صندوق النقد الدولي على مسار التنمية في دول المغرب العربي–دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر 3 ، 2010 / 2011، ص53.

الاقتصادي الانجليزي " جون كينز" الخاص بإنشاء اتحاد دولي للمقاصة واقتراح " هوايت الأمريكي" الذي يعتبر المصمم الحقيقي لصندوق.

1. اقتراحات مشروع كينز:

وهو مشروع نسب بدوره لواضعه البريطاني اللورد" جون كينز" حيث كان هذا الأخير قد وضع مخططه في سبتمبر 1941 وأسسه على قاعدة المنطق الاقتصادي وتشبه صيغة مخطط " هوايت"، غير أن وضعية بلده بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية تميزت بعدم قابلية الجنيه الإسترليني للتحويل وبنفاذ الاحتياطات من الذهب وبالمديونية الخارجية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية هذا ما دفع " كينز" إلى تغيير موقفه ليأخذ بفكرة على إنشاء بنك دولي، ويتعامل البنك بعملة موحدة هي " البانكور" كما أن الدول تتعامل بعملة البانكور وكأنه ذهب في معاملتها الخارجية كما كان المخطط يبقى على تسوية المعاملات بالذهب إلى جانب " البانكور" مع القضاء على التعامل بالعملات الأخرى[1].

2. اقتراحات مشروع هوايت:

ويعود هذا المشروع إلى الاقتصادي الأمريكي " هوايت " حيث يتضمن النقاط التالية[2]:

- ❖ إنشاء نظام نقدي دولي جديد يتمثل في صندوق النقد الدولي حيث اقترح "هوايت" إصدار وحدة نقدية أطلق عليها" اليونيتاس" قابلة لتحويل إلى عملات الدول الأخرى وترتبط قيمتها بوزن معين من الذهب وذلك من أجل استخدامها كوحدة للحساب ولموازنة الصرف بين الدول المتعاملة.
- ❖ أن يقوم النظام النقدي المقترح بمحاربة القيود المفروضة على المدفوعات الخارجية بجميع أشكالها والتي تعطل حركة رؤوس الأموال وحرية التجارة.
- ❖ إيقاف التدخل في أسواق الصرف، منع خفض قيمة العملات الوطنية باستمرار والتي تلحق ضررا بالدول الأخرى.
- ❖ تفتح حسابات دائنة ومدينة للدول الأعضاء في الصندوق ويسجل الرصيد في الحسابات باليونيتاس، وتتم عملية تسوية الفائض في الحساب الجاري للدول الأعضاء بالذهب.

---

[1] بوصبع بلال، غبغوب عبد اللطيف، **إصلاحات آليات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادي&ة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، 2018 /2019، ص9.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي(نظريات وسياسات)**، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص ص 492، 493، 494.

❖ اقتراح أن يكون حجم الحصة لأي دولة مشاركة في الصندوق متناسبة مع حجم ما تملك من الذهب والنقد الأجنبي وحجم دخلها القومي ومدى التقلبات في ميزان مدفوعاتها.

❖ تستطيع الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها أن تسحب من الصندوق عملات أجنبية لمواجهة هذا العجز، ويستطيع الصندوق أن يفرض على الدول المقترضة بعض الإجراءات التي يراها ضرورية.

حيث تم الاتفاق في مؤتمر" بيرتون وودز" على اعتبار مقترحات" هوايت" أساسا لقيام صندوق النقد الدولي، وتم رفض المشروع.

الفرع الثاني: تعريف صندوق النقد الدولي.

تعددت تعاريف صندوق النقد الدولي إلا أننا سنتطرق لبعض منها:

- صندوق النقد الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في منظمة الأمم المتحدة، نشأ بموجب المعاهدة الدولية سنة1944، للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية ويديره أعضاء يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا، حيث بلغ عدد هذه الدول 190 دولة، كما بدأ نشاطه الفعلي في 1945، وأن الدول الأعضاء به لا يشترط أن يكونوا أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، كما أن للصندوق أعضاء أصليين وهم ممثلي الدول التي حضرت مؤتمر " بريتون وودز" قبل شهر ديسمبر 1946 أما الدول التي انضمت بعد ديسمبر فلا تعتبر أعضاء أصلية، وقد صدر قبول عضويتها من قبل مجلس محافظي الصندوق ولا يوجد فرق في الالتزامات بين الأعضاء الأصليين والجدد، ولكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق[1].
- عرف صندوق النقد الدولي بأنه المنظمة العالمية النقدية التي تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء فيه[2].
- كما عرف صندوق النقد الدولي أيضا على أنه المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي، ويضم في عضويته 190 بلد عضو مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا لتحقيق المصالح المشتركة[3].

---

[1] دودان حنان، زبيدي رابح، **دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية لدول المغرب العربية خلال الفترة (2008-2015)**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، العدد 2، 2018، ص 235.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 68.

[3] صندوق النقد الدولي، تقرير السنوي لسنة 2013، تحت الموقع: www.imf.org.

– ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج أن صندوق النقد الدولي هو منظمة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية بهدف تحقيق الاستقرار العالمي. تبلورت فكرة إنشاءه في جويلية 1944 في مؤتمر بروتين وودز بولاية نيوهامبيشر الأمريكية، حيث يعتبر من أهم المصادر التمويلية التي تقوم بتمويل وإقراض الدول المختلفة لغرض المساعدة في حالة حدوث اختلال مؤقت في ميزان المدفوعات أو التي تعاني من مشاكل اقتصادية،حيث يرمم سياسات واتخاذ تدابير وإجراءات تصحيحية تؤدي إلى الرجوع إلى المسار الصحيح.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي.

يمكن حصر أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي في ما يلي:

الفرع الأول: الأهداف.

لدى صندوق النقد الدولي عدة أهداف يعمل على تحقيقها أهمها[1]:

- ❖ تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيها يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.
- ❖ تحقيق استقرار أسعار الصرف والعمل على تجنب اتجاه الدول إلى إجراء تخفيضات متبادلة في أسعار صرف العملات.
- ❖ تسيير عملية التوسع والتوازن في نمو التجارة الدولة، والمساهمة بالتبعية والتشجيع والحفاظ على مستويات عالية من التوظيف والدخول الحقيقية.
- ❖ تنمية وتطوير الموارد الإنتاجية لكل دول الأعضاء كهدف أولي للسياسة الاقتصادية.
- ❖ المساعدة على إقامة نظم مدفوعات متعددة الأطراف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف والمعرقلة لنمو التجارة العالمية.
- ❖ تدعيم الثقة لدى البلدان الأعضاء من خلال استخدام موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تتمكن من إزالة أسباب العجز في ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.
- ❖ تحقيق الاستقرار النقدي والدولي وتثبيت سعر الدولار بالذهب.

[1] صندوق النقد الدولي: **النشأة، المبادئ، الأهداف،الدور، المهام ودواعي التأسيس**، تحت الموقع: www.ministrginfo.gov.lb ، تاريخ الإطلاع 5 أفريل 2021، وقت الإطلاع، 22:30.

الفرع الثاني: الوظائف.

لكي يحقق صندوق النقد الدولي أهدافه فإنه يقوم بما يلي[1]:

- ❖ تدعيم استقرار أسعار الصرف ومنع لجوء الدول إلى التنافس على تخفيض قيم عملاتها.
- ❖ إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف والتخلص من قيود الصرف التي تحول دون نمو وتنشيط التجارة الدولية.
- ❖ تمويل العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء بإتاحة الموارد اللازمة لتمكينهم من تصحيح اختلال موازين المدفوعات دون اللجوء إلى إجراءات تقيدية ويمنح في ذلك قروض قصيرة ومتوسطة الأجل.
- ❖ توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية، من خلال زيادة الاحتياجات الدولية وقد ابتدع في ذلك ما يسمى بحقوق السحب الخاصة.
- ❖ اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.
- ❖ إبداء المشورة للدولة العضو فيما يتعلق بالأمور النقدية والاقتصادية ذات العلاقة وبالتالي يقوم بدور المستشار النقدي في مجال التشاور والتعاون المتعلقة بمشاكل النقد الدولية.
- ❖ التعاون مع البنك الدولي فيما يتعلق بعلاج الاختلالات الهيكلية حيث أدخل صندوق النقد الدولي على عملياته في محيط السياسة الاقتصادية عمليات التكييف الهيكلي لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل، ولذلك زاد اهتمامه مند الثمانينات على علاج الاختلال في التوازن الهيكلي وبالتالي بدأ يخصص موارد وقروض، تسمى بتسهيلات التصحيح الهيكلي، وقد خصصت تلك التسهيلات حديثا للبلاد المنخفضة الدخل ويمثل في ذلك تداخل كبير مع اختصاصات ووظائف البنك الدولي.
- ❖ يركز صندوق النقد الدولي في معالجاته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة وأحيانا الفترة المتوسطة ويطلق عليها سياسات التثبيت.
- ❖ يقوم بمراقبة النظام النقدي الدولي عموما.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 69، 70.

المطلب الثالث: التنظيم والإدارة في صندوق النقد الدولي.

يتشكل صندوق النقد الدولي من هيكلين، هيكل تنظيمي وآخر إداري، وعليه سنقسم هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.أما الفرع الثاني فسنخصصه للهيكل الإداري لصندوق النقد الدولي.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي.

يتشكل الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي من نوعين من الأجهزة ، حيث نجد أجهزة رئيسية وأخرى استشارية.

أولا: الأجهزة الرئيسية لصندوق النقد الدولي:

وتتمثل في:

1) **مجلس المحافظين:** هو الذي يضم ممثلين لكل الدول الأعضاء،وهو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي، حيث يجتمع مرة واحدة سنويا خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ عادة ما يكون هو وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد، كذلك يعين محافظ مناوب. ويبت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، ولكنه فوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية ، ويجري النظر في قضايا السياسات الأساسية المتعلقة بالنظام النقدي الدولي مرتين سنويا في إطار لجنة المحافظين ويطلق عليها اسم اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية[1].
2) **المجلس التنفيذي:** ويتألف من عدة مدراء، يترأسه المدير العام للصندوق، ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات يستغرق كل منها يوما كاملا. ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، وذلك في مقر الصندوق في العاصمة واشنطن. وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبري وهي الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا، والمملكة المتحدة، إضافة إلى الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية، أما المديرون الستة عشر الآخرون فتتولى انتخابهم مجموعة من البلدان تعرف باسم الدوائر الانتخابية لفترات مدتها عامين. كما يختص المجلس التنفيذي باختيار المدير العام الذي يتولى رئاسة المجلس التنفيذي[2].

---

[1] سهيل حسن الفتلاوي، **العولمة وآثارها في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 95.

[2] يوسف حسن يوسف، **تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية والدولية علي قرارات الدول**، طبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012، ص21.

3) **المدير العام:** يتم اختياره من طرف المجلس التنفيذي ويتولى رئاسته، ولكنه لا يملك حق التصويت إلا بالصوت المرجح في حالة تساوي الأصوات، كما يجوز له المشاركة في اجتماعات مجلس المحافظين لكنه لا يصوت في تلك الاجتماعات.

كما أن المدير العام هو رئيس الموظفين العاملين في الصندوق وهو الذي يدير شؤون الصندوق العادية تحت إشراف المجلس التنفيذي، وهو المسؤول عن تنظيم الهيكل الوظيفي للعاملين وتعيينهم وفصلهم في الصندوق،وذلك بتوجيه عام من المجلس التنفيذي.

يعمل المدير العام والموظفين بولاء تام للصندوق وليس لأي سلطة أخرى ويحترم كل البلدان الأعضاء والطابع الدولي لهذا الولاء ويمتنع عن ممارسة إي محاولات للتأثير على أي موظف في سياق أدائه لعمله. كما يراعي المدير العام عند تعيين الموظفين أهمية الاختيار على أساس أوسع تمثيل جغرافي ممكن مع مراعاة ضرورة توفير أعلى مستويات الكفاءة والجدارة الفنية[1].

ثانيا: الأجهزة الاستشارية لصندوق النقد الدولي: تتمثل في:

1) **الأجهزة العاملة داخل الصندوق:**

❖ **اللجنة النقدية والمالية الدولية:** أنشأت سنة 1974 تحت اسم اللجنة المؤقتة ، وأخذت الاسم الحالي بعد التعديل الثاني لنظام الصندوق في سبتمبر 1999 ،حيث تتشكل من 24 عضو يعين كل عضو منهم أو ينتخب من طرف الدول أو مجموعات الدول التي لها الحق في تعيين وانتخاب عضو مجلس الإدارة ، وتقوم بتقديم أراء وتقارير إلى مجلس المحافظين بهدف مساعدته على الإشراف في تسيير النظام النقدي الدولي وتكييفه، وعلى اتخاذ الإجراءات الضرورية في فترات الاهتزازات المفاجئة التي يتعرض لها ذلك النظام. وفيما يخص دورات هذه اللجنة فهي تجرى مرتين في السنة في شهر أفريل أو بداية شهر ماي، وبمناسبة انعقاد مجلس المحافظين[2].

❖ **لجنة التنمية:** وهي لجنة مشتركة بين مجلس محافظي الصندوق ومجلس محافظي البنك الدولي، ويتداول على تعيين أعضائها أطراف الصندوق وأطراف البنك الدولي بنفس الطريقة التي تعين بها أو ينتخب بها أعضاء مجلس الإدارة أيضا، أما بخصوص مهام هذه اللجنة فتتمثل في دراسة

---

[1] اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، تحت الموقع: www.imf.org .

[2] قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي ال "صند F .M.I " (آليات وسياسات)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص ص 37، 38.

ومراقبة تقديم الموارد للبلدان النامية وتقديم المشورات حول الإجراءات التي تحسن من عمليات تقديم تلك الموارد ، أما فيما يتعلق بدورات هذه اللجنة فتتزامن مع دورات اللجنة النقدية والمالية الدولية[1].

2) الأجهزة العاملة خارج الصندوق:

- **مجموعة الخمسة:** وتضم وزراء مالية القوى الاقتصادية الغربية الخمسة(الو. م.أ، بريطانيا ، فرنسا، ألمانيا، اليابان).
- **مجموعة السبعة:** وتضم مجموعة الخمسة إضافة إلى كندا وايطاليا وهي الدول الأكثر تصنيعا والتي أصبحت تشارك فيها روسيا(7+1).
- **مجموعة الإحدى عشر:** وهي التي كانت تضم عند إنشاءها سنة 1962 عشر دول، وهي مشكلة من وزراء مالية التعاون والتنمية الاقتصادية، وتضم حاليا مجموعة السبعة زائد وزراء مالية كل من بلجيكا هولندا والسويد وسويسرا، وتقوم هذه المجموعة بدور الناطق الرسمي باسم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدى الصندوق.
- **مجموعة الرابعة والعشرون:** وهي التي أنشأتها مجموعة "77"، وهي ناطقة باسم الدول النامية، حيث تشكلت رسميا سنة 1952 .
- **مجموعة الثلاثين:** شكلها مدير صندوق النقد الدولي سنة 1979 وتضم قادة بنوك و شركات وموظفين دوليين سامين وجامعيين متخصصين بهدف استشارتهم حول تطوير صندوق النقد الدولي.

وأخيرا نلفت الانتباه إلى أن هذه المجموعات لا تتمتع ببيانات دائمة وتلعب دورا استشاريا فقط[2].

---

[1] علي شتيوي، **دور صندوق النقد والبنك الدوليين في تكريس الحكم الراشد بالدول النامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية، تخصص منظمات دولية وإقليمية والحكم الراشد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/ 2019، ص 51.

[2] علي شتيوي، **مرجع سابق**، ص 51.

الشكل رقم01: الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

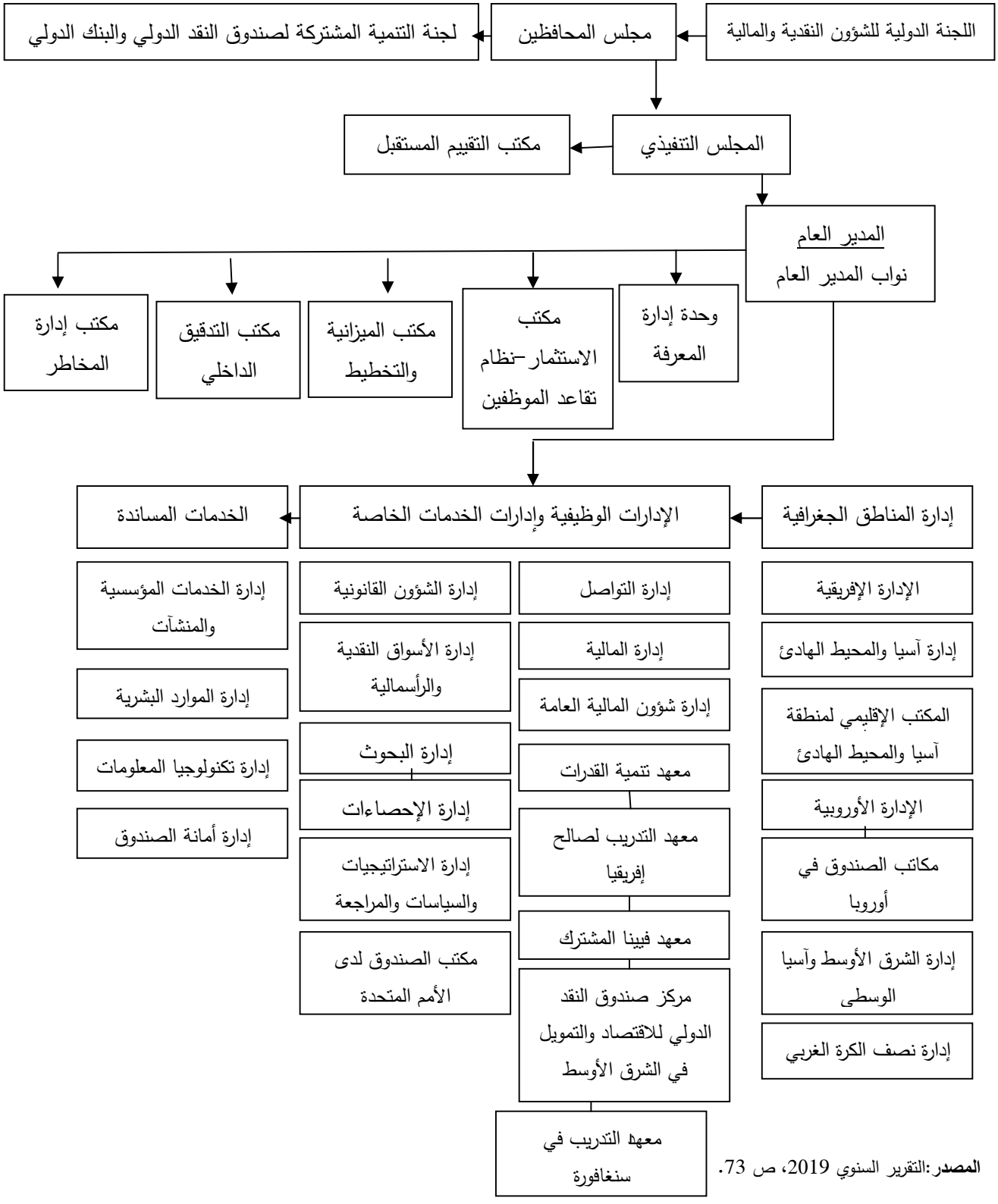

المصدر:التقرير السنوي 2019، ص 73.

الفرع الثاني: العضوية في صندوق النقد الدولي.

تشمل العضوية في صندوق النقد الدولي ثلاث نقاط رئيسية وهي على التوالي:

أولا: أعضاء صندوق النقد الدولي.

هناك مجموعتين من الأعضاء تتمثل في:

1. **الأعضاء الأصليون:** هم البلدان الممثلة في المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة والتي قبلت حكومتها عضوية الصندوق قبل 31 ديسمبر 1945 .
2. **الأعضاء المنضمون:** هم الدول التي لم تشترك في مؤتمر بريتين وودز سنة 1945 أو اشتركت ولم تقبل العضوية، أو تقدمت بطلب العضوية بعد 31 ديسمبر 1945 ، وقد جاء في المادة الثانية من اتفاقية الصندوق أن العضوية تظل متاحة لسائر البلدان وفق التوقيت والشروط التي يقررها مجلس المحافظين.

ثانيا: الشروط الواجب توفرها في العضوية.

وتنقسم هذه الشروط إلى شروط موضوعية وأخرى شكلية تتمثل في:

1. الشروط الموضوعية:

- أن تكون الدولة مستقلة وكاملة السيادة.
- أن تقبل الدولة الالتزام بجميع أحكام اتفاقية التأسيس.
- أن تكون الدولة قادرة على الوفاء بالالتزامات التي تفرضها اتفاقية الصندوق .

2. الشروط الشكلية:

- أن تقوم الدولة التي ترغب في الانضمام بتقديم طلب إلى الصندوق حيث يتضمن كافة البيانات المطلوبة من قبله، ويعرض الطلب على المجلس التنفيذي الذي يقوم بدراسته وتقديم تقرير بشأنه وعرض كل الطلبات عل مجلس المحافظين .

- بعد أن يوصي مجلس المحافظين بقبول عضوية الدولة يقوم المجلس التنفيذي بتقديم توصية إلى مجلس المحافظين بمبلغ الحصة وكيفية دفع الاشتراك وكل الاشتراطات الأخرى، وعلى ذلك تصبح الدولة عضو بعد صدور قرار من مجلس المحافظين[1].
- **ثالثا: فقدان العضوية في صندوق النقد الدولي.**

يمكن أن تفقد الدولة عضويتها نتيجة انسحابها الاختياري أو إيقاف عضويتها أو الانسحاب الإجباري.

1. **الانسحاب الاختياري:** يجوز للدولة العضو الانسحاب من عضوية الصندوق إذا توفر الشرطيين التاليين:
   - إخطار الدولة للصندوق بالانسحاب كتابة ، حيث يعتبر تاريخ استلام الإخطار هو تاريخ الانسحاب.
   - الوفاء بالالتزامات القائمة، عندما تنسحب الدولة من عضوية الصندوق تتوقف عمليات وتعاملات الصندوق بعملة العضو المنسحب ، ويتم تصفية الحسابات الكائنة بينهما باتفاق يعقد بين الطرفين.
2. **الإيقاف:** يمكن للصندوق أن يوقع عقوبة الإيقاف على الدولة العضو إذا توفر الشرطين التاليين:
   - إخلال الدولة العضو بالتزاماتها.
   - إعلان الصندوق الدولة العضو بالتزامات المنتهكة وإعطائها مدة معقولة لانجازها ومنحها فرصة لتوضيح موقفها.
3. **الانسحاب الإجباري:** يتم الانسحاب الإجباري بتوفر الشروط التالية:
   - صدور قرار سابق بالإيقاف.
   - عدم التزام الدولة العضو خلال فترة معقولة[2].

الفرع الثالث: نظام التصويت في صندوق النقد الدولي.

يتضمن عنصرين ويتمثل الأول في القوة التصويتية، أما الثاني يتمثل في طريقة التصويت في صندوق

---

[1] سمير بوقشابية، **مرجع سابق**، ص ص 59، 60.

[2] عز الدين بوحبل، **المؤسسات المالية الدولية وإشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، جامعة جيجل، 2010/2009، ص ص 50، 51.

النقد الدولي.

أولا: القوة التصويتية في صندوق النقد الدولي.

يتم التصويت في صندوق النقد الدولي بناء على الأحداث الموزونة فيه، حيث تحدد أصوات كل عضو على أساس حصته في موارد الصندوق لكل عضو 250 صوت مستحق مضاف إليها صوت واحد مقابل كل 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة، كما تحصل كل دولة عضو على صوت عن كل قسط من استعمال عملتها يتجاوز 100 ألف وحدة حقوق سحب خاصة التي تمتلكها عندما تقوم هذه الدولة ببيع عملتها إلى دولة أخرى، كما أنه يمكن أن يحصل العكس أي أنه يخصم صوت من الدولة المقترضة عن كل قسط يساوي 400 ألف من وحدة حقوق السحب الخاصة يقترضها من الصندوق[1].

أما فيما يخص إتحاد القرارات في صندوق النقد الدولي تتميز بالتدرج فيما يتعلق بنسبة الأصوات وتختلف حسب القضايا، ففي القضايا العادية يتخذ القرار بالأغلبية البسيطة بنسبة 70% بالنسبة للقرارات ذات الطبيعة العملياتية و بأغلبية 85% في المسائل المتعلقة بهيكلة الصندوق أو تعديل الحصص، حيث تستحوذ 5 دول على أكثر من 39% من الحصص والأصوات، وهي الو.م.أ 17% واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا ب 22%.

وإذا أضفنا مجموعة أخرى من الدول الإتحاد الأوروبي نجد بأن 12 دولة تمتلك أكثر من 52% من الأصوات و الحصص في حين تمتلك بقية الدول وعددها 178 دولة سوى على اقل من 48% من الحصص للأصوات وهذه الوضعية تجعل الصندوق في قبضة الدول المتقدمة[2].

الجدول رقم 01 : القوة التصويتية لدول الخمسة الكبرى التي لها دور هام في إدارة الصندوق.

البلد	الو.م.أ	اليابان	ألمانيا	فرنسا	المملكة المتحدة
القوة التصويتية	%17,6	%6,5	%6,2	%5,1	%5,1

المصدر: www.imf.org

[1] عبد العزيز قادري، **مرجع سابق**، ص 43.

[2] علي شتيوي، **مرجع سابق**، ص ص 55، 56.

يظهر لنا من خلال الجدول أعلاه أن الو.م.أ صاحبة القرار في الصندوق وهذا يدل على هيمنتها ومعها الدول الأوروبية واليابان ولا أثر لدول النامية، حيث أن الدول النامية هي الأضعف صوتا في الصندوق.

ثانيا: طريقة التصويت في صندوق النقد الدولي.

يتبع صندوق النقد الدولي ثلاث طرق في التصويت وهي التصويت في مجلس المحافظين، التصويت في المجلس التنفيذي، والتصويت في لجان الصندوق.

1. **طريقة التصويت في مجلس المحافظين:** يتم التصويت في مجلس المحافظين على الموضوعات المطروحة في اجتماعاته السنوية أو اجتماعاته الخاصة، أما إذ طرح موضوع لا يحتمل التأخير فإنه يمكن أن يتم التصويت عليه عن طريق البريد فضلا عن الأغلبية الخاصة في إجمالي قوة التصويت، فعلى سبيل المثال يتطلب قرار مجلس المحافظين لإجبار عضو على الانسحاب من الصندوق لمخالفته التزاماته أغلبية 85% من إجمالي الأعضاء الذين يملكون 85% من إجمالي قوة التصويت.
2. **طريقة التصويت في المجلس التنفيذي:** يتم التصويت في مجلس المديرين التنفيذيين حسب ما إذا كان المدير التنفيذي معين أو منتخبا، فالمدير التنفيذي المعين يخول عدد الأصوات المخصصة للعضو الذين قام بتعيينه، وأما المدير التنفيذي المنتخب فيدلي بعدد الأصوات التي شملته بالانتخاب[1].
3. **طريقة التصويت في لجان الصندوق:** أجازت اتفاقية الصندوق لكل من مجلس المحافظين والمجلس التنفيذي تعيين لجان تضطلع بجانب من مهام هذه الأجهزة، والقاعدة العامة أنه لا يتم التصويت في هذه اللجان بشكل رسمي، نظرا لعدم ووجود نص في اتفاقية الصندوق يجيز التصويت في اللجان باستثناء لجنة التفسير التي أعطت حق التصويت بموجب المادة 29 فقرة (ب) من الاتفاقية، والتي تحث على أن لكل عضو في اللجنة المذكورة صوتا واحدا، كما ينظم مجلس المحافظين عضوية اللجنة و إجراءاتها ويحدد الأكثرية المشتركة لاتخاذ قراراتها، ويعتبر قرار اللجنة قرار يتخذه مجلس المحافظين.

أما باقي اللجان فإنها تقدم توجهات تكون مهمتها استشارية، ودائما تبذل المجهود للخروج برأي موحد ما أمكن، لهذا فقد نص في القواعد والنظم الداخلية على أنه لن يكون هناك تصويت رسمي في اللجان واللجان الفرعية[2].

---

[1] سمير بوقشابية، **مرجع سابق**، ص ص 62، 63.

[2] بن منصور نجيم، **الأزمات المالية العالمية والمهام الجديدة لصندوق النقد الدولي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص المالية الدولية، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2009/ 2010، ص 102.

المبحث الثاني: آلية عمل صندوق النقد الدولي.

يسعى صندوق النقد الدولي إلى تحقيق الاستقرار والتوازن والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات من خلال موارده المختلفة، وإشرافه على السياسات والبرامج المعدة على أساس ومؤشرات محددة. حيث سنتناول في هذا المبحث النقاط الرئيسية التالية: أهم موارد صندوق النقد الدولي، مختلف برامج صندوق النقد الدولي، وسياساته المختلفة.

المطلب الأول: موارد صندوق النقد الدولي.

تتمثل موارد صندوق النقد الدولي فيما يلي:

الفرع الأول: الحصص والاشتراكات.

هي المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي (رأس المال)، التي تسددها عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزاد فيها الحصص، وتدفع الدول 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة، أو بإحدى العملات الرئيسية، مثل دولار الو.م.أ أو الين الياباني، ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي، الذي يدفعه البلد العضو بعملته الوطنية، لأغراض الاقتراض حسب الحاجة، وتحدد الحصص ليس فقط بمدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضا بعدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة.

والهدف من الحصص عموما أن تكون بمثابة مرآة لحجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي، فكلما ازداد حجم اقتصاد العضو من حيث الناتج وازداد اتساع تجارته وتنوعه، ازدادت بالمثل حصته في الصندوق والو.م.أ أكبر اقتصاد في العالم، تساهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي إذ تبلغ حصتها 17,6% من إجمالي الحصص، أما سيشيل أصغر اقتصاد في العالم، فتساهم بحصة مقدارها 0,004%.

وقد بدأ تنفيذ ما خلصت إليه مراجعة الحصص (الحادية عشرة) في يناير 1999، فازدادت الحصص في صندوق النقد الدولي (لأول مرة في عام 1990) بمقدار 45% تقريبا لتبلغ 212 بليون وحدة حقوق سحب خاصة(بحدود 290 بليون دولار أمريكي)[1].

[1] سهيل حسين الفتلاوي، **مرجع سابق**، ص ص 96، 97.

الفرع الثاني: حقوق السحب الخاصة.

هي نقد احتياطي دولي يستخدم كوسيلة جديدة لدعم السيولة الدولية التقليدية، كالذهب والدولار واحتياطات النقد الأجنبي الأخرى القابلة للتداول خارج أوطانها، استحداث هذه الحقوق تم استنادا إلى القرار المتخذ في الاجتماع المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي عقد في ريوديجانيرو عام 1968 بعد أن تقدمت البلدان الصناعية العشر باقتراح في هذا الصدد، وفي عام 1969 تم تنفيذ التعديل الأول لاتفاقية الصندوق الذي تضمن منحه صلاحية تطوير هذا الاحتياطي الجديد لكي يستخدم إلى جانب وسائل السيولة الأخرى، فتح الصندوق حسابا خاصا لحقوق السحب الخاص إلى جانب الحساب العام الذي يضم عمليات الصندوق بالاحتياطات التقليدية وحددت كمية حقوق السحب الخاصة المطلوبة وجرى توزيعها على البلدان الأعضاء وفقا لحصصها في الصندوق لعام 1969 أما قرارات التوزيع فتتخذ كل خمس سنوات على أن يجرى التوزيع الفعلي سنويا، وعهد إلى الصندوق باتخاذ قراراته في هذا الخصوص بأغلبية 85%.

ومن أهم ميزة لحقوق السحب الخاصة كشهادة حقوق تقيد محاسبيا لحسابات دول الأعضاء ويكون رصيدا في حسابات تلك الدول بالعملات الأجنبية القادرة على التحويل وهي ستة عشر عملة دولية قوية من أهمها الدولار الأمريكي، والين الياباني والمارك الألماني والجنيه الإسترليني، والفرنك الفرنسي والفرنك السويسري وبمقدار الدولة التي تستعمل حقوق السحب الخاصة اختيار العملة الدولية التي ترغب تحويل قيمة شهادة الحقوق إليها[1].

الفرع الثالث: الاقتراض.

يعد الاقتراض من المصادر المكملة للمورد الرئيسي، المتمثل في حصص، والذي يلجأ إليه الصندوق في حالة تزايد الضغوط على السيولة المتاحة لديه، وقد لجأ الصندوق إلى هذا المصدر اعتبارا من سنة 1962، وقد تم تنظيم عملية اللجوء للاقتراض من خلال اتفاقيتين هما:

- **اتفاقات العامة للاقتراض (GAB):** والتي تم إنشاءها في عام 1962، ويشارك فيها أحد عشر مشتركا (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوعها المركزية).

[1] أحمد حسن صالح قادر، **ظاهرة العولمة الاقتصادية و تأثيراتها على أسواق المال العالمية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص ص 138، 139.

- **اتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB):** التي تم استحداثها في عام 1997 ويشارك فيها 25 بلدا ومؤسسة، حيث تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل عند حدوث حاجة تدعو إلى استخدام موارد تكميلية للصندوق.

وبموجب هاتين الاتفاقيتين يتاح للصندوق اقتراض مبلغ إجمالي يقدر ب 34 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 46 مليار دولار[1].

الفرع الرابع: مبيعات الذهب.

قد يلجأ صندوق النقد الدولي إلى بيع جزء مما لديه من الذهب بهدف توفير موارد إضافية وهذا ما تم فعلا في إطار إصلاح نظام بروتين وودز الذي أدى إلى إجراء التعديل الثاني سنة 1978 إذ تم الترخيص لصندوق النقد الدولي بيع 6/1 من مخزونه في الأسواق العالمية، وذلك في عملية بيع دامت 4 سنوات وكان ذلك عن طريق مزايدة Adjudication شهرية بدأت سنة 1976 وتم في تلك العملية بيع 800 طن من الذهب رتبت فائض بقيمة 3,7 مليار من حقوق السحب الخاصة حولت منها نسبة 28% للبلدان النامية بحسب نسبة حصة كل منها مجمل حصص الدول الأعضاء، أما نسبة 72% من ذلك المبلغ التي تمثل القسط العائد للبلدان المصنعة والمصدرة للنفط، فقد أقرضت إلى 60 بلد كانت معدلات المداخيل الفردية فيها ضعيفة.

هذا والجدير بالملاحظة أن الحديث عن بيع الذهب عاد سنة 1999 عندما أثار السيد Michel Camdessus تلك الإمكانية حتى يمكن للصندوق من المساهمة في المساعدة في تخفيف عبء المديونية على العديد من بلدان العالم[2].

المطلب الثاني: برامج صندوق النقد الدولي.

من أجل تحقيق أهداف صندوق النقد الدولي عمل على وضع برامج متنوعة وتتمثل في:

---

[1] عزالدين بوحبل، **مرجع سابق**، ص ص 55، 56.

[2] برباص الطاهر، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2008/ 2009، ص ص 26، 27.

الفرع الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي.

يمكن تعريف برامج التثبيت على أنها عدد من السياسات الكلية الهادفة إلى تصحيح الاختلالات المالية والنقدية وإزالة حالة عدم التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي بهدف الحفاظ على مستوى معين من الأداء الاقتصادي أو تحسين ذلك المستوى مع إعادة تشكيل عناصر السياسة الاقتصادية باتجاه نظام السوق الحر.

تعرف كذلك بسياسات إدارة جانب الطلب، وتستند هذه السياسات التي يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي إلى النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات، والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير (أي من 1 إلى 3 سنوات) من خلال معالجة العجز في ميزان المدفوعات والميزانية العامة والتي تتطلب خفض الطلب الكلي، من خلال عدد من المحاور. وهي مسألة ترتبط بإجراءات المدى القصير، حيث ترتكز على التحليل النقدي في تفسير الاختلال في ميزان المدفوعات، وتعتمد هذه الآراء في جزء منها على نموذج جاك بولاك، الذي يشير إلى العلاقة السببية بين إجراءات خلق النقود من جراء التسهيلات الائتمانية من جانب، وعجز الميزانية العامة وميزان المدفوعات من جانب أخر[1].

والملاحظ أن صندوق النقد الدولي يسعى من وراء هذا البرنامج لتحقيق ثلاث أهداف رئيسية:

- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.
- تخفيض معدلات التضخم.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ويتم تحقيق هذه الأهداف مجموعة من الإجراءات التقشفية التي تهدف غلى التحكم في جانب الطلب ومنها:

- زيادة موارد الخزينة العامة من خلال تنشيط الجهاز الضريبي وتقليص الدور الاجتماعي للدولة.
- تقليص الاستثمارات الحكومية والحد من تدخلات في الأمور الاقتصادية أي يترك الأمر لسوق.
- تخفيض مستويات الأجور الحقيقة سواء بتخفيض المباشر أو من خلال الضغط عليها بمحرك القوى العاملة والتخلي عن التوظيف الحكومي.

[1] عيسى حجاب وآخرون، **الإصلاح الاقتصادي من خلال برامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي تجربة الهند في الإصلاح الاقتصادي**، ملتقى دولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة لدول النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019

- التركيز على إدارة الطلب بهدف التحكم في عملية الإصدار النقدي والتقليل من الإنفاق الحكومي وإلغاء الدعم بمختلف أشكاله[1].

الفرع الثاني: التصحيح الهيكلي.

إن القضاء على مختلف الاختلالات التي تشوب الاقتصاد والتغلب على ظاهرة الركود الاقتصادي من أجل تحويل البنية التحتية وإعادة هيكلته من اجل الاندماج في الاقتصاد وإيجاد التوازن يتم بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية والتنظيمية تستمد من سياسة التعديل الهيكلي[2].

يتم تنفيذ هذه السياسة بعد البدء في سياسة التثبيت، وهي سياسات للمدى المتوسط والطويل حيث تركز على عناصر البناء الاقتصادي للدولة على المستوى القطاعي وتشمل إعادة هيكلة القطاع العام من خلال عملية الخصخصة وتحرير السياسات السعرية وإزالة كافة العوائق أمام القطاع الخاص مثل تغيير القوانين والأنظمة المؤثرة في نمط الأداء الاقتصادي، بحيث تتم موائمة التحويل الشامل نحو اقتصاد السوق.

ويتحدد جوهرها في تعديل أوليات الإنفاق العام وإطلاق آلية سوق العمل بحرية في مختلف مجالات الاقتصاد، وتشير إحدى الدراسات أن نشأة التصحيح الهيكلي كانت في إفريقيا حيث ظهرت الفكرة أول الأمر استجابة للأزمة الاقتصادية في جنوب الصحراء في إفريقيا في السبعينات أيان أزمتي الطاقة والديون.

والملاحظ أن قروض التصحيح الهيكلي تتميز بسرعة سحبها لأنها تمنح في مقابل تغييرات كبيرة في السياسات على المستوى الوطني[3].

الفرع الثالث: برنامج الإنذار المبكر.

في إطار سعي الصندوق لاستشعار الأزمات والتنبؤ بوقوعها لجأ هذا الأخير إلى اعتماد نماذج الاقتصاد القياسي وتعرف بنماذج الإنذار المبكر، الذي يعتمد والتنبؤ بوقوع الأزمات على مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية (مدة 12-24 شهر) التي تؤدي إلى إحداث الأزمة وأهمها:

---

[1] إبراهيم مرعي العتيقي، **سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم**، طبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2006، ص 101.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هرمة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 21.

[3] إبراهيم مرعي العتيقي، **مرجع سابق**، ص 105.

- نسبة الدين القصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي.
- الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.
- العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية.

حيث أن كلما ارتفعت قيمت متغير من هذه المتغيرات ازداد احتمال وقوع الأزمة، هنا يتدخل الصندوق بمنح مهلة كاملة لتبني السياسات التصحيحية. ويستند الصندوق لاستشعار الأزمة والتنبؤ بوقوعها إلى مجموعة من المؤشرات أهمها:

- وسائل مراقبة السيولة.
- نبض السوق.
- التطلع إلى المستقبل.

لكن بالرغم من إيجابيات هذه البرنامج في بعض النواحي وأهميتها إلا أنها تميزت بجمع كل البلدان والأزمات في سلة واحدة وإهمالها لحجم كبير من المعلومات التي لا يمكن قياسها بسهولة، كما أنها لا توفر الحلول والسياسات بسهولة للبلدان المعرضة لمخاطر الأزمات لأنها ترتكز على التنبؤ[1].

الفرع الرابع: برنامج اختبار الإجهاد.

يعد برنامج اختيار الإجهاد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر واختبار السلامة المالية وتقدير نقاط القوة والضعف للنظم المالية التي يجريها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك العالمي مند سنة 1999، حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات (البنوك مثلا) والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدراسة وقياس التغير الحاصل في محفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة[2].

كما تطبق اختبارات الإجهاد من خلال خمسة مراحل تتمثل في مايلي:

المرحلة الأولى: يتم فيها تحديد الحساسية الخاصة أي مكامن الحساسية، وذلك من خلال التركيز على فهم بيئة

[1] لطرش ذهبية، **دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 6.

[2] المرجع السابق، ص 7.

الاقتصاد الكلي لدولة ما بهدف المساعدة على فهم مكونات النظام المالي لديها، وبالتالي الوصول إلي المصادر الحقيقية لصدمات.

المرحلة الثانية: يتم في هذه المرحلة بناء السيناريوهات المختلفة من خلال الاعتماد على نماذج الاقتصاد القياسي التي تقدم قاعدة بيانات تساعد على إجراء اختبارات الإجهاد بشكل دقيق، وبالتالي الوصول إلى رسم رؤية استشرافية للوضع بهدف تحليل الروابط الأساسية بين النظام المالي والاقتصاد الحقيقي.

المرحلة الثالثة: ويتم في هذه المرحلة القيام بالعمليات الحسابية وهي عبارة عن ترجمة لمختلف البيانات المستخرجة من حسابات الدخل والبيانات الميزانياتية للمؤسسات المالية.

المرحلة الرابعة: يتم في هذه المرحلة تحليل الآثار الثانوية.

المرحلة الخامسة: وهي مرحلة يتم من خلالها تلخيص ونشر نتائج اختبارات الإجهاد[1].

المطلب الثالث:شرطية صندوق النقد الدولي.

سوف نركز من خلال هدا المطلب على الشرطية ضمن عمل صندوق النقد الدولي.

الفرع الأول:تعريف شرطية صندوق النقد الدولي.

تعرف شرطية صندوق النقد الدولي بمعناها الواسع كلا من البرامج التي يدعمها الصندوق أي السياسات الاقتصادية الكلية والسياسات الهيكلية والأدوات المحددة التي تستخدم في متابعة التقدم نحو تحقيق الأهداف التي يقررها البلد العضو بالتعاون مع الصندوق.وتساعد الشرطية البلدان الأعضاء على حل مشكلات ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى تدابير تضر بالرخاء على المستوى الوطني أو الدولي.وفي الوقت ذاته، تهدف هده التدابير إلى موارد الصندوق بالتأكيد من أن ميزان المدفوعات سيكون قويا بدرجة تسمح للبلد المقترض بسداد القرض. ويتعين أن تكون جميع الشروط المصاحبة للبرنامج المدعم من الصندوق إما بالغة الأهمية في تحقيق الهداف الاقتصادية الكلية للبرنامج أو في متابعة تنفيذه أو ضرورية لتنفيذ أحكام محددة تنص عليها اتفاقية تأسيس الصندوق والسياسات الموضوعة بمقتضاها .

[1] قريدة معمر، **أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، 2016/ 2017، ص ص 65، 66.

وتقع على البلد العضو المسؤولية الأولى في اختيار وتصميم وتنفيذ السياسات التي تساهم في نجاح البرنامج المدعم من الصندوق، ويدرج وصف تفصيلي للبرنامج في خطاب نوايا يتضمن في الغالب مذكرة بشأن السياسات الاقتصادية والمالية . وتعتمد أهداف وسياسات البرنامج على ظروف كل بلد. غير أن الهدف النهائي يتمثل دائما في استعادة سلامة ميزان المدفوعات والاستقرار الاقتصادي الكلي أو الحفاظ عليها، مع تهيئة السبيل لتحقيق نمو دائم وعالي الجودة، وكذلك الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل.

الفرع الثاني:تقيم الالتزام بشروط البرامج.

تستند الموافقة على أي اتفاق أو مراجعته إلى الالتزامات المتفق عليها مع سلطات البلد العضو بشأن السياسات وتتخذ هذه الالتزامات أشكالا مختلفة وهي:

1- **الإجراءات المسبقة:** هي تدابير يوافق البلد العضو على اتخاذها قبل موافقة المجلس التنفيذي على التمويل أو قبل استكماله المراجعة لان تنفيذها أمر ضروري لتحقيق أهداف البرنامج أو متابعة تنفيذه. وتتضمن هذه التدابير توافر الركيزة اللازمة لنجاح البرنامج وإعادة وضعه على المسار الصحيح إذا انحرف عن السياسات المتفق عليها.
2- **معايير الأداء الكمية:**هي شروط محددة قابلة للقياس تتعلق دائما بالمتغيرات السياسة الاقتصادية الكلية التي تتحكم فيها السلطات الوطنية، على غرار المجملات النقدية والائتمانية والاحتياطات الدولية أو أرصدة المالية العامة والاقتراض الخارجي. فعلى سبيل المثال قد يشمل البرنامج حد ادني لمستوى الاحتياطات الدولية الصافية أو حد أقصى لمستوى الأصول المحلية الصافية لدى البنك المركزي أو حد أقصى لمستوى الاقتراض الحكومي.
3- **الأهداف الإرشادية:**هي أهداف يمكن وضعها إلى جانب معايير أداء الكمية لتكون بمثابة مؤشرات كمية لتقييم التقدم الذي يحرزه البلد العضو نحو تحقيق أهداف البرنامج.
4- **القواعد المعيارية الهيكلية:**هي تدابير إصلاحية غالبا ما تكون غير قابلة للقياس الكمي تتميز بأهميتها البالغة في تحقيق أهداف البرامج ويقصد بها أن تكون علامات إرشادية في تقييم تنفيذ البرنامج أثناء عملية المراجعة. وتختلف هذه القواعد باختلاف البرامج ، ومن أمثلتها التدابير الرامية إلى تحسين القطاع المالي[1].

[1] صندوق النقد الدولي، **شرطية الصندوق**، تحت الموقع: www.imf.org ، تاريخ الإطلاع 2021/04/20، وقت الإطلاع 18:40.

المبحث الثالث: دور صندوق النقد الدولي وسياساته التمويلية.

لدى صندوق النقد الدولي العديد من الأدوار، ومن أبرزها نجد أعمال الرقابة التي يقوم بها، وكذا المساعدات الفنية والتدريب، إضافة إلى تقديم تسهيلات تمويلية في شكل قروض

المطلب الأول: الدور الرقابي لصندوق النقد الدولي.

يقوم صندوق النقد الدولي بممارسة دوره الرقابي بثلاث طرق تتمثل في:

أولا: الرقابة القطرية.

هي رقابة تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة مع الدول الأعضاء بصورة منفردة حول سياساتها الاقتصادية، مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية أخرى عن الحاجة ويطلق على هذه المشاورات " مشاورات المادة الرابعة ".

ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني لجمع البيانات الاقتصادية والمالية وعقد مناقشات مع المسؤولين في الحكومة والبنك المركزي حول السياسات الاقتصادية للبلد المعني في سياق آخر التطورات. ويقوم الفريق باستعراض سياسات البلد الاقتصادية الكلية الخاصة بالمالية العامة والشؤون النقدية وأسعار الصرف، وتقييم مدى سلامة النظام المالي وتفحص قضايا السياسات الصناعية والاجتماعية وتلك الخاصة بالعمالة وسلامة الحكم والإدارة والبيئة وغيرها مما يمكن أن يؤثر على سياسات وأداء الاقتصاد الكلي، ويقدم الفريق بعد ذلك تقرير إلى المجلس التنفيذي عما توصل إليه من نتائج، بعد الحصول على موافقة الإدارة، ويقوم المجلس بمناقشة التحليل الوارد في التقرير ثم تحال آراؤه غلى حكومة البلد المعني في شكل ملخص يصدره رئيس المجلس، ويكمل الصندوق مشاوراته المعتادة سنويا مع البلدان الأعضاء بزيارات إضافية يقوم بها الخبراء إلى هذه البلدان كلما دعت الحاجة، كما يعقد المجلس التنفيذي العديد من الاجتماعات الغير الرسمية لاستعراض التطورات المالية والاقتصادية في بلدان الأعضاء ومناطق مختارة[1].

[1] سهيل حسن الفتلاوي، **مرجع سابق**، ص ص 100، 101.

ثانيا: الرقابة العالمية.

وهي رقابة تستتبع قيام المجلس التنفيذي للصندوق باستعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية. وتستند أهم الاستعراضات من هذا النوع إلى التقارير" آفاق الاقتصاد العالمي" التي يعدها خبراء الصندوق، وهي تتم في العادة مرتين سنويا قبل الاجتماعات النصف سنوية للجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وتنشر التقارير بالكامل قبل اجتماعات هذه اللجنة إلى جانب ملخصات رئيس المجلس التنفيذي لمناقشات المجلس. ومن العناصر الأخرى في عملية الرقابة العالمية التي يقوم بها الصندوق المناقشات السنوية المعتادة التي يعقدها المجلس حول التطورات والآفاق المستقبلية وقضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية، وهي موضوعات يتم نشر تقاريرها خبراء الصندوق بشأنها أيضا، كذلك يعقد المجلس التنفيذي مناقشات غير رسمية أكثر تواترا حول ما يجري في العالم من تطورات اقتصادية ومستجدات في الأسواق[1].

ثالثا: الرقابة الإقليمية:

وبموجبها يدرس الصندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقا لاتفاقيات إقليمية ويشمل ذلك علي سبيل المثال، مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا إضافة للإتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.

كذلك تشارك إدارة الصندوق وموظفوه في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة السبعة ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي[2].

المطلب الثاني: السياسات التمويلية لصندوق النقد الدولي.

يقدم الصندوق قروضا بموجب مجموعة متنوعة من التسهيلات التي تطورت مع مرور السنين نذكر منها:

---

[1] برباص طاهر، **مرجع سابق**، ص 19.

[2] ميمون رحماني، لمحة عن دور صندوق النقد الدولي، مداخلة ضمن : ندوة الدار البيضاء في المغرب، 16 سبتمبر 2006، تحت الموقع: www.imf.org

1- **اتفاقات الاستعداد الائتماني:** وتعد جوهر سياسات الإقراض في الصندوق، حيث إنها تؤكد للبلد العضو بأنه بإمكانه السحب من موارد الصندوق إلى حد معين في فترة ما بين (12- 18) لمعالجة مشكلة قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.

2- **تسهيل النمو والحد من الفقر:** حلت هده السياسة التمويلية للتصحيح الهيكلي محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي ، حيث يتم الإقراض مقابل سعر فائدة منخفض ، هدفه مساعدة أفقر الدول الأعضاء التي تواجه مشاكل طويلة في ميزان المدفوعات.

3- **تسهيل الاحتياطي التكميلي:** يوفر هذا التسهيل تمويلا إضافيا للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطرابات كتدفق رؤوس الأموال للخارج ، حيث يتضمن سعر الفائدة رسما، وهذا بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي[1].

4- **تسهيل الصندوق الممد:** يعتبر الدعم الذي يقدمه الصندوق للبلدان الأعضاء طبقا لتسهيل الصندوق الممد بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ثلاث إلى أربع سنوات في العادة ، لمساعدته في معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان المدفوعات.

5- **خطوط الائتمان الطارئ:** هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي، على أساس قصير الأجل عندما تواجه فقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثيرا للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب النية من البلدان الأخرى.

6- **مساعدات الطوارئ:** وهي مساعدات استحدثت في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها. وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدرتها الإدارية والمؤسسية[2].

7- **التسهيل التمويلي التعويضي:** استحدث صندوق النقد الدولي تسهيلات التمويل التعويضي وكان ذالك لأول مرة سنة 1963 وهذا بهدف توفر موارد مالية إضافية للدول التي تعاني من خلل في الميزان التجاري، دون اللجوء إلى إتباع إجراءات حمائية يمكن أن تؤثر على حجم تجارتها الخارجية وانخفاض

---

[1] أحمد جابر بدران، **الاقتصاد الدولي والاندماج الاقتصادي المعاصر**، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014، ص 206.

[2] محمد عبد الله شاهين، **سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 32، 33، 34.

معدلات التنمية، كما يشترط الصندوق أن تستخدم هذه القروض فقط في إيجاد حلول مناسبة للعجز في ميزان المدفوعات خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا.

8- **التسهيل التمويلي للتصحيح الهيكلي:** أنشأ هذا التسهيل في مارس 1986 استجابة لحاجة الدول النامية التي تواجه أزمات اقتصادية خانقة بسبب نقص المداخيل ومنها مشاكل حادة في ميزان المدفوعات وتقديم القروض بشروط ميسرة جدا لدعم برنامج التسهيل الهيكلي ذات الأجل المتوسط على مستوى الاقتصاد الكلي[1].

المطلب الثالث: المساعدة الفنية والتدريب.

إلى جانب التسهيلات التمويلية والدور الرقابي هناك جانب لا يقل شأنا عن كل ما سبق وهو تقديم المشورة والمساعدة الفنية وتدريب البلدان الأعضاء في مجالات عدة مثل مجال النظام المصرفي والمالية العامة والسياسات النقدية وسياسات سعر الصرف. وكل ذلك من أجل تأطير المؤسسات المالية والنقدية في البلد العضو وتعزيز مهاراتها.

لقد بدأ صندوق النقد الدولي في تقديم المساعدة الفنية في منتصف الستينات عندما لجأ الكثير من البلدان حديثة الاستقلال إلى الصندوق طلبا للمساعدة في إنشاء البنوك المركزية ووزارات المالية. وحدثت طفرة أخرى في أنشطة المساعدة الفنية في أوائل التسعينات.

وتعد المساعدة الفنية عنصرا مكملا لما يقدمه الصندوق إلى البلدان الأعضاء من مساعدات مالية ومشورة بشأن السياسات حيث يمول صندوق النقد الدولي مساعداته الفنية بشكل رئيسي من ميزانيته الخاصة، ومؤخرا فقد أصبح التمويل الخارجي مصدرا إضافيا ومهما للدعم حيث تجري المساهمة بهذا التمويل بإعتباره منح بموجب حساب المساعدة الفنية الموجه وفقا لإطار صندوق النقد الدولي، و في بعض الحالات من خلال ترتيبات المشاركة في التكاليف ضمن مشروعات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي ينفذها الصندوق، وتتلقى برامج المساعدة الفنية والتدريب التي يقدمها الصندوق تمويلا تكميليا من البلدان مثل اليابان وسويسرا، وهيئات دولية مثل الإتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي[2].

[1] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص ص 54- 58- 59.

[2] بن منصور نجيم، **مرجع سابق**، ص ص 83، 84.

ويقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب في أربع مجالات أساسية هي:

- دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته، وإدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات صلة، ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية وتطويرها.
- مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وضمان حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشان السياسات والإدارة الضريبية والجمركية ، ووضع الميزانية وإدارة الإنفاق، وإدارة الدين الداخلي والخارجي.
- إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها.
- صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها.

وينظم الصندوق دورات تدريبية للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية في البلدان الأعضاء وذلك في مقره بواشنطن وفي مراكز التدريب الإقليمية في أبيديجان وبرازيليا إضافة إلى سنغافورة وفينا، كما يقدم الصندوق المساعدة الفنية ميدانيا أيضا من خلال زيارات خبراته إلى الدول الأعضاء[1].

[1] عزالدين بوحبل، **مرجع سابق**، ص ص 71، 72.

خلاصة الفصل:

يعتبر صندوق النقد الدولي المؤسسة المركزية في النظام النقدي على المستوى الدولي، أنشأ بموجب اتفاقية بريتين وودز بواشنطن حيث باشر عمله انطلاقا من شهر ديسمبر 1945 كمؤسسة قائمة بذاتها بجهازها الإداري المتسلسل، بدءا من المدير العام إلى الموظفين الخبراء وسياساته الصارمة في مجال الانضمام والانسحاب من عضويته، لجعل لنفسه شخصية قانونية تتمتع بمجموعة من الامتيازات والحصانات التي تساعده في عمله على أحسن وجه، حيث يعمل الصندوق على تأمين الموارد اللازمة لدول الأعضاء من خلال إنشاء وحدة حقوق السحب الخاصة توضع في حسابات الأعضاء، انطلاقا من حصص تفرض على كل دولة حسب وزنها الاقتصادي لتكون هذه الحصص القوة التصويتية لكل عضو، والاعتماد كذلك على مصادر أخرى للسيولة من خلال تقنية الاقتراض،هذه الموارد يضمنها الصندوق تحت تصرف الدول التي تعاني من مشاكل اقتصادية سواء كانت طبيعتها اختلال داخلي أو خارجي على شكل سياسات وبرامج ومساعدات تمويلية مناسبة لكل عارض ينتاب اقتصاد الدولة المتأزمة حتى يسهل عليها السير الحسن لاقتصادياتها.

الفصل الثاني: عموميات حول النمو الاقتصادي.

تمهيد.

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادية.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لنمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

يعتبر تحسين المستوى المعيشي للأفراد وزيادة مستوى رفاهيتهم داخل المجتمعات، من أبرز الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك لا يتحقق إلا في إطار تحسن الأداء الاقتصادي والذي تعكسه الزيادة في معدلات النمو، وهذه الزيادة لا تتم إلا إذا تم استغلال الإمكانات المتاحة والتي تعتبر مصادرا للنمو الاقتصادي بالشكل الأمثل، ويدعم ذلك قدرة عالية في التعامل مع المحددات الاقتصادية والمؤسساتية والاجتماعية التي من شأنها أن تتحكم في تباين درجات النمو بين الدول وتجعلها إما متخلفة أو نامية أو متقدمة وهذا الذي جعل النمو الاقتصادي محور اهتمام الباحثين والاقتصاديين على مر الزمان على رغم اختلاف آرائهم وانتماءاتهم، فقدمت العديد من النظريات المفسرة له والمحددات والمؤشرات التي يتحدد من خلالها، لكونه أحد المقاييس المهمة، إذ هو عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي فهو يعكس حجم السلع والخدمات التي يوجدها اقتصاد معين من سنة لأخرى.

وفي هذا الصدد سنعرض من خلال هذا الفصل المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لنمو الاقتصادي.

المبحث الأول:ماهية النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي الخطوة الأولى التي تسعى إليها الاقتصاديات سواء الطامحة إلى الخروج من حلقات الفقر وتحسين الظروف المعيشية لشعوبها أو تلك الاقتصاديات التي تعمل على الهيمنة على النظام المالي، وعليه سنقوم بعرض مختلف المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وكذا محدداته وأنواعه بالإضافة إلى استراتيجياته.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

لإعطاء مفهوم شامل ودقيق عن النمو الاقتصادي سوف نتطرق إلى تعاريفه المتعددة بالإضافة إلى الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية، وكذا خصائص النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي منها:

_ النمو الاقتصادي هو الزيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسين في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج أو هو زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل[1].

_ ويمكن تعريف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستدامة في الحجم مصحوبة بتغيرات هيكلية والتي تؤدي إلى تحسين مستوى الحياة، ويقاس عموما بالناتج المحلي الإجمالي PIB أو الناتج الوطني الإجماليPNB [2].

_ يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. وبالتعمق فإنه يتعين التأكيد على أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني. وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما،إلا أن نمو السكان بمعدل

[1] خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مبادئ الاقتصاد**، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2013، ص 165.

[2] كوثر سعاد قودة، **آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة LMD، في الاقتصاد المالي، جامعة باتنة 1، 2020/2019، ص 48.

أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نمو اقتصاديا[1].

_ بصفة عامة فالنمو الاقتصادي هو الزيادة الدائمة في الناتج الإجمالي الصافي، بالعبارة الحقيقية لاقتصاد ما، وبالتالي فهو ظاهرة كمية يمكن قياسها وهو أيضا ظاهرة ذات فترة طويلة.

الفرع الثاني: الفرق بين التنمية والنمو الاقتصادي:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي.

وأن مصطلحي النمو والتنمية استخدما كمرافقين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، فكلاهما يشير إلى معدل الزيادة في الناتج الإجمالي خلال فترة زمنية طويلة لكن هناك فروق بينهما وهي:

- التنمية الاقتصادية أوسع من النمو الاقتصادي.
- التنمية الاقتصادية تنطوي على إجراءات معينة وتعمل على تغيير البنيان والهيكل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لتشمل جميع أبعاد المجتمع لذا فإن معدل التنمية الاقتصادية يكون معتمد تحقيقه بمنظور شامل، بينما النمو الاقتصادي فهو تلقائي والذي يعني زيادة معينة في معدل نمو الدخل الوطني ومعدل نمو الدخل الوطني الحقيقي عبر الزمن دون وجود إجراءات معتمدة لتحقيق هذا المعدل بصورة معينة.
- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائده، أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار هذه الزيادة في حين تركز التنمية الاقتصادية على أن يصل عائدها إلى الطبقات الفقيرة داخل المجتمع[2].

الفرع الثالث: خصائص النمو الاقتصادي.

ولقد أوضح " كزنتس" ستة خصائص للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والمتمثلة في[3]:

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000، ص 51.

[2] محمد صلاح، **المفاوضة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2009 / 2010، ص ص 38، 41.

[3] عبد القادر فار، **الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000_2010)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2012/2011، ص 122.

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني.
- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية الهيكلية في الاقتصاد.
- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي في الاقتصاد.
- المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي.
- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة للوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام.
- اقتصار انتشار النمو الاقتصادي على الدول المتقدمة الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي.

تتمثل أنواع النمو الاقتصادي فيما يلي:

1) **النمو الطبيعي:** وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى: التقسيم الاجتماعي للعمل، تراكم رأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.
2) **النمو المخطط:** وهو النمو الذي حصل نتيجة لعملية تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباته، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.
3) **النمو العابر أو غير المستقر:** وهو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن الظروف الطارئة، عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة، ومواتية في التجارة الخارجية، وهوما يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية جامدة، لذلك غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى النمو بلا تنمية[1].
4) **النمو الاقتصادي الموسع:** يمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان وعليه فإن الدخل الفردي ساكن.

[1] طوير أمال، علاوي صفية، **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990_2018)**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، الجزائر، العدد 02، 2020، ص 40.

5) **النمو الاقتصادي المكثف:** في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف نبلغ نقطة الانقلاب وذلك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع[1].

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي.

تتمثل محددات النمو الاقتصادي في:

1. العمل:

إذا كان البحث عن أسباب النمو يرجع إلى القدرة على الاستثمار والتجديد فإنها تقودنا أيضا نحو القدرة على استخدام الوسائل الجديدة والموارد المتوفرة، كما نجد أنفسنا أمام مشكلين: يقاس أحدهما بسهولة والمتمثلة في كمية العمل التي تبدلها واليد العاملة، وأخرى أكثر صعوبة لضبطها والمتمثلة في مهارة العمال ونوعية نمط تنظيمهم وكثافة نشاطهم العملي. ففي كلا الحالتين نلاحظ أن العناصر الكيفية تشغل مكانة رئيسية في عوامل النمو، فقد يمكن أن يكون هذا السبب الذي جعل تقدير حجم الاستثمارات المنجزة والعمل المقدم إلى إعطاء شرح لتحسين الناتج المحقق .

ليس النمو تابعا فقط للقدرات الفردية المنشأة أو المنتجة، ولكن هو تابع كذلك لنمط التنظيم الجماعي على مستوى الوحدات الإنتاجية بارتباطها مع الوسائل المادية التي يتوفرون عليها، بالإضافة إلى تقسيم العمل وإلى تخصيص الموارد، مع تناسق وترابط الأعمال والوظائف على مستوى مراحل الإنتاج والتوزيع.....الخ، وهي تابعة كذلك للسلوك الخاص للمنتجين وللاستقلالية والحرية المعطاة لكل شخص ولكل مجموعة فهي مرتبطة بكل نظام العلاقات البشرية: العلاقة ما بين الأفراد والعلاقة الجماعية ما بين المجموعات أو هي عبارة عن إنشاء أو تكوين جماعي مستمر. ويجب أخذ بعين الاعتبار تركيبة هذا العامل " العمل" والمتمثلة في السن والجنس والفروع المشغولة (الصناعة، الفلاحة ....الخ)، بالإضافة إلى فترة العمل ومستوى الأهلية[2].

[1] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، الأردن،2013، ص 65.

[2] تاج عبد الحكيم، **نماذج النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2003/2002، ص 5.

2. تراكم رأس المال:

يعتبر رأس المال من أهم المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث أن زيادة معدلات تراكم رأس المال تؤثر إيجابيا على مستوى الطاقة الإنتاجية. إن الزيادة في رأس المال تعرف بالاستثمار، وإن زيادة فرص الاستثمارات تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وهذا يساهم في توفير فرص العمل وبالتالي زيادة الدخول.

يتعلق تراكم رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفيره وعدم إنفاقه على السلع الاستهلاكية، بل يتم توجيهه إلى الإنفاق على السلع الرأسمالية كالمعدات والآلات الإنتاجية، والبنى التحتية : كطرق، المدارس، المستشفيات، والجامعات وغيرها. وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع على النشاطات الاستثمارية، أي أن على المجتمع التضحية بجزء من إنفاقه لإحداث التكوين والتراكم الرأسمالي المطلوب[1].

3. مدى توافر الموارد الطبيعية:

وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة من الخالق سبحانه وتعالى، وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها، فكلما توافرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى، ولذلك وجب على أي اقتصاد قومي أن ينمي الموارد الطبيعية مثل: البترول، المعادن، الغابات، الأسماك وغيرها، فكلما زاد استقلال هذه الموارد الطبيعية كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح.

4. التخصص وتقسيم العمل والحجم الكبير للإنتاج:

حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة في الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية وتحسين الأداء، وتوليد تكنولوجيا جديدة ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

5. التقدم الفني والتكنولوجي:

حيث يلعب هذا العامل دورا هاما ورئيسيا في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي كلما زاد معدل النمو

[1] دحماني نور الهدى، **سوق الأوراق المالية ودوره في النمو الاقتصادي دراسة حالة بعض الاقتصاديات الناشئة والجزائر**، أطروحة دكتورة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الطور الثالث، شعبة اقتصاد تنمية ومالية، جامعة باجي مختار عنابة، 2015/2014، ص ص 118، 119.

الاقتصادي حتى أن هذا العامل أو المحدد في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتكون ويتشكل في عقد التسعينات من القرن العشرين، وستتحدد معالمه بدرجة أكثر وضوحا في الألفية الثالثة والقرن الحادي والعشرين، أصبح معيارا لتصنيف الدول إلى المستويات التالية:

- الدول الأكثر تقدما.
- الدول المتقدمة.
- الدول النامية.
- الدول الأخذة في النمو.
- الدول المتخلفة. والتي تنقسم بدورها إلى قسمين: الدول الأقل نموا، أقل الدول الأقل نموا[1].

المطلب الرابع: استراتيجيات النمو الاقتصادي.

تتمثل استراتيجيات النمو الاقتصادي فيما يلي:

الفرع الأول: إستراتيجية النمو المتوازن.

إن الفريق الذي يؤيد إستراتيجية النمو المتوازن يرى أن يكون برنامج التنمية في الدول النامية شاملا لكافة القطاعات المختلفة أي أن تكون الاستثمارات موزعة حسب القطاعات المختلفة كل حسب حاجته وذلك لوجود تشابك بين القطاعات بعضها ببعض، لأن كل قطاع يمثل سوق لناتج القطاع الأخر من أجل إحداث تغير كبير وإعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني للتغلب على كثير من عوائق التنمية لتصبح عملية التنمية عملية تراكمية وتقوي ذاتها بذاتها.

يعتبر روزنشتين_ رودان " و "وارجنر نيركسه" من أهم مؤيدي إستراتجية النمو المتوازن، ومن أهم تبريراتهم لإتباع هذه الإستراتيجية تتمثل في أن ضيق السوق يعتبر من أهم العقبات التي تقف عقبة في طريق التنمية.

فالحل لهذه المشكلة لديهم يتمثل في إقامة صناعات مختلفة في وقت زمني متقارب ، حيث يعتقدون أن الأفراد سوف يعملون بكفاءة إنتاجية عالية عند إنشاء مجموعة من الصناعات المختلفة، والتي سوف تساعد بدورها على خلق سوق واسع لتلك الصناعات.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، الدار الجامعة، 2001، ص ص 470، 471، 472.

فالاستثمار حسب رأي " نيركسه" يجب أن يشمل الاقتصاد الوطني ككل لأن الاقتصاد الوطني وحدة واحدة يتألف من أجزاء عديدة مترابطة. بالإضافة إلى ذلك فإن التوازن ضروري بين التجارة الداخلية والخارجية[1].

الفرع الثاني: إستراتيجية النمو الغير متوازن.

يعتبر " هيرشمان " من المؤيدين لفكرة النمو الغير متوازن وذلك نظرا لأن النمو المتوازن يتطلب استثمارات واسعة كطاقة للدول النامية بها، وكذلك أنها صالحة لمعالجة مشاكل الدول المتقدمة فقط. وتنطوي فكرة النمو الغير متوازن على أن الاستثمارات تخصص هيئة بدلا من توزيعها على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني توزيعا متزامنا وحسب هذه النظرية فإن اختيار صناعات إستراتيجية في قطاعات معينة تقود إلى خلق طرق استثمار جديدة وبالتالي تؤدي إلى مزيد من التنمية، حيث يسري النمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة.

حيث يرى "هيرشمان " أن أحسن وسيلة لتحقيق النمو هي عن طريق خلق اختلال معتمد للاقتصاد طبقا للإستراتيجية المرسومة، يتم وفقها القيام بدفعة كبيرة في عدد من الصناعات والقطاعات الإستراتيجية وتكون بدورها محفزة لقطاعات وصناعات أخرى، تتميز الاستثمارات الإستراتيجية بتحقيقها لوفرات خارجية أكبر من الربحية المحققة منها، ويدعم " هيرشمان" رأيه بقوله أن تاريخ الدول المتقدمة يبين أن النمو فيها كان غير متوازن، بل بدأت التنمية في هذه الدول من الأنشطة والقطاعات الرئيسية التي سحبت معها الأنشطة الأخرى[2].

المبحث الثاني: مؤشرات النمو الاقتصادي.

انطلاقا من كون أن النمو الاقتصادي عبارة عن مقدار الزيادات الحاصلة في بعض المتغيرات الاقتصادية، فإن هذا يستدعي ضرورة القياس للمؤشرات المتعلقة بهذا الأخير، وللقيام بقياسها وتحليلها سنتعرف على قواعد قياس النمو الاقتصادي التي تتمثل في المؤشرات الاقتصادية والمعايير الهيكلية والمعايير الاجتماعية.

المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية.

يعتبر هذا المعيار هو المعيار الأساسي والمعروف في قياس درجة النمو والتقدم للنمو الاقتصادي، ويقتضي لتحقيق هذا الأخير الزيادة في الناتج الحقيقي وفي الدخل الفردي، وبالتالي فإن قياسه يتعلق أساسا بنمو الناتج الوطني والدخل الفردي.

---

[1] مصطفى زروني، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية دراسة حالة: اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا**، أطروحة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، 2000/1999، ص ص 189، 190.

[2] محمد صلاح، **مرجع سابق**، ص ص 38، 39.

الفرع الأول: الناتج الوطني.

باعتباره يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فإنه يمكن أخده مقياسا للتعبير عن مستوى واتجاه التطور الذي تشهده الوحدات الاقتصادية داخل الوطن، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على متغيرات مستوى الإنتاج وفي هذا الصدد يمكن تعريف معدلات للنمو التي تسمح بقياس تلك التذبذبات.

1) **معدل النمو السنوي:** يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوبا إلى قيمة الدخل من سنة إلى أخرى. يستخدم هذا المعدل في الفترات القصيرة.
2) **معدل النمو الكلي:** يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة حيث يمكن أن نأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني.
3) **معدل النمو السنوي المتوسط:** ويعني بدراسة تغيير مستوي الدخل خلال فترة معينة أخذا في الاعتبار تلك التذبذبات السنوية ويتم حسابه كالتالي: $a = \left({}^{xt}/_{x0} \right)^{(-t)}$

حيث: $x0$: كمية سنة الأساس.

xt : كمية سنة المقارنة.

t : طول الفترة.

a : معدل النمو السنوي المتوسط.

ما يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية ولا تأخذ أثر التضخم بعين الاعتبار زد على ذلك اختلاف العملة بين البلدان مما لا يمكن من مقارنة معدلات النمو بها، لذا عادة ما تستخدم عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني بمختلف البلدان.

الفرع الثاني: الدخل الفردي.

تكمن أهمية قياس نمو الدخل الفردي في معرفة العلاقة بين نمو الإنتاج وتطور السكان، ويعتبر هذا المقياس كقياس عيني للنمو، أي يقيس النمو المحقق على مستوي كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

كما يمكن أيضا قياس النمو من خلال قياس القدرة الشرائية لدولار واحد في بلد ما مثلا ومقارنته بالقدرة الشرائية لنفس المقدار أي دولار واحد ببقية الدول ومن ثم ترتيب الدول الأكثر نموا، وفق أكثر قدرة شرائية[1]، كما يمكن أيضا قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي من خلال المعدلات التالية:

1) **المعدلات النقدية للنمو:** يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية إلى ما يعادلها بالعملة النقدية المتداولة، وهي تعتبر من بين أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء التعديلات والأخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم، ونسب التحويل بين مختلف العملات، حيث تحاول الدول الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به مما يسهل عليها التعادل مع البيانات الاقتصادية، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجري على هذه التقديرات تبعا لتجنب الملاحظات السابقة.
2) **المعدلات العينية للنمو الاقتصادي:** يعتبر مقياس معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من بين أهم مقاييس معدلات النمو الاقتصادي ذات العلاقة بالنمو السكاني، كما أنه ونتيجة لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الضروري استخدام معدل نمو متوسط نصيب الفرد، حيث يقيس هذه المعدل النمو الاقتصادي في علاقته بمعدل النمو السكاني.
3) **مقارنة القوة الشرائية:** تستخدم المنظمات والهيئات الدولية مقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي مقوما بسعر الدولار الأمريكي عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي المقارن لبلدان العالم، ثم تقوم بترتيب البلدان من حيث درجة التقدم والتخلف استنادا لهذا المقياس. ومن نقائص هذا المقياس أنه يربط مباشرة بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي، في الوقت الذي تضطرب فيه قيمة معظم العملات في أسواق النقد الدولية[2].

المطلب الثاني: المعايير الاجتماعية.

يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات، فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية.

[1] أشواق بن قدور، **مرجع سابق**، ص ص 63، 64، 65.

[2] ملاخسو بلال، **أثر التأمينات علي النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990_2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016/2015، ص ص 67، 68، 69.

لقد أظهرت الدراسات أن هناك علاقة طردية ومؤكدة بين ثلاثية الغذاء، الصحة، التعليم، وبين معدلات النمو الناتج الوطني، أي النمو الاقتصادي في المجتمع وأن العامل المتمتع بصحة جيدة وقسط ما من التعليم والتدريب والتثقيف ينتج أكثر لأنه يعمل بجهد أوفر ولفترة أطول وبدقة أفضل، وأن الطالب المتمتع بالصحة والعافية لديه قدرة أكبر على التعليم والتحصيل والتفكير، وأن الإنفاق على صحة يوفر في المواد الموجهة للإنفاق على إنجاب وتنشئة وتربية أطفال يموتون قبل أن يبلغوا عمر الإنتاج.

ولأن ثلاثية الغذاء، الصحة، التعليم تتعلق بالحاجات الأساسية للفرد بتوفيرها له تضمن تقدم المجتمع حسب بعض وجهات النظر، لذلك يمكن استخلاص معايير منها يمكن توضيحها على النحو التالي:

معايير صحية: حيث يمكن أن يستخدم فيها كل المقاييس التي تقيس لنا مدى التقدم الصحي لبلد ما مثل:

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان أو عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد، أي متوسط عمر الفرد.
- عدد الأفراد لكل طبيب، عدد الأفراد لكل سريرا بالمتشفيات، وهكذا....

ويمكن استعمال هذه المعايير وغيرها بإيجاد عتبة معينة تتم المقارنة من خلالها، حيث تكون هذه العتبة مأخوذة على هيئة غالبا ما تكون دولية كالمنظمة العالمية للصحةWHO.

فلو اعتبرنا مثلا أن منظمة الصحة العالمية حددت معدل توقع الحياة (متوسط عمر الفرد) ب70سنة وقارنا ذلك ببلدين A و B يكون فيها متوسط عمر الفرد هو 67 سنة على التوالي. فإن يمكننا أن نستنتج:البلد B أكثر تقدما في الرعاية الصحية من البلد A، وأن البلدA هو بلد متخلف أو نامي في المجال الصحي، أما B فهو متقدم في المجال الصحي مقارنة بمتوسط العمر العالمي للفرد المحدد من المنظمة[1].

معايير تعليمية: نظرا لأهمية التعليم ودوره في تكوين رأس المال البشري الذي لأصبح من أهم عوامل النمو الاقتصادي، لذلك وضعت معايير لقياسه والتي من خلالها نقيس درجة تقدم وتخلف أي بلد معين، ومن بين المعايير الأكثر استخداما نجد:

- نسبة اللذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص ص 249، 250.

- نسبة المنفق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج المحلي وكذلك إلى إجمالي الإنفاق الحكومي، وهكذا....

معايير التغذية: يعتبر الغذاء حاجة أساسية لأفراد المجتمع فسوء التغذية يؤدي إلى انخفاض مستوى الصحة وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض القدرة على العمل، فتنخفض إنتاجية الفرد، مما يؤدي إلى انخفاض دخله، فتسوء تغذيته أكثر وهكذا، لذلك فإن اتخاذ معايير لقياسه يعتبر جزءا من قياس التنمية، من معايير التنمية المستعملة للتعرف على سوء التغذية ونقصها ونجد:

- متوسط نصيب الفرد اليومي على السعرات الحرارية.
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

وبنفس طريقة النوعين السابقين فإنه إذا ما حددت هيئة دولية متخصصة في الغذاء كمنظمة الغذاء والزراعة العالميةFAO [1].

المطلب الثالث: المعايير الهيكلية.

لفترة طويلة عملت الدول المتقدمة على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج المواد الغذائية وغيرها من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة من جهة، وجعل تلك الدول أسواق لتعريف منتجاتها من السلع المصنوعة من جهة أخرى، إلا أن هذا الوضع لم يعد مقبولا[2]. مع ما حصل في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، من حصول الدول النامية على استقلالها السياسي ثم سعيها إلى إتباع استراتيجيات تعتمد على الصناعة كإحلال الواردات والتصنيع بغرض التصدير وهي التي كانت في الغالب مجتمعات زراعية، توجه دول العالم إلى الاهتمام أكثر بقطاع الخدمات حتى أصبحت إراداته أكبر من إراداته الصناعية، كل ذلك أحدث تغيرات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، مما غير من الأهمية النسبية لقطاعاتها الاقتصادية المختلفة وأثر ذلك في:

- هيكل صادراتها ووارداتها.
- فرص العمل المختلفة فيها.
- توزيع سكانها من الحضر والريف.

[1] **المرجع السابق**، ص ص 250، 251.

[2] محمد عبد العزيز، عبد الرحمان يسرى أحمد، **التنمية الاقتصادية الاجتماعية ومشكلاتها**، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 74.

كل هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة النمو والتقدم الاقتصادي[1]، حيث تعتبر المعايير الهيكلية من بين المقاييس التي تبحث في مدى التغيرات الهيكلية في التنمية الاقتصادية، من أهم مؤشراتها نجد:

- الأهمية النسبية للإنتاج الصناعي إلى إجمالي الناتج المحلي.
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة[2].

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

ظهرت نظريات عديدة ومختلفة في مجال النمو الاقتصادي، وسوف نتعرض في هذا المبحث إلى النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو إبتداءا من الاقتصاديين الكلاسيك، ثم الكلاسيك المحدثون، ثم نظرية النمو الكينزية كما قدمها نموذج هارود_ دومار، ثم نظرية النمو الجديدة (الداخلية).

المطلب الأول: نظرية النمو الكلاسيكية.

تعددت أراء مفكري المدرسة الكلاسيكية في مفهوم نظرية النمو الاقتصادي ،إلا أننا سنركز على أبرزهم:

الفرع الأول: نظرية أدم سميث.

لقد ساهم أدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي، وبذلك يعتبر أول من كتب في التنمية الاقتصادية حيث تعرض للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة والدخول كما يشير إلى ذلك كتابه "دراسة في طبيعة وأساليب ثروة الأمم".

وكان اهتمام أدم سميث منصبا على كيفية حدوث النمو الاقتصادي وعلى العوائق المشجعة والمثبطة لتحقيقه، فلقد أكد أدم سميث أن مصدر كل الثروات لا يوجد إلا حيث يوجد العمل، وأن الثروة تزداد بزيادة وتطور المهارات والطرق الإنتاجية أي أن زيادة الثروة تتوقف على زيادة إنتاجية العمل.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **مرجع سابق**، ص 251.

[2] عبد الغفار غطاس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر في الفترة بين (1990_2006)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010/2009، ص 32.

وطبقا لسميث فإن تقييم العمل هو الأساس لرفع الإنتاجية حيث يسمح بالتخصص في عمليات الإنتاج، كما يسمح باستخدام الآلات الكبيرة المعقدة، وبما أن تقييم العمل لا يمكن أن يأخذ مكانة على نطاق واسع إلا حينما يستطيع العمال استخدام الآلات والمعدات.

ويؤكد سميث حاجة الاقتصاد القومي إلى التراكم الرأس مالي ويعلق أهمية بالغة على الادخار بوصفه الأساس الحقيقي لتراكم ثروة الأفراد وثروة الأمم أيضا.

غير أن تقييم العمل في رأيه يتحدد بسعة السوق، إلا أن حجم السوق يقف قيدا على انطلاق النمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة إذا لم يكن السوق قادرا على استيعاب الناتج المتزايد، لذلك نادى سميث بحرية التجارة إذ بحرية التجارة يتم التخصيص الدولي للعمل الذي يعمل على زيادة استخدام الموارد الوطنية وبالتالي يزيد من الدخل الوطني وهذا بدوره يزيد من تكوين رأس المال، ووفقا لذلك فقد دعا إلى تحطيم كل الحواجز التي تعوق حرية التجارة والتبادل الدولي لتصريف الناتج في السوق العالمي وأشاد بدور الاكتشاف النفاذ إلى الأسواق الجديدة، لذلك شدد على أهمية التجارة الدولية واعتبرها القوة الدافعة بعجلة التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح والدخول، تعمل على رفع النمو الاقتصادي ومع ذلك فقد عبر سميث عن تشاؤمه بوصول الاقتصاد القومي إلى مرحلة التراكم الرأس مالي، حيث تهبط معدلات الأرباح وينتهي الأمر إلى الركود بفعل تكالب الرأسماليين على الاستثمار، وفي رأيه فإن العامل الذي يوقف النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية[1].

الفرع الثاني: نظرية ديفيد ريكاردو.

يقدم "دافيد ريكاردو" الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، حيث يقوم بتوضيح ظهور وانتشار الركود، بالاستناد إلى أفكار سميث فإنه يعتبر أن حالة الركود غير ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي، أين المردودية في هذا الأخير متناقصة، حيث حسب "ريكاردو" فإن نوعية الأراضي غي متساوية، وبمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية، الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي ينتج ارتفاع الريع في الأراضي ذات الجودة المرتفعة، مما يترتب عنه استغلال أراضي ذات نوعية أقل، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمال، والذي ينتج عنه تناقص معدلات الأرباح وكذلك تناقص مستويات الأجور حتى تصل إلى حد

[1] ولد حام الطالب مصطفى، **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي لبلدان المغرب العربي: دراسة حالة موريتانيا خلال الفترة (1985-2013)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة باجي مختار عنابة، 2015/2014، ص ص 118، 119، 120.

طبيعي، وباعتبار الأرباح هي المحرك ومصدر تراكم رأس المال، يستمر الرأسماليون في عملية التراكم والتي تبدأ بالتناقص حتى تقترب معدلات الربح إلى الصفر، وبالتالي تسوء حالة الركود.

يعطي كذلك "دافيد ريكاردو" أهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي، بما في ذلك كل من العوامل الفكرية، الثقافية، الأجهزة التنظيمية في المجتمع والاستقرار السياسي، كذلك يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي، حيث تصريف الفائض الصناعي تخفيض أسعار المواد الغذائية، مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل[1].

الفرع الثالث: نظرية روبرت مالتوس.

لقد تطرق" مالتوس" في كتابه" مبادئ الاقتصاد السياسي" لدراسة موضوع النمو الاقتصادي، حيث قال في هذا الشأن: "ما من موضوع في علم الاقتصاد أغرب وأهم وأدعى إلى إمعان النظر، من ذلك الذي يدرس الأسباب العملية التي تعرقل نمو الثروة في مختلف الدول، أو توقفها نهائيا أو تسمح لها بالنمو البطئ، بينما تظل قوة الإنتاج على حالتها دون أن تتضاءل، أو على الأقل تظل هذه القوة الإنتاجية قوية لدرجة تسمح بنمو الإنتاج والسكان".

ويرى" مالتوس" أن مشكلة النمو الاقتصادي، يكمن في الهوة الموجودة بين الحاجات الإنسانية وليس قدرة الاقتصاد القومي على تلبية هذه الحاجات، والنمو الاقتصادي هو الذي يقلل من هذه الهوة وذلك باستغلال أحسن لموارد الثروة.

ولقد قسم" مالتوس" الاقتصاد إلى قطاعين، قطاع زراعي وقطاع صناعي، وقد أعطى أهمية أكبر للقطاع الصناعي واعتبر أن النمو الاقتصادي ينتج عنه، حيث أنه يتمتع بتزايد في الغلة، وذلك لوجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه، في حين أن القطاع الزراعي يتميز بتناقص الغلة وذلك يرجع إلى محدودية الأراضي وتفاوت خصوبتها ونقص إمكانية إدخال التقدم التقني.

لذلك يرى" مالتوس" أنه يجب إعطاء أهمية أكبر للقطاع الصناعي لتفادي تباطؤ معدل التكوين الرأسمالي وتحقيق نمو اقتصادي أفضل، كما ركز "مالتوس" على أهمية الطلب الفعال على المنتجات في زيادة الإنتاج وتطوره، حيث رفض قانون "ساي" للأسواق والذي ينص على أن " العرض يخلق الطلب المساوي له" والذي يعني أن الادخار عبارة عن طلب على السلع الرأسمالية (الادخار=الاستثمار)، لكن "مالتوس" بين أن الادخار يعني عدم الاستهلاك وينتج عنه قلة الطلب وانخفاض الأرباح وبالتالي قلة الاستثمار، لذلك نادى بالميل الأمثل للادخار.

[1] أشواق بن قدور، **مرجع سابق**، ص ص 71، 72.

لقد سيطرت على تحليلات وأفكار "مالتوس" عن النمو الاقتصادي في المجتمع نظرية السكان، حيث رأى أن النمو الاقتصادي لن يدوم طويلا، وذلك بسبب تزايد عدد السكان وتقلص المساحات الأرضية القابلة للإنتاج، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل وتنخفض معها أجور العمال إلى أن تصل هذه الأجور إلى الحد الأدنى للمعيشة، حيث أن أي زيادة في السكان بعد ذلك تؤدي إلى تدهور الحالة الصحية للسكان نتيجة لسوء التغذية وانتشار الأمراض وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدل الوفيات، أي يسري قانون تناقص الغلة الذي يتغلب على التقدم الفني ومن ثم ينتهي المجتمع إلى حالة الركود.

ويمكن ملاحظة أن "مالتوس" قد أغفل دور رأس المال في العملية الإنتاجية بالرغم من أهميته في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وأكد على أهمية النمو المتوازن بين الصناعة والزراعة[1].

الفرع الرابع: الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية.

لاقت النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي جملة من الانتقادات يمكن إبراز بعضها بحسب درجة نمو الدول على النحو الأتي.

1) بالنسبة للدول المتقدمة:

يعتبر التقدم التكنولوجي عند الكلاسيك عامل غير مؤثر على تناقص الغلة، أي لا يؤثر على القطاع الصناعي، ولا على القطاع الفلاحي للدول المتقدمة، مع أنه أعطى نتائج جيدة في زيادة الإنتاج الزراعي، وأدى إلى زيادة في التصدير.

إضافة إلى ذلك فإن انعدام جدوى العلاقة بين تراكم رأس المال وحجم السكان في الدول المتقدمة بسبب انخفاض معدلات المواليد وزيادة مستويات الدخل، ما جعل مستوى الدخل للفرد أكبر من مستوى العادي للأجر في الربع الثالث من القرن التاسع عشر، هذا ما أثر على صلاحية هذه النظرية عند تحليل النمو بالنسبة للدول المتقدمة.

[1] جليلة بن غزة، **تغير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للجزائر للفترة (2013/1990)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة LMD، في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2020/2019، ص ص 43، 44.

2) بالنسبة للدول النامية.

انطلاقا من فرضيات النظرية الكلاسيكية والمتمثلة في توفر رأس المال، والتقدم التكنولوجي، يجعل تطبيق هذه النظرية على الدول النامية أمرا صعبا للغاية وهذا راجع لافتقارها لهذه العوامل، ومنه نستنتج أن النظرية الكلاسيكية يمكن تطبيقها نسبيا على تحليل الدول المتقدمة[1].

المطلب الثاني: نظرية النمو النيوكلاسيكية.

تعتبر النماذج النيوكلاسيكية من النماذج الأساسية في نظرية النمو وذلك لأهمية الأفكار التي جاءت من طرف اقتصاديي هذه المدرسة ومن بينهم "شومبتير"، "سولو".

الفرع الأول: نظرية شومبيتر.

يعد الاقتصادي "شومبيتر" من أبرز الكتاب في الموضوع ولقد أعطى أهمية للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، والإنتاج لديه دالة في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والتكنولوجيا ركز على التنظيم واعتبره أهم عناصر النمو، والمنظم المبتكر هو الذي يخلق شيئا جديدا في السوق مثل: تقديم طرق جديدة لمزج العوامل الإنتاجية وإدخال السلع الجديدة إلى السوق واستخدام طرق إنتاج مبتكرة والقيام بفتح أسواق جديدة وغيرها، ويؤكد أن تقديم منتج جديد إجراء التحسينات المستمرة في المنتجات القائمة هي التي تقود للنمو الاقتصادي[2].

ويتضمن الابتكار أيضا الحصول على مصدر جديد للمواد الخام، وإقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة ابتكار.

وتتضمن عملية النمو لدى "شومبيتر" ثلاثة عناصر هي الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، فالبيئة الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الدخل، وفي مجال تمويل الاستثمار أعطى "شومبيتر" أهمية كبيرة للجهاز المصرفي، حيث أن الاستثمارفي الابتكار يمول من الجهاز المصرفي وليس من الادخارات، وهنا يختلف "شومبيتر" عن الكلاسيك المحدثين حيث أن هؤلاء يفترضون أن عرض النقد معطى، أي أنهم يعتقدون بأن النقد لا يلعب دور مستقلا في المتغيرات العينية في الاقتصاد على عكس "شومبيتر".

[1] كوثر سعاد قودة، **مرجع سابق**، ص ص 51، 52.

[2] خديجة تافساست، **تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة LMD، العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة1، 2017/2016، ص 89.

فقد ميز "شومبيتر" بين نوعين من الاستثمار: الأول الاستثمار التلقائي والثاني الاستثمار التابع.

الاستثمار التابع أو المحفز يتحدث بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وفي هذا يقترب من التحليل الكلاسيكي المحدث الذي يعتبر أن حجم الاستثمار يتحدد على أساس الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال،

والفائدة على رأس المال، أما التلقائي فيعتبره " شومبيتر" المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل، ولا يرتبط بالمتغيرات في النشاط الاقتصادي إنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد[1].

الفرع الثاني: نظرية سولو.

نموذج "سولو" جاء بفرضيات أساسية هو أن كل من عوامل الإنتاج، رأس المال والعمل الفعلي لديهم وفرات حجم ثابتة، هذا يعني أنه إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي نتحصل على إنتاج مضاعف بنفس الكمية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يفترض على الاقتصاد أن يكون متطور بالقدر الكافي، بحيث كل الأرباح الناتجة عن التخصص تكون مستغلة بصفة كاملة، وهذا قد يحدث في حالة اقتصاد غير متطور بصفة معينة، أين مضاعفة كمية رأس المال والعمل تؤدي إلى زيادة في الإنتاج بأكثر من الضعف، وذلك من خصوصيات دالة الإنتاج، أن الإنتاجية الحدية لرأس المال أو العمل تؤول إلى مالا نهاية لها كل من رأس المال والعمل يؤولان إلى الصفر، وتؤول إلى الصفر لما يؤول إلى مالا نهاية.

يفترض من نموذج سولو أن الاستثمار الصافي يساوي الادخار، وأن عدد السكان ينمو بمعدل خارجي.

خرج "نموذج سولو" بنتائج تتمثل في: التقارب المطلق والتقارب الشرطي، حيث أن التقارب المطلق يتمثل في أن الدول ذات الاقتصاديات الفقيرة لها نمو فردي يفوق الدول الغنية بدون أن يكون مرتبط بخصوصيات اقتصادها، ولكن هذه الدول الفقيرة لها اقتصادها في الفترة الابتدائية أقل من الدول المتقدمة، وبالتالي فإن معدل نموها لا يتمثل في المتغيرات الداخلية ولا رأس المال في النموذج في كل من الإنتاج قيم يفوق الدول المتقدمة، وما يجب معرفته أنه رغم وجود التقارب المطلق بين مجموعة من الدول هذا لا يعني بضرورة أن التشتت ما بين دخول هذه الدول يتقلص في الزمن، أما التقارب الشرطي يتمثل في كون أن الحالة النظامية تختلف من بلد إلى أخر وبالتالي فإن نمو اقتصادها يزداد كلما كان بعيد عن وضعيته النظامية، فإذا كان معدل الادخار في الاقتصاد الغني يفوق معدل

[1] مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص ص 69، 70.

ادخار الاقتصاد الفقير، هذا ما يؤدي بالاقتصاد الغني أن يكون نسبيا بعيدا عن وضعية النظام، وبالتالي فإن التقارب المطلق يكون غير محقق[1].

الفرع الثالث: الانتقادات الموجهة لنظرية النيوكلاسيكية.

لم تسلم النظرية من الانتقادات وذلك بحجة أن:

- الركيزة الأساسية للنمو هي المبتكر، بينما أصبحت هذه الوظيفة تنتج من عمليات للإنفاق على البحوث والتطور.
- احتمال زوال النظام الرأسمالي راجع إلى زوال مهمة المنظمين بحجة أن عملهم أصبح روتين وبالتالي يظهر النظام الاشتراكي.
- تعتبر نظرية "شومبيتر"محدودة بالنسبة للدول النامية، حيث تتلاءم مع الاقتصاد الذي كان سائد في دول أوروبا الغربية وأمريكا.
- لا تتوفر البلدان النامية على عدد كاف من المنظمين كما افترضت هذه النظرية.
- قدمت النظرية على شكل سردي بينما أصبحت الرياضيات تعبر على الفكر النظري في علم الاقتصاد.
- اعتمدت النظرية على الائتمان المصرفي الذي يقلل من دور الادخار و الاستثمارات الحقيقية، كما يقلل من أهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية[2].

المطلب الثالث: نظرية النمو الكينزية.

شكلت النظرية الكينزية قاعدة هامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل، والتي استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي، ويعتبر التحليل على المستوى الكلي من أهم ما جاء به التحليل الكينزي عكس ما كان عليه التحليل الكلاسيكي الذي كان يقوم على المستوى الجزئي.

الفرع الأول: النظرية الكينزية.

قدم "كنيز" في سنة 1936 كتابه المشهور "النظرية العلمية في العمالة، الفائدة والنقود"، و أحدث ثورة في مجال النظرية الاقتصادية الكلية، فكسر الاعتقاد السائد عند الكلاسيك، وهو استحالة الوصول إلى توازن اقتصادي في ظل

[1] خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2014، ص ص 51، 52.

[2] كوثر سعاد قودة، **مرجع سابق**، ص 54.

عدم التشغيل الكامل على المدى الطويل، حيث أكد أنه يمكن تحقيق هذا التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل.

ويعرض" كينز" نموذجه من خلال شرح محددات الناتج الوطني والعمالة، حيث يتوزع الناتج الوطني على بنود الإنفاق الكلي و حسب "كينز" فإن مستوى الداخلية يتحدد بالطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي (C+I+G), و يرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمل والتكنولوجيا السائدة, وحجم معين من رأس المال كما أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصاحبه ارتفاع في مستوى التشغيل بنفس المستوى لجميع العناصر خاصة العمل مع افتراض ثبات التكنولوجيا على ما هو عليه، وأن الدخل هو عبارة على دالة في مستوى التشغيل، وبالتالي فإنه كل ما زاد حجم التشغيل زاد الدخل الكلي، كما يتوقف حجم التشغيل على الطلب الفعلي والذي يتحقق عند تساوي الطلب الكلي والعرض الكلي، ويتكون الطلب الفعلي من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري.

كما أن الادخار والاستهلاك لا يتم تحديدهما وفقا للمعدل الفائدة، لأنهم متغيرين تابعين لمستوى الدخل، ولا يتحدد سعر الفائدة بتقاطع منحنى الادخار مع الاستثمار وهو ما أكد عليه الكلاسيك، ولكنه يتحدد عن طريق توزيع تلك المدخرات بين حيازة الأرصدة النقدية من جهة وحيازة الأرصدة القابلة للإقراض من جهة أخرى، أي أن "سعر الفائدة يتحدد في ظل مستوى معين للعرض النقدي بتفضيل السيولة".

وتوصل "كينز" إلى أن الاقتصاد يقوم على مبدأ الطلب يخلق العرض وهو ما يعني أن مشكلة الاقتصاد تكمن في جانب الطلب وليس في جانب العرض[1].

الفرع الثاني: نموذج هارود _ دومار.

يبحث كل من "هارود" _" ودومار" في تقرير الشروط المطلوبة للحصول النمو السلس غير المتقطع في الدخل القومي، ومع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل، إلا أنها متشابهة من حيث الجوهر، حيث يحتل تجميع رأس المال دور أساسيا في عملية النمو وفق تحليلهما، غير أنهما يشددان على الدور المزدوج لتجميع رأس المال، فالاستثمار يولد الدخل من ناحية، ويزيد من الناحية الأخرى قدرة الاقتصاد الإنتاجية بزيادة المجتمع من رأس المال.

يراعي "هارود_دومار" ناحيتي عملية الاستثمار وهما القدرة الإنتاجية والطلب الفعال.

[1] ملاخسو بلال، **مرجع سابق**، ص ص 50، 51، 52.

ويمكن توضيح جوهر نموذج "هارود _دومار" من خلال الاقتراض ابتداء مستوى من الدخل متناسبا مع وجود تشغيل الكامل، فإن الحفاظ على التوازن من سنة لأخرى يتطلب أن يكون حجم الإنفاق الذي يولده الاستثمار كافيا لامتصاص الناتج الذي يتزايد بسبب الاستثمار، فإذا كان الميل معطى فإنه كلما ازداد تجميع رأس المال و كلما ارتفع الدخل القومي، كان من الضروري تزايد الحجم المطلق للاستثمار الصافي باستمرار وهذا بدوره يتطلب نمو مستمرا في الدخل القومي الحقيقي.

ويمكن عرض ذلك من خلال تصور وضع لا ينمو فيه الدخل الحقيقي بل يظل ثابتا والبحث عن أثر الاستثمار الصافي عندئذ وبما أن الاستثمار الصافي هو " تكوين رأس المال وبما أن رأس المال يزيد من القدرة الإنتاجية للاقتصاد فإن خلق المعدات الرأسمالية العديدة يؤدي إذا ظل الدخل الحقيقي ثابتا إلى إحدى النتائج التالية:

- أن يظل رأس المال الجديد بدون استخدام.
- أن يتم استخدام رأس المال الجديد على حساب رأس المال القديم.
- أن يستخدم رأس المال الجديد محل العمل(أي أن يقل استخدام العمل).

وهكذا فإن تكوين رأس المال إن لم يرافقه ارتفاع في الدخل أدى إلى بطالة رأس المال.

وقد قام نموذج دومار على أساس افتراضات هي:

- أن يبدأ الاقتصاد بمستوى دخل يتناسب والتشغيل الكامل.
- ليس هناك قطاع حكومي أو تجارة خارجية.
- أن الميل المتوسط للادخار يعادل الميل الحدي للادخار.
- أن الميل الادخار ومعامل رأس المال ثابتان.
- ليس هناك فترة انتظار أو تباطؤ في حدوث التعديلات.
- أن مصطلحات الدخل والاستثمار والادخار تستعمل على أساس أنها صافية.

ويهدف نموذج " دومار" إلى توضيح معدل الزيادة في الاستثمار حتى يمكن للدخل أن ينمو بشكل يعادل الزيادة في القدرة الإنتاجية، بحيث يظل الاستخدام كاملا باعتبار أن الاستثمار يزيد من القدرة الإنتاجية ويخلق

الدخل، وكذلك تعيين الظروف اللازمة للحفاظ على الاستخدام الكامل في الأمد الطويل في تكوين رأس المال، أي تعيين معدل النمو في الدخل الذي يتطلبه ذلك[1].

الفرع الثالث: نقد نظرية هارود _دومار.

ما يلاحظ طبقا لنموذج هارود _دومار أن محددات النمو لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرا والتي تتضاءل فيها النسب الموجهة للادخار ومن ثم للاستثمار من دخلها المنخفض أساسا والذي يكفي لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية، وفي هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية أو السماح بالاستثمارات الأجنبية في بلادها، هذا السلبيات أفقدت هذا النموذج أهميته خصوصا في الدول النامية[2].

المطلب الرابع: نظرية النمو الجديدة (النمو الداخلي).

بعد زيادة العارضة للنماذج الكلاسيكية المحدثة، ولم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي فيما بين البلدان المختلفة، الأمر الذي دفع إلى ظهور نظرية جديدة هي نظرية النمو الجديدة (الداخلية).

إن نظرية النمو الجديدة توفر إطارا نظريا لتحليل النمو الداخلي، النمو المستمر للناتج الذي يتحدد من قبل النظام الخاص بعملية الإنتاج، أن الدوافع الأساسية لنظرية النمو الجديدة هي تفسير الاختلافات الحاصلة في معدلات النمو فيما بين البلدان المختلفة وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المحقق، وباختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي والذي لم يتم تفسيره والذي يتحدد خارجيا في معادلة النمو لدى " سولو"، وبافتراضهم بأن الاستثمارات الخاصة والعامة في رأس المال البشري والتي تولد وفرات خارجية وتحسن في الإنتاجية، تعوض التوجه الطبيعي للتناقص العوائد[3].

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص ص 146، 147، 148.

[2] موهوني مليكه، **أثر التعليم علي النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2015/2014، ص 37.

[3] مدحت قريشي، **مرجع سابق**، ص ص 78، 79.

الفرع الأول: نموذج AK.

يعتبر نموذج "AK" أحد أول النماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل، وفرضياته تتمثل في:

- غياب المردودية المتناقصة لرأس المال.
- رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج.

ومن خصائص غياب غلة الحجم المتناقصة لرأس المال أي انعدام تناقص مردودية رأس المال"K " وتكون ثابتة، بسبب رأس المال البشري.

كما افترض أن عنصر العمل يمثل رأس المال سواء اليد العاملة، أو رأس المال العيني (الآلات و المعدات).

كما افترض النموذج أن الإنتاجية الحدية والمتوسطة لرأس المال موجبة وثابتة أي ليست متناقصة وتعادل مستوى التكنولوجيا[1].

الفرع الثاني: نموذج رومر 1986.

يرى " رومر" أن النمو الاقتصادي طويل الأجل يتحقق بسبب تراكم المعرفة الذي تقوم به الوحدات التي تسعى لتعظيم أرباحها، ويفترض أن المعرفة الجديدة هي نتائج الأبحاث التي تتم في مجال الفن الإنتاجي، ويرى أن الاستثمار في مجال إنتاج المعرفة يولد وفرات خارجية لأن قيام المنشأة بإنتاج معرفة جديدة يفترض أن يكون له أثر خارجي موجب على إمكانيات الإنتاج للمنشأة الأخرى والسبب في ذلك طبيعة المعرفة في حد ذاتها بحيث لا يمكن الاحتفاظ بها سرا أو الاحتفاظ بحق ملكيتها بشكل كامل، ويرى " رومر" أن إنتاج المعرفة الجديدة يخضع لمبدأ تناقص الغلة لأنه في ظل رصيد معين من المعرفة في أي لحظة زمنية، فإن مضاعفة المدخلات المستخدمة في إنتاج الأبحاث لن يترتب عليه مضاعفة مدار المعرفة الجديدة المنتجة، أمام دالة الإنتاج باعتبارها دالة في رصيد المعرفة وغيرها من المدخلات الأخرى تخضع لغلة حجم متزايدة، كما أن الإنتاجية الجديدة لكل المدخلات بما فيها المعرفة تكون متزايدة.

وفرضيات النموذج كانت كالأتي:

[1] بن سعده بلول، **أثر الادخار علي النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة (2018/1980)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة المدية، 2021/2020، ص 90.

- التطور التقني داخلي المنشأة وهو نتيجة إنتاج المعارف من طرف باحثين دافعهم الربح.
- التطور التقني المرتبط بنشاط البحث والتطوير هو أساس تفسير ارتفاع معدلات النمو في البلدان الأكثر تقدما[1].

الفرع الثالث: انتقادات نظرية النمو الجديدة.

وجهت لنظرية النمو الجديدة عدة انتقادات وذلك راجع لافتراضات النموذج الكلاسيكي التي تقوم عليها كاعتمادها على قطاع إنتاج وحيد مع تماثل جميع القطاعات، وهذا ما يؤدي إلى عدة تخصيص العمل والرأس مال التي تعارض مع عملية التغيير الهيكلي لأجل الزيادة في النمو.

نظرية النمو الداخلي تغفل عن عدة عناصر أساسية داخلة في عملية التنمية الاقتصادية كأسواق رأس المال والسلع، وهذا ما يصعب من تطبيقها خاصة في حالة المعدلات المنخفضة الدخل والتأكيد التأثير على معدلات النمو في المدى الطويل عكس الواقع الذي يستدعي في حالة تحول من الأسواق التقليدية إلى الأسواق الحديثة على النمو في المدى القصير والمتوسط[2].

[1] **مرجع السابق**، ص ص 90، 91.

[2] كوثر سعاد قودة، **مرجع سابق**، ص 60.

خلاصة الفصل.

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة مفهوم النمو الاقتصادي وكذا الفرق بينه وبين التنمية الاقتصادية، حيث تبين أن التنمية الاقتصادية أشمل من النمو، كما أنه لا يمكن أن تكون تنمية اقتصادية بدون نمو، فهو المحرك الرئيسي للتنمية.

وقد أثبتت مختلف النظريات الاقتصادية والتي تطرقنا إليها على اختلافها إبتداءا من النظرية الكلاسيكية إلى نظرية النمو الجديدة، التي عملت على تقييم النمو الاقتصادي على أن هذا الأخير مرتبط بعامل تراكم رأس المال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تساهم في دفع النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث: تأثيرات صندوق النقد الدولي على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر.

تمهيد.

المبحث الأول: الوضعية الاقتصادية للجزائر قبل إصلاحات صندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: البرامج الاقتصادية المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي في الجزائر.

المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري بعد برامج صندوق النقد الدولي.

خلاصة الفصل.

تمهيد:

عملت الجزائر بعد الاستقلال مباشرة على تكريس جهود التنمية حيث قامت بوضع البرامج والمواثيق من أجل رسم الخطوط العريضة للتنمية من خلال تبني استراتيجيات لإنجاحها والتي يمكن تلخيصها في المخططات التنموية، حيث كانت نسب تنفيذها متفاوتة ونسب نجاحها تختلف من مخطط إلى آخر، ونتيجة لما شهده الاقتصاد الجزائري في الثمانينات من تفاقم عجز ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية. كل ذلك أدى بالجزائر إلى الاتجاه نحو المؤسسات المالية العالمية وبالأخص صندوق النقد الدولي من أجل الاقتراض لإعادة التوازنات الاقتصادية، لتأتي بعد ذلك مرحلة الإصلاحات الذاتية حيث عملت من خلالها على تسطير مجموعة من الأهداف كانت ترمي إلى تشجيع التنمية في الجزائر عبر تفعيل آليات اقتصاد السوق.

و عليه قد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، نوجزها فيمايلي:

المبحث الأول: الوضعية الاقتصادية للجزائر قبل إصلاحات صندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: البرامج الاقتصادية المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي في الجزائر.

المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري بعد برامج صندوق النقد الدولي.

المبحث الأول: الوضعية الاقتصادية للجزائر قبل إصلاحات صندوق النقد الدولي.

عند النظر إلى الوضعية الاقتصادية في الستينات من القرن العشرين إلى قبل الإصلاحات وإلى التحولات التي شهدتها الجزائر فإننا نلاحظ أن وضعها الاقتصادي يتميز بحالة تخلف مزمنة وذلك جراء الاستعمار الفرنسي، إذ ظهر أنه اقتصاد بالي الهياكل خاضع للنشاط الأولي، والتي يتميز بتفكك والتفاوت الجهوي وكذا التبعية الكاملة للاقتصاد الفرنسي، وهذا الوضع انعكس على الوضع الاجتماعي حيث كان أكثر تجسيدا للتخلف كالجهل والمرض والفقر. أمام هذه المخلفات كان لازما على الدولة أن تواجهها مهما كانت تعقيداتها والإمكانيات المحدودة جدا. وعليه سنقوم بتسليط الضوء على كيف كان يبدو الوضع الاقتصادي غداة الاستقلال والمخططات التي اتبعتها الدولة.

المطلب الأول: واقع الاقتصاد الجزائري في الفترة (1962-1966).

في هذه الفترة ورثت الجزائر اقتصادا موجها لخدمة البلد المستعمر واجهتها مشاكل عديدة أوجب عليها وضع إجراءات لمعالجتها.

الفرع الأول: المشاكل التي واجهت الجزائر غداة الاستقلال.

هذه الفترة تميزت بأوضاع صعبة وعسيرة نوجزها فيما يلي[1]:

- تعويض الإطارات الفنية والإدارية الأجنبية التي تعمدت ترك الشغور في الجهاز الإداري والاقتصادي للجزائر، لإثارة البلبلة وفرض واقع سياسي معادي للاستقلال.
- مواجهة العجز المالي الذي خلفه الاستعمار عند خروجه، بفعل أعمال تخريب المؤسسات الاقتصادي وتهريب أموالها ونهب خزائن المؤسسات المالية والاهتمام بحل المشاكل الاجتماعية الناجمة عن الحرب التحريرية.
- غادر ما يقرب من مليون معمر الجزائر في بضعة شهور تاركين مزارعهم ونشاطاتهم ووظائفهم، وقد سد الجزائريون هذا الفراغ بما لديهم من وسائل وإمكانيات بسيطة رغم أن غالبية السكان يقيمون في الأرياف و 90 % أميون.
- أخذ المعمرين مدخراتهم ورؤوس أموالهم بتحويلها عبر القنوات البنكية.
- نتج عن رحيل المعمرين الذين كانوا يضمنون تسيير الآلة الاقتصادية والإدارة العمومية وتوقف الاستثمارات المبرمجة في مشروع قسنطينة وإلى تراجع الإنتاج الصناعي بشكل واضح باستثناء القطاع البترولي. حيث

[1] وهيبة مزنر، **أهم محددات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومقارنتها باقتصاديات دول المينا: دراسة قياسية للفترة (1990-2013)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2016/2015، ص ص 123، 124.

تم غلق أكثر من 100 مؤسسة صناعية، وتوقف عن النشاط أكثر من 1400 مؤسسة من مجموع 2000 مؤسسة صناعية بسيطة، وهذا نتج عنه انخفاض الإنتاج الصناعي بنسبة 55% في نهاية 1963.

- وجود حوالي (11-12) مليون جزائري تهددهم المجاعة، مليوني فلاح خرجوا من سجون الاستعمار، 70% في حالة بطالة.

الفرع الثاني: الإجراءات المطبقة من قبل الجزائر لمعالجة المشاكل.

لمعالجة ابرز مشاكل نفس الفترة، حاولت الدولة الجزائرية بمنح الأولوية للإجراءات التالية[1]:

- إنشاء دواوين وشركات وطنية من أجل مراقبة القطاعات الحيوية للاقتصاد.
- تأسيس لجان التسيير في المستغلات الفلاحية والوحدات الصناعية صغيرة الحجم التي تركها المعمرون وتخص الصناعات الغذائية، مواد البناء،.....الخ.
- كما عملت السلطات الوطنية على تأميم الأملاك الاستعمارية التي لم يتركها أصحابها بحيث استعادت هذه الأخيرة 65% من أسهم الشركة البترولية، 20% من حصص شركة الغاز،.....الخ.
- شرعت الجزائر في الرقابة على السياسة النقدية والمالية وذلك بإنشاء البنك المركزي، الصندوق الوطني لتوفير والاحتياط بالإضافة إلى تأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر، وإنشاء البنك العمومي الأول، نتيجة لتخوف من هروب رؤوس الأموال.

كان الهدف الاستراتيجي من هذه السياسة استكمال الاستقلال الوطني، وبناء مجتمع متحرر من الاستغلال غير أن ما يمكن أن يقال عن هذه الفترة أن الاستثمارات كانت ضعيفة، ومتذبذبة من عام لآخر بين الارتفاع والانخفاض بسبب الاعتماد على التمويل الخارجي، وضعف التحكم في مصادر التمويل الداخلي وعدم الاستناد إلى مخططات استثمارية للدولة.

مطلب الثاني: مرحلة بداية نظام التخطيط (1967-1979).

وقد تميزت الإستراتيجية التنموية للجزائر بالقيام بعدة مخططات سخرت لها رؤوس أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية والتي سنقوم بعرضها في مايلي:

[1] مفتاح صالح، **مداخلة بعنوان تطور الاقتصاد الجزائري وسماته مند الاستقلال إلى إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، ص 2.

الفرع الأول: المخطط الثلاثي الأول (1967-1969).

كان أول مخطط تشهده الجزائر المستقلة، كما كان الهدف منه تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للتكييف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيها. وقد تم تحقيقه بصورة مرضية، فمن أصل حجم استثماري قدره 11081 مليون دج استهلك منها 9124 مليون دج، أي بمعدل انجاز قدره 82%. كما أعطى هذا المخطط الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة خصوصا صناعة المحروقات، والصناعة البتروكمياوية، صناعة الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية، والتي استحوذت على نسبة تفوق 45% من مجموعة الاستثمارات الكلية خلال فترة المخطط، في حين كان نصيب الزراعة 17% في المرتبة الثانية ولكن بفارق كبير مع الصناعة، وهذا ما يفسر التدهور المستمر للإنتاج الزراعي[1].

الفرع الثاني: المخطط الرباعي الأول (1970-1973).

تميز هذا المخطط بامتداده لسابقه من حيث التوجه نحو الصناعات الثقيلة والمحروقات، وذلك بضبط المشاريع الاستثمارية الكبرى، وتحديد معدل الاستثمار، كما اعتمدت على معايير الاجتماعية قبل الاقتصادية في اختيار المشاريع مثل القيمة المضافة، الشغل،....(بينما تستبعد المردودية المالية لأنها في نظر المخطط تمثل معيارا رأسماليا)، وقد كان الهدف الأساسي لهذه الخطة هو امتصاص نسبة عالية من البطالة، وذلك بتأمين العمل الدائم لغالبية القوة القادرة على العمل قبل نهاية الثمانينات، أما بالنسبة لحجم الاستثمارات الإجمالية فقد بلغ تقريبا ثلاث مرات حجم الخطة الثلاثية، أما أهداف هذا المخطط فقد تمثلت في:

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي لدعم الاستقلال السياسي عن طريق تدعيم قطاع الصناعة، وتنويع التعامل مع الخارج والتخلص من الاعتماد على الاقتصاد الفرنسي تدريجيا والاعتماد على المصادر المحلية في التمويل، مع محاولة تحقيق معدلات نمو مستمرة ممثلة في زيادة الناتج الداخلي الخام ب9 % سنويا.
- رفع مستوى معيشة السكان عن طريق دعم أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية.
- تحقيق التكامل الاقتصادي عن طريق اختيار مشاريع متكاملة بين القطاعات، ولذلك تم التركيز على الصناعات الكبرى لكونها تساعد على ظهور صناعات أخرى تلقائيا، وتمدها المواد الأولية ووسائل الإنتاج.

[1] عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم، في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص177.

- تدعيم دور القطاع العام في جميع المجالات واحتكار النشاطات الرئيسية، وفرض رقابة جمركية على التجارة الخارجية وتوجيه الاستهلاك الداخلي بما يخدم التنمية[1].

الفرع الثالث: المخطط الرباعي الثاني (1974-1977).

اعتبر هذا المخطط بمثابة استمرار للمخطط السابق، وقد أبقى على التصنيع كأحد العوامل الرئيسية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث استحوذت الصناعة والطاقة على نسبة 61% من مجموع الاستثمارات.

ولضمان السير الحسن لتنفيذ المشاريع تم تحديد الأولويات في التنفيذ خاصة المشاريع المستقبلية، لذلك قسمت المشاريع على نوعين: الأولى الضرورية التي يجب البداية في تنفيذها، والثانية من المشاريع الضرورية التي يمكن تأجيل الشروع في تنفيذها. كما اهتم هذا المخطط بالجانب الاجتماعي من حيث توفير مناصب الشغل وزيادة فرصه، إجبارية التعليم، مجانية العلاج....الخ، وقد تم زيادة مبلغ الاستثمارات بشكل كبير نتيجة ارتفاع أسعار النفط باعتبار أن المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات، حيث تكثف إنتاج النفط بشكل واسع منتقل من 22,8 مليون طن سنة 1963 إلى 63 مليون طن سنة 1979، وانتقل إنتاج الغاز الطبيعي من 300 ألف طن إلى 30 مليون طن، كما تطورت الاستثمارات العمومية في كثير من القطاعات والفروع، إذ كان معدل الاستثمار الخام يقدر ب 35% سنة 1970. أما أهداف الخطة فقد شملت:

- تحقيق معدل نمو للناتج الداخلي الخام بمعدل 11,5%.
- توفير فرص العمل، من خلال تخطيط إنجاز وحدات توفر ما يزيد عن 100000 منصب عمل سنويا.
- تنمية وتوسيع إمكانيات التراكم لضمان التمويل بالمصادر المالية المحلية لذا تم التركيز على المحروقات.
- تلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية أكثر فأكثر بهدف تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي (إنتاج الفولاذ، أدوات البناء.....).
- برمجة إنجاز حوالي 500 وحدة صناعية في هذه الفترة بهدف إحلال الواردات (الصناعات الكهرومنزلية....)[2].

[1] بروك داودي، **دراسة تحليلية وقياسية للتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر الفترة (1967-2014)**، أطروحة لنيل شهادة دكتورة علوم، اقتصاد تطبيقي، جامعة باجي مختار عنابة، 2018/2017، ص ص 197، 198.

[2] عادل زقرير، **مرجع سابق**، ص ص 177، 178.

المطلب الثالث: مرحلة إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني (1980-1989).

عرفت هذه المرحلة هي الأخرى بمرحلة التنمية والتي تعتبر مكملة للمرحلة التي سبقتها حيث شهدت انجاز مخططين تنمويين المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

الفرع الأول: المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

جاء هذا المخطط كإستراتيجية تنموية جديدة بناءا على ما تم تقييمه خلال فترة الستينات والسبعينات، حيث كان محور هذه الفترة وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية، حيث حدد المرسوم رقم 240/80 المؤرخ في 14 أكتوبر 1980 الأهداف والغايات الأساسية لعملية الهيكلة والمتمثلة فيما يلي:

- تحسين شروط تسيير الاقتصاد وضمان التطبيق الفعلي للمبادئ اللامركزية في التسيير.
- تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المالية.
- توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني.

وعلى العموم الإصلاحات التي شهدتها هذه المرحلة شملت جميع قطاعات النشاط الاقتصادي والمتمثلة في:

- إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية.
- الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية.
- هيكلة الاستثمارات.

حيث تمثلت نتائج إعادة الهيكلة فيما يلي:

- انخفاض متوسط معدل نمو الناتج الداخلي خلال الفترة (1980-1984) إلى معدل متوسط أكثر قليلا من 4 %.
- عجز جهاز الإنتاج الوطني عن تحقيق إشباع مرضي لاستهلاك السلع الصناعية والغذائية مما يعني أنه غير قادر على تحرير المجتمع من التبعية من الخارج .
- عجز جهاز الإنتاج الوطني عن تموين نفسه وإعادة تموينه بالمواد الأولية.
- عجز جهاز الإنتاج الوطني عن التقليص من الاعتماد

- على المحروقات في الصادرات مما يعني ذلك أن الاقتصاد الوطني يتسم بالهشاشة[1].

الفرع الثاني: المخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

يعد هذا المخطط امتدادا أو تكملة للمخطط الخماسي الأول من ناحية تطبيق السياسة الاقتصادية السابقة من جهة ومن ناحية كثافة البرامج من جهة أخرى[2]، وقد جاء نصه في قانون 22/84 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984. وما يمكن ملاحظته على هذا المخطط انه اخذ على عاتقه إنشغالين رئيسيين هما:

- نمو ديموغرافي مضطرد، صاحبه ظهور حاجات اجتماعية جديدة وقد تزايد هذا الطلب الاجتماعي المتزايد مع ظروف اقتصادية عالمية ومحلية صعبة، جراء انخفاض أسعار النفط في سوق العالمية مما أدى إلى العجز عن تموين المشاريع المدرجة ضمن المخطط، بالإضافة إلى عدم الوفاء بالطلب الاجتماعي وهو ما أدى إلى انفجار الجبهة الاجتماعية في الخامس من أكتوبر سنة 1988.
- كما استهدف هذا المخطط تدعيم وتيرة جهاز الإنتاج، بهدف تحقيق مستوى استثمار يقدر ب 550 دج، والتحكم في التوازنات المالية الخارجية، تحقيقا لمبدأ استقلال الخيارات والسياسات الاقتصادية.

وبصفة عامة فإن المخطط الخماسي الثاني استهدف أيضا استعمال أدوات التنظيم استعمالا أمثل مثل الأسعار، المداخيل، الضرائب، الادخار، القروض، إضافة إلى استكمال عملية الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية، التي شرع فيها سنة 1987[3].

وتمثلت أهم نتائج هذا المخطط في تراجع نتائج التشغيل حيث لم يتعدى عدد مناصب الشغل التي تم توفيها 265000 منصب من أصل 720000 منصب استهدفها المخطط، كما استمر هذا التراجع في التشغيل حيث لم تتعدى عدد المناصب المتوفرة خلال نهاية المخطط 76000 منصب فقط. ويمكن تفسير التراجع الرهيب بفعل تراجع الوفرة المالية وتباطؤ وتيرة الاستثمارات العمومية، وكذا انخفاض معدل النمو إلى أدنى مستوياته. حيث عرفت الجزائر بداية من سنة 1987 صعوبات كثيرة في الحصول على قروض جديدة لتمويل الواردات من الموارد الغذائية ومعدات التجهيز، وخدمة الديون مما عجل بانفجار الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وبداية تطبيق سياسات أكثر

[1] عبد الرحمان تومي، **واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1980-2000)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص ص 184، 193.

[2] عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 47.

[3] عامر هني، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، مسيلة، العدد4، ص ص 218، 219.

حزما والاتجاه نحو المؤسسات المالية والنقدية من أجل إعادة التنظيم الاقتصادي والمالي وفق برامج التثبيت الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي والذي سوف يكون محور دراستنا في المبحث الموالي[1].

المبحث الثاني: البرامج الاقتصادية المطبقة من طرف صندوق النقد الدولي في الجزائر.

شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية في الجزائر من تدهور في معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدل التضخم وكذا عجز الميزانية بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة، تزامنا مع استفحال الأزمة النفطية الحادة لعام 1986 مما أدى بها اللجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي بالدرجة الأولى حاملة رسالة سلمية والرضوخ لمبادئه العامة، حيث تم التوقيع معه على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي، وعليه سنقوم بمحاولة الإلمام والتعرف على مختلف جوانب هذه البرامج في مايلي:

المطلب الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي (1989-1994).

وتتمثل في ثلاث اتفاقيات وهي كتالي:

الفرع الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (ماي 1989- جوان 1990).

أو ما يسمى ببرنامج التثبيت الاقتصادي الأول والذي يبدأ برسالة حسن النية بموجبها يلتزم البلد بتطبيق مجموعة من السياسات التي تعمل على تصحيح الاختلالات الاقتصادية والمالية خلال فترة قصير. حيث تم لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على أقساط مرتفعة في إطار هذا الإنفاق في 31 ماي 1989 وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155,7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة وقد استخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30ماي 1989 [2].

أولا: أهداف الاتفاق.

بالنسبة للأهداف المصرح بها في إطار هذا الاتفاق تمثلت فيما يلي[3]:

- إلغاء العجز الميزاني. بعد التخلي التدريجي للدولة عن مسؤولياتها بدءا بتحرير الأسعار.

---

[1] نويصر بلقاسم، **التنمية والتغير في نسق القيم: دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الدولة في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010، ص ص 185، 186.

[2] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقة بالجزائر**، دار هومة لنشر، الجزائر، 1996، ص

[3] سهيلة دحو، **صندوق النقد الدولي وسياسات الإصلاح الهيكلي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1989-1999)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 214.

- تخفيض سعر الصرف.
- تخفيض قيمة الدينار.
- تسجيل انخفاض في الواردات وارتفاع الصادرات ونمو الناتج الداخلي
- إلى جانب الأهداف الواردة في بنود الاتفاق، سعت السلطات الجزائرية ببلوغ هدف ضمني المتمثل في إعادة فتح أبواب السوق المال الدولي أمامها بعد حصولها على ختم الرخاء الذي تحقق بعد إبرام الاتفاق.

ثانيا: الإجراءات المطبقة من قبل السلطات الجزائرية.

تمثلت إجراءات الاتفاق فيمايلي[1]:

- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة ومن خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري وخاصة فيما يخص السجل التجاري استحدث الإطار القانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، إصدار بعض الأحكام الجبائية، اعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك وضع رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص وهذا من شأنه أنه يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية.
- إجراء تغيرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي يرمي إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية، وفتح القضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات المالية الأجنبية، كما أن هذا القانون يهدف إلى الحد من توسع

إن مدة الاتفاق لم تكن كافية والمقدرة بسنة من أجل الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني (جوان 1991- مارس1992).

لجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي مند جوان 1991 إلى غاية مارس 1992 وبموجب هذا الاتفاق أي اتفاق برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني حصلت الجزائر على قرض قدره 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 404 مليون دولار توزع على أربعة أقساط قيمة كل قسط 100 مليون دولار أي ما يعادل 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة[2]، وقد قسمت هذه الأخيرة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

[1] مدني بن شهرة، **مرجع سابق**، ص ص 110، 111.

[2] باري عبد اللطيف، علي الشنوي، **الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في ظل توجيهات المؤسسات المالية الدولية**، مجلة البحوث السياسية الإدارية، العدد الثاني عشر، 2018، ص 297.

الشرائح كانت حسب الترتيب الزمني التالي[1]:

- الشريحة الأولى في جوان 1991.
- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991.
- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991.
- الشريحة الرابعة في مارس 1992.

إلا أنه لم يتم سحب الشريحة الرابعة من قبل السلطات الجزائرية ذلك لعدم احترامها لمحتوى الاتفاقية المبرمجة مع صندوق النقد الدولي، ولقد أبرمت في سرية تامة.

أولا: الأهداف التي تم الاتفاق عليها بين الجزائر وصندوق النقد الدولي ضمن هذا البرنامج.

تمثل أهم الأهداف في[2]:

- إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية على أساس قواعد السوق.
- تقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز المؤسسات.
- إصلاح نظام الأجور وتغير سياسة الإعانات.
- إلغاء التمييز بين القطاع العام والخاص.
- توقف الدولة عن التمويل المباشر للبناء والسكن.
- مشاركة القطاع الخاص في التجارة الخارجية.
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق ضبط أسعار السلع والخدمات.
- تحرير التجارة الخارجية مدعم بقابلية أكبر لتحويل الدينار.
- تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والعمل على تنشيط هذه الأخيرة من خلال دور المؤسسات العمومية والخاصة في تنويع الصادرات بغرض تقوية الاقتصاد على مواجهة الخدمات الخارجية.

ثانيا: الإجراءات المطبقة من قبل الجزائر لتحقيق الأهداف.

اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير المالية والاقتصادية تتمثل فيما يلي[3]:

---

[1] كريم النشاشي وآخرين، **الجزائر تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 1998، ص 22.

[2] باردي عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص 297.

[3] منصوري سعدان، **أثر المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية: دراسة حول وضع الاقتصاد الجزائري (1981-2018)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018/2017، ص ص 239، 240.

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا يتجاوز 20%.
- إنشاء سوق نقدي(سوق مابين البنوك).
- مواجهة عملية انزلاق الدينار الجزائري حتى سبتمبر 1991، ليتم بعد ذلك تخفيض قيمته بنسبة 50%.
- بالنسبة لنظام الأسعار، فقد تم تحريرها أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992 وخاصة المواد الغذائية إلى جانب مواد الوسيطية والكمالية.
- إصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق الخارجية من استيراد وتصدير وفتح حسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة.
- تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الأجنبية خصوصا في مجال المحروقات.
- تعديل قانون المحروقات رقم 14/86 المؤرخ في 19 أوث1986 عن طريق القانون رقم 21/91 المؤرخ في ديسمبر 1991 والذي يسمح من خلاله للشركات الأجنبية باستغلال باطن الأرض بمشاركة سوناطراك بنسبة 51%.
- ولمواجهة الانعكاسات السلبية على الاستقرار الاجتماعي وحماية الفقراء من نتائج تصحيح الأسعار الجبرية للمواد الغذائية، نتيجة ارتفاع الأسعار فقد طبقت الدولة نهاية سنة 1991 نظام شبكة اجتماعية عن طريق تقديم علاوات نقدية لعديمي الدخل ولدوي الدخل المحدود.

الفرع الثالث: اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994- مارس 1995).

أدت الأوضاع الاقتصادية السيئة التي عرفتها الجزائر نتيجة انخفاض سعر البترول سنة 1986 إلى لجوء الحكومة مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي لطلب قروض جديدة، حيث عقد هذا الاتفاق بشكل علني على عكس الاتفاقين السابقين اللذان تم تنفيذها في سرية تامة.

وتتمثل أهداف وإجراءات هذا البرنامج فيما يلي:

أولا: الأهداف.

لم تتغير أهداف هذا الاتفاق عن سابقيه. إذ يمكن أن نحصر هذه الأهداف في[1]:

[1] بختاش راضية، **مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيلة: حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2015/2014، ص 123.

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق معدل نمو بين 3% و6%.
- تقليص معدل التضخم وكبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14%.
- مواصلة تحرير الأسعار وإلغاء دعمها.
- تعديل التسيير العقلاني للطلب الداخلي.
- الاهتمام بالقطاع الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية.
- استعادة التوازن في ميزان المدفوعات.
- الحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الهشة.

ثانيا: الإجراءات المطبقة لتحقيق الأهداف.

وللوصول إلى الأهداف المسطرة، تم اتخاذ الإجراءات التالية من قبل الحكومة وهي[1]:

- تخفيض عجز الميزانية إلى 3, 3% من PIB خلال هذه الفترة عن طريق تخفيف أعباء تكاليف أجور الموظفين.
- تقليص الإعفاءات عن الرسوم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية.
- رفع أسعار الفائدة المطبقة على إعادة تمويل البنوك.
- إعادة التوازن للأسعار النسبية لاسيما أسعار العملة، وذلك عن طريق تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,17% منذ بداية البرنامج.
- اعتماد سياسات مالية صارمة من شأنها تخفيض العجز في الخزينة إلى 3,3% من PIB.
- التخفيف من عبئ الدين الخارجي في الأجل المتوسط من خلال إعادة جدولة الديون الثنائية للبلد.

المطلب الثاني: برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998).

كان التصحيح الهيكلي ضرورة حتمية لا مفر منها، فهو تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل

الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق.

وبالتالي ومن أجل تجسيد عملية التصحيح تم الاتفاق مع صندوق النقد الدولي، وبعد موافقته على تقديم قرض للجزائر يتدرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض والذي يمتد إلى ثلاث سنوات من 31مارس 1995 إلى 1

[1] جمال دقيش، **أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية (1988-2015)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المركز الجامعي غليزان، العدد02، 2019، ص 17.

أفريل 1998، وقد حدد مبلغ الاتفاق ب 1,169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 79,12% من حصة الجزائر في الصندوق.

الفرع الأول: أهداف البرنامج.

تتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي[1]:

- خفض العجز في الحساب الجاري الخارجي من 6,9% من الناتج المحلي الخام في السنتي 1997و1995إلى 2,2% من هذا الناتج في السنتين 1997 و1998.
- تحقيق معدل نمو سنوي بمقدار 5% من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات طوال فترة البرنامج.
- رفع الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات ب 5,5% من الناتج المحلي الخام ما بين 1994 و1995/ 1997 و1998 من خلال الحد من نمو الإنفاق الجاري.
- مقاربة معدل التضخم إلى المستوى الموجود في الدول الشريكة للجزائر.
- العمل على إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة وإنشاء مكاتب الصرف إبتداءا من جانفي 1996 بالإضافة إلى العمل على تخفيف الضريبة الجمركية بنسبة 50% كحد أقصى.
- إنشاء الصندوق الوطني لتشغيل الشباب وذلك بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين ووضع نظام التأمين والبطالة خاصة بعد اعتماد فكرة تسريح العمال والتعاقد المبكر ومعدلات البطالة المتزايدة.
- رفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب والحليب و إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.

الفرع الثاني: أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر ضمن هذا البرنامج.

من أهم الإجراءات التي اتخذتها الجزائر على عاتقها ما يلي:

1) **إصلاح النظام النقدي والمالي:** يتلخص في النقاط التالية:
   - إعادة التوازن للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار.
   - إلغاء كل الإعفاءات الضريبية على الفوائد المحصل عليها من سندات الخزينة.
   - إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وإلغاء تعويضات التسريح.
   - إنشاء معامل احتياطي إجباري ب3% على الودائع البنكية واحتياطات تعويضية إلى غاية11% سنويا مع مراقبة حسابات البنوك التجارية.

[1] بوخري آمنة، يوسفي رشيد، **برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية للفترة (1989-2015)**، جامعة مستغانم، العدد رقم 09، جوان 2018، ص ص 91، 92.

- إصلاح القطاع البنكي بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة منها إدماج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في النظام البنكي، وإنشاء شركة الضمان العقاري، وإنشاء جمعية البنوك والمؤسسات المالية.
- إلغاء إعانات الاستهلاك وإتباع سياسة نقدية محكمة.
- استبدال علاوة البطالة بنظام ذو منفعة حددت قيمتها ب 1200دج.
- توسيع وعاء الرسوم على القيمة المضافة وخاصة على المنتجات البترولية سنة 1997.

2) **إصلاح المؤسسات العمومية:** فقد تمت عملية الخوصصة، حيث ظهر أول برنامج للخصوصية في أفريل 1996 مدعوما من طرف البنك الدولي، حيث كان من المقرر أن يمس حوالي 200 مؤسسة محلية، أما بالنسبة للمؤسسات العمومية الكبيرة فإنه مع نهاية 1998 تم اعتماد برنامج خوصصة نحو 250 مؤسسة خلال سنتي 1998 و 1999، إلا أن هذه العملية لم تستكمل بشكل كامل، لعدة أسباب منها موضوعية ومنها ذاتية، كعدم استقرار الطاقم الحكومي، وبالخصوص الهيئات القائمة على عملية الخوصصة، ورفض النقابات والعمال والوضع الأمني وغيرها[1].

3) **التجارة الخارجية:** بهدف زيادة درجة الانفتاح على العالم الخارجي، تم تحرير الواردات بتخفيض التعريفة الجمركية من 60% إلى 45% بين سنتي 1994 و 1997، وتم إلغاء العديد من القيود المعيقة لعملية الاستيراد كتلك الخاصة بتحديد القيمة المالية لقروض الاستيراد، أو قائمة السلع الممنوعة من الاستيراد.

وفي إطار تحرير الصادرات، فقد أصبحت كل المنتجات قابلة للتصدير، باستثناء تلك المواد ذات القيمة التاريخية والأثرية، كما تم إنشاء بعض الهيئات كالصندوق الخاص بترقية الصادرات، والشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، لتشجيع الصادرات استكمالا لسياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري. كما تم ترخيص المدفوعات الأخرى كنفقات التداوي والدراسة بالخارج، وسفريات الأعمال وتحويل الأجور[2].

4) **القطاع الفلاحي:** وضع البرنامج عدة نقاط تهدف إلى الإصلاح الفلاحي وفي إطار هذه الإصلاحات تم إصدار قانون سنة 1995 يقضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة إلى مالكيها، وبغية تنمية فعالية القطاع الفلاحي أيضا، فإن الحكومة قدمت في بداية 1997 مشروع قانون يهدف إلى تحول حقوق الانتفاع بأراضي الدولة المعطاة للمزارعين بموجب القانون 19/87 إلى ملكية كاملة، وهذا المشروع من شأنه أن يسمح للفلاحين بالحصول على قروض الاستغلال التي يطلبونها من البنوك التجارية لوجود الضمان، وهي وثيقة الملكية للأراضي.

---

[1] ناصري راضية، **تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة بن يوسف بن خذة الجزائر، 2009/2008، ص 24.

[2] حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر(1998-2008)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010، ص 137.

وإن كان برنامج التعديل الهيكلي يعطي التوجهات الواجب السير فيها فإن برنامج الحكومة المقدم في جويلية 1997 والمحددة على أساسه الأهداف التالية:

- دعم الاستغلال الفلاحي وهذا بإنهاء التطهير المالي للقطاع، وتثمين وصيانة الأراضي التي تعرف تدهورا وتثمين وتوسيع الأملاك العقارية، إضافة إلى تشجيع أراضي القطاع الخاص.
- توفير الشروط المحركة للإنتاج الفلاحي وهذا عن طريق التخفيف من تحكم العوامل الطبيعية في الإنتاج الفلاحي.
- تشجيع و تنمية الاستثمار الفلاحي بمجموعة من الإجراءات، تتعلق بالقروض.
- تحسين الخدمات الفلاحية[1].

5) **إعادة جدولة الديون:** في نهاية ماي 1994 تم الحصول على إعادة الجدولة الأولى مع نادي باريس لتحقيق الاستقرار بقيمة 400,4 مليون دولار على 16 سنة، منها 4 سنوات معفاة من الدفع، وبصفة عامة كان ما مجموعة 14 مليار دولار موضوع إعادة الجدولة، وساهمت عمليات التمويل التي منحتها مختلف المؤسسات المتعددة الأطراف كنادي لندن ونادي باريس في هذا الرقم إلى 20 مليار دولار[2].

6) **قطاع السكن:** كان قطاع السكن والبناء يتألف من عدد كبير من مؤسسات البناء غير الفعالة توظف 240 ألف عامل سنة 1994. إبتداءا من سنة 1995 شرع في إعادة الإصلاح المعمق، حيث تم حل الكثير من المؤسسات التي لم يكن من الممكن إعادة تأهيلها، وقلص عدد العمال في المؤسسات الأخرى بحوالي 93 ألف عامل أي 51% من العمال بين سنتي 1995 و1997، كما أن أغلب العمال بها أصبحوا عمال متقاعدين، ولإعطاء دفع وتيرة البناء وتخفيض التكاليف أصبحت المشاريع العمومية تقسم إلى مجموعة من الحصص الصغيرة تستجيب لقدرة المؤسسات الصغيرة على الإنجاز، وهذا ما أدى بالفعل إلى تقليص فترة الإنجاز إلى حد قياسي أحيانا وإلى تخفيض تكلفة الإنجاز بالفعل، كما انتقلت حصة القطاع الخاص في إنجاز مشاريع السكن من 20% سنة 1994 إلى 50% سنة 1997.

وفي جانب تمويل السكن فإنه تم إحداث تغييرات تمس على وجه الخصوص:

- إعادة رأسملة البنك الوطني للتوفير والاحتياط سنة 1997 وجعله كبنك لتمويل السكن يعمل حسب المعايير التجارية.
- توسيع سوق عمليات تمويل قروض السكن إلى كل البنوك التجارية، حيث تم إنشاء مؤسسة إعادة التمويل العقاري سنة 1997.

---

[1] سعاد مهماني، **تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الديموغرافيا**، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008، ص ص 50، 51.

[2] ناصري راضية، **مرجع سابق**، ص 26.

- إنشاء صندوق الضمان العقاري موجه لتسهيل القروض للعائلات عن طريق البنوك.
- أنشاء صندوق الأسواق المالية، مهمته تخفيف قيود المتعاملين اتجاه التمويل العمومي[1].

المطلب الثالث: تقييم نتائج برامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي.

للوقوف على مدى نجاح أو فشل البرنامج المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي في الجزائر ارتأينا ضرورة استعراض نتائج هذه البرامج وتحليلها إلا أننا سنركز على أهم المؤشرات.

الفرع الأول: تحليل نتائج برامج الاستقرار الاقتصادي.

لم تستطع برامج الاستقرار الاقتصادي إعطاء نتيجة إيجابية على مستوى المؤشرات الكلية، وعليه سنقوم من خلال هذا الفرع عرض النتائج المتوصل إليها ثم تحليلها.

الجدول رقم02: تطور المؤشرات الكلية في الجزائر خلال الفترة(1989-1994).

مؤشرات / سنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994
معدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) النسبة%	4,8	0,8	-1,2	1,6	-2,1	-0,9
ميزان المدفوعات بالمليار دولار	-0,366	0,084	1,047	-0,11	-0,03	-4,36
تطور سعر الصرف دج/$	7,61	8,93	18,47	21,87	23,06	35,06
المديونية الخارجية بالمليار دولار	26,819	28,379	27,875	26,678	25,724	29,486
التضخم النسبة%	9,29	17,9	25,9	31,7	20,5	29,5
البطالة النسبة%	17,2	19,7	20,2	21,4	23,2	24,36

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

- الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz
- بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz
- البنك الدولي: www.albankaldawli.org

من خلال معطيات الجدول سنقوم بتحليل النتائج المتوصل إليها خلال هذه البرامج:

[1] سعاد مهماني، **مرجع سابق**، ص ص 51، 52.

❖ **معدل النمو الاقتصادي:**

نلاحظ أن النمو الاقتصادي انخفض من سنة 1989 حيث قدر ب 4,8% إلى سنة 1990 قدر ب 0,8% بشكل كبير، ليصل إلى تسجيل معدل سالب يقدر ب 1,2 % سنة 1991، وهذا الانخفاض كان نتيجة انخفاض حجم الاستثمارات وذلك بسبب السياسة المالية التقشفية الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي والرامية إلى التحكم في العجز الموازني ومما نتج عنها من تخفيض في قيمة الاستثمارات العمومية والقروض المقدمة للمؤسسات، وهذا المعدل جاء خلاف تطورات أسعار البترول. ليعود النمو إلى الارتفاع وتسجيل قيمة موجبة سنة 1992 لكن هذا الارتفاع لم يدم فقد عاد إلى الانخفاض والقيم السالبة سنة 1993 بقيمة 2،1%، والذي كان كارثيا بأتم معنى الكلمة وذلك بسبب تدهور أسعار البترول في مطلع 1993 وهذا التدهور استمر في التأثير على النمو في السنة الموالية 1994.

❖ **ميزان المدفوعات:**

نتيجة لخفض الإنفاق العام وضغط الواردات التي شهدت تراجع وبالتزامن مع التحسن الملحوظ في سوق النفط فقد تحول العجز في ميزان المدفوعات إلى فائض من 0,366 مليار دولار سنة 1989 إلى 1,047 مليار دولار في سنة 1991 مما يعد نجاحا للسياسات المتبعة في تحقيق التوازن الخارجي. والاستمرار في اعتماد سياسة الضغط على الواردات خلال سنتي 1992و1993 بالإضافة إلى أزمة الديون الخارجية وتنازل أسعار البترول، فقد انخفض الفائض المسجل سنة 1991 إلى عجز حيث سجل عجز قدره 0,11 مليار دولار سنة 1992 و0،03 مليار دولار سنة 1993، وفي سنة 1994 سجل ميزان المدفوعات رصيد سالب معتبر قدر ب 4،36 مليار دولار هذا العجز بسبب العجز المسجل في حساب العمليات الجارية بسبب انخفاض حصيلة الصادرات كانعكاس لتدهور أسعار البترول، بتوازي مع ارتفاع فاتورة الاستيراد وأيضا سجل عجز في حساب رأس المال.

❖ **تطور سعر الصرف:**

نلاحظ أن تطور سعر الصرف في انزلاق تدريجي حيث انتقل من 7,61 دج/$ سنة 1989 إلى 18,47 دج/$، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تحقيق التوازن مابين الطلب على السلع والخدمات الأجنبية وما يتوفر من عملة أجنبية وهذا الانزلاق كان متزامن مع بداية تطبيق الإصلاحات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، واستمر سعر الصرف في وتيرته المتسارعة ليصل سنة 1994 إلى 35,06 دج/$ وهذا بسبب تطبيق التخفيض الصريح للدينار الجزائري.

❖ **المديونية الخارجية:**

نلاحظ أن المديونية الخارجية متذبذبة خلال هذه الفترة حيث كان سنة 1989 يقدر ب 26,819 مليار دولار لترتفع سنة 1990 إلى 28,379 مليار دولار لتعود إلى الانخفاض في السنوات الثلاثة الموالية حيث تصل سنة 1993 إلى 25,724 مليار دولار، ولكن ارتفعت في سنة 1994 بمقدار 29,486 مليار دولار. وهذا التذبذب راجع إلى ارتفاع نسبة خدمة الدين للصادرات من السلع والخدمات لكونه أهم مؤشر الذي يعكس تطور الاستدانة الخارجية، مما أحدثت عجزا في ميزانية الدولة وعرقل وتيرة النمو، وكل هذا دفع الجزائر للاستدانة، بالإضافة لتخفيض قيمة الدينار سنة 1991 نتيجة لصدور القوانين المتعلقة بالإصلاحات.

❖ **التضخم:**

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل التضخم سجل معدل قدرته 9,29% سنة 1989، ويرتفع مباشرة سنة 1990 أين قدر ب 17,9%، ليصل في سنة 1992 إلى أعلى مستوى له بمعدل 31,7% وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب. وثم انخفض سنة 1993 والمقدر ب 20,5%، لعود الارتفاع خلال سنة 1994 أين قدر ب 21,5% وذلك يعود إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

❖ **البطالة:**

يتبين لنا من خلال الجدول أن معدلات البطالة في هذه الفترة أي فترة تبني الجزائر سياسات الاستقرار الاقتصادي عرفت بمعدلات بطالة مرتفعة أين قدرت ب 17,2% و ب 19,7% سنتي 1989 و1990 على التوالي، لتستمر في الارتفاع تدريجيا في السنوات الموالية حيث سجلت معدل 23,2 سنة 1993 ب 24,36 سنة 1994. راجع ذلك إلى التحولات الهيكلية التي عرفتها الجزائر سنة 1986، وضعف التسيير وقلة الموارد المالية لدولة التي قلصت من حجم الاستثمارات، حيث قدرت عدد مناصب العمل ب 50000 منصب عمل كمعدل سنوي خلال هذه الفترة بعدما كان معدل مناصب الشغل المعروفة بحوالي 75000 في الفترة التي قبلها.

الفرع الثاني: تحليل نتائج برنامج التعديل الهيكلي.

شهد برنامج التعديل الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات توازن الاقتصادي الكلي والتي سنقوم بعرضها في الجدول التالي:

رقم الجدول03: تطور المؤشرات الكلية في الجزائر خلال الفترة (1995-2000).

سنوات / مؤشرات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي) النسبة%	3,9	4,3	1,1	5,1	3,2	2,2
ميزان المدفوعات بالمليار دولار	-6,3	-2,09	1,19	-1,74	-2,38	7,57
تطور سعر الصرف دج/$	47,65	54,75	57,68	58,74	66,57	75,26
المديونية الخارجية بالمليار دولار	31,6	33,7	31,2	30,5	28,3	25,2
التضخم النسبة%	29,8	18,7	5,7	5	2,6	0,3
البطالة النسبة%	28,1	27,18	27,96	28,02	29,24	29,49

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد علي: بنك الجزائر، البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات، المرجع السابق.

من خلال معطيات الجدول سنقوم بتحليل النتائج المتوصل إليها خلال هذه البرامج:

- **معدل النمو الاقتصادي:**

بعد ما تبنت الجزائر برنامج التعديل الهيكلي بدأ الاقتصاد الوطني في تحقيق معدلات نمو موجبة لكنها متذبذبة ويتضح من خلال الجدول ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من 3,9 %إلى 4,3% في سنتي 1995 و1996 على التوالي، ليعود الانخفاض سنة 1997 قدر ب 1,1% وهذا الانخفاض بسبب تدهور الظروف المناخية التي أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي وكذا ضعف القطاع الصناعي، ولكن هذا الانخفاض لم يدم فسرعان ما شهد ارتفاعا ملحوظا في السنة الموالية إذ بلغ 5,1%، وهذا راجع لتحسن أسعار البترول وانطلاق الإنتاج الصناعي وتحسن إنتاج القطاع الفلاحي، ليتراجع الناتج المحلي الإجمالي بعد نهاية البرنامج أي سنتي 1999 و 2000 إلى 3,2% و 2,2% على التوالي.

- **ميزان المدفوعات:**

تبين بيانات الجدول أن رصيد ميزان المدفوعات عرف عجزا خلال الفترة (1995- 1999) ما عدا سنة 1997، أين قدر ب 6,3 مليار دولار سنة 1995 ومن ثم 2,09 مليار دولار سنة 1996، وهذا العجز راجع إلى انخفاض أسعار البترول إلى أدنى مستوياته، ليشهد بعد ذلك فائض سنة 1997 حيث قدر ب 1,1 مليار دولار، ناتجا أساسا عن ارتفاع حصيلة الصادرات البترولية بسبب ارتفاع أسعار النفط، لكن هذا التحسن لم يستمر طويلا بسبب الانهيار المفاجئ لأسعار البترول وقلة الصادرات خارج المحروقات

سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا مرة أخرى خلال سنة 1998 و1999، وبخصوص سنة 2000 حقق رصيد ميزان المدفوعات فائضا قدر ب 7,57 مليار دولار وهذا الفائض المبهر ناتجا أساسا عن ارتفاع أسعار البترول.

❖ **تطور سعر الصرف:**

استمر انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة أي فترة التعديل الهيكلي "1995-1998" حيث قدر ب 47,65 دج مقابل دولار واحد سنة 1995 ليستمر الانخفاض في السنوات الموالية للبرنامج، أين قدر ب54,75 دج و 57,68 دج و 58,74 دج مقابل دولار واحد على التوالي، وذلك راجع إلى ارتفاع المديونية الخارجية طيلة هذه الفترة والتي أدت إلى جعل قيمة الدينار مغالى فيه، وإلى شروط صندوق النقد الدولي بتخفيض قيمة العملة، وبالنسبة للسنتي 1999 و2000 وهي فترة ما بعد التعديل الهيكلي قد استمر في الانخفاض بالرغم من الارتفاع الطفيف لأسعار البترول أين قدر ب66,57 دج و ب 75,26دج مقابل دولار واحد بسبب عدم كفاية احتياطات الصرف لدعم الدينار.

❖ **المديونية الخارجية:**

عرفت المديونية الخارجية مستويات مرتفعة خلال فترة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي حيث قدرت ب31,6 مليار دولار في 1995 لتصل أعلى مستويات لها سنة 1996 أين قدرت ب33,7 مليار دولار لتضل مرتفعة في السنتين 1997 و1998 والتي قدرت ب31,2 و30,5 مليار دولار على التوالي، ويرجع تفسير هذا الارتفاع إلى تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية بسبب إعادة جدولة الديون مع كل من نادي "باريس ولندن" والتي تم الاتفاق عليها مع مؤسسات النقد الدولية.

❖ **التضخم:**

شهد معدل التضخم في بداية عملية التصحيح الهيكلي ارتفاعا أين قدرت نسبته في سنة 1995 ب29,8% و ب18,7% سنة 1996 وذلك نتيجة تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية التي كانت ضمن شروط صندوق النقد الدولي، إلا أنه سرعان ما انخفض في السنوات الموالية أي سنة 1997 و1998 والذي قدر ب5,7% و 5% على التوالي، ويعود هذا الانخفاض المدهش إلى صرامة الدولة في تطبيق سياسات وشروط صندوق النقد الدولي خصوصا فيما يتعلق بسياسات إدارة جانب الطلب. حيث يعتبر التضخم من النتائج الايجابية نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي.

وبالنسبة لسنتي 1999 و2000 استمر في الانخفاض حيث وصل إلى أدنى مستوى له سنة 2000 أين قدر ب 0,3% نظرا لتحسن الملحوظ في أسعار البترول.

❖ **البطالة:**

تمثل البطالة في الجزائر أبرز المظاهر السلبية التي أفرزتها الإصلاحات الاقتصادية تحت رعاية صندوق النقد الدولي، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن معدلات البطالة في فترة التعديل الهيكلي شهدت معدلات مرتفعة بدأ من سنة 1995 والتي قدرت نسبتها بـ 24,36% وبـ 27,96% سنة 1997 لتصل سنة 2000 إلى 29,49%، ناتجة أساسا عن غياب استثمارات جديدة في ذات الشأن سواء من جانب المؤسسات العمومية أو الخاصة إلى جانب خوصصة بعض المؤسسات والتي أدت بدورها إلى تسريح عدد كبير من العمال.

المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الجزائري بعد برامج صندوق النقد الدولي.

شرعت الجزائر مند سنة 2001، في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المتخصصة لها، في ظل الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، تهدف في مجملها إلى استرجاع توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية، وتحسين مستوى معيشة السكان.

المطلب الأول: الإصلاحات الذاتية خلال الفترة (2001-2009).

وتتمثل برامج هذه الفترة في:

الفرع الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

مباشرة وبعد استعادة الجزائر لتوازناتها الاقتصادية والمالية الكبرى وقبل سنة 2001، طرحت للنقاش الكيفية التي بموجبها يتم إنعاش الاقتصاد الوطني واستعادة النمو الاقتصادي وذلك إما بالعمل بجانب العرض أو جانب الطلب، بمعنى أنه كانت هناك أطروحتين للنقاش لا بد من تبني إحداهما، وما تم تبنيه هو العمل بجانب الطلب ترجمه توجهات برنامج الإنعاش الاقتصادي[1].

وقد جاء هذا البرنامج بعد إعلان رئيس الجمهورية في جوان 2001 بداية فعاليته، حيث تم تخصيص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار أي حوالي 7 ملايير دولار أمريكي، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1216 مليار دينار ما يعادل 16 مليار دولار، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا[2].

[1] ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة(1990-2015)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، ص 158.

[2] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، 2012، ص 147.

أولا: أهداف ومضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي.

1) أهدافه: إن برنامج الإنعاش الاقتصادي جاء لتحقيق مجموعة من الأهداف كيفية لا تترجم إلا باعتماد أهداف عملية، حيث تنص الأهداف الكيفية حول[1]:

- تهيئة إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان.
- محاربة الفقر والمشكلات المرتبطة به وتحقيق العدالة الاجتماعية.
- خلق ودعم مناصب عمل والحد من البطالة.
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

أما الأهداف العملية فتتمثل في:

- إعادة تحفيز الطلب لاحتواء آثار السياسات الانكماشية وتحقيق الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو.
- دعم النشاطات الخالقة للقيمة المضافة والشغل وهذا مالا يتحقق إلا عبر ترقية الاستغلال الفلاحي والمؤسسة المنتجة لاسيما الصغيرة والمتوسطة منها.
- إعادة تأهيل القاعدية، لاسيما تلك التي تسمح بإعادة إطلاق النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية.

2) مضمونه: وقد وجه الغلاف المالي الأولي لهذا البرنامج للقطاعات الرئيسية حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وتتضح في ما يلي:

الجدول رقم04: التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

القطاع	المجموع(مبالغ بالمليار دج)	النسبة%
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	210,5	40,10
تنمية محلية وبشرية	204,2	38,80
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	65,3	12,40
دعم الإصلاحات	45	8,60
المجموع	525	100

المصدر: خاطر طارق، عادل زقرير وآخرون، **دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق وإقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية وتقييمية**، مداخلة حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، 2016، ص 3.

[1] ميهوب مسعود، **مرجع سابق**، ص 159.

ثانيا: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

سنعرض بعض المؤشرات الكلية المحققة خلال هذا البرنامج في الجدول التالي:

جدول رقم05: بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

المؤشرات / السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل النمو الاقتصادي%	2,6	4,7	6,9	5,1
ميزان المدفوعات بالمليار دولار	6,19	3,66	7,47	9,25
تطور سعر الصرف دج/$	77,22	79,68	77,39	72,06
تضخم %	4,2	1,4	2,6	3,5
البطالة %	27,30	25,9	27,21	17,7

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: بنك الجزائر، البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق.

يشير الجدول أعلاه إلى ما يلي:

- إن معدل النمو الاقتصادي خلال سنوات البرنامج والمتمثلة في الفترة (2001-2004) سجل معدلات موجبة تعتبر جيدة مقارنة بالسنوات قبل البرنامج، ويعود مصدر هذا الارتفاع إلى قطاع المحروقات حيث ارتفع أسعار البترول في سنة 2003، وهذا انعكس إيجابا على المستوى المعيشي للمواطن.
- أما فيما يخص معدل التضخم فهو متذبذب في هذه الفترة، راجع نتيجة انخفاض قيمة الدينار من جهة والتعديلات التي أجريت على أسعار السلع المدعومة من طرف الدولة من جهة أخرى، سياسة التحكم في الأجور
- أما بالنسبة للبطالة فقد لاحظت تراجع مستمر خلال هذه السنوات، حيث تراجع إلى حوالي نصف سنة 2004 مقارنة بسنة 2001، ويعود سبب هذا التراجع إلى الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الذي شجع الاستثمار الأجنبي والوطني في مختلف النشاطات الاقتصادية والتجارية.
- وفيما سعر الصرف نلاحظ أن تطور سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال هذه الفترة استقرار نسبي حيث سجل أكبر نسبة ارتفاع سنة 2002، وبعد ذلك سجل تحسنا سنة 2004 وهذا الاستقرار النسبي ناتج عن الفائض المسجل في الميزان المدفوعات.

❖ أما ميزان المدفوعات فقد حقق رصيدا ايجابيا حيث نلاحظ أنه انتقل من 6,19 مليار دولار في 2001 إلى 9,25 سنة 2004 وهذا راجع إلى الارتفاع المتزايد للواردات وذلك بسبب حرية التجارة الناتجة عن الانفتاح الاقتصادي خلال فترة هذا البرنامج.

الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009).

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة المشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار دعم الإنعاش للفترة (2001-2004)، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، وتزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقع تحصيلها والوضعية المالية المستقلة للدولة، أقر هذا البرنامج الذي أعتبر دفعها قويا لعجلة الاقتصاد ولخلق ديناميكية في الاقتصاد الجزائري، وقد بلغ قيمته في شكله الأصلي 4203 مليار دج، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين أحدهما يخص مناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج، وآخر يخص مناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة ب 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج[1].

أولا: أهداف ومضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

1) **أهدافه:** يهدف البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ومتمثلة في ما يلي[2]:
   - تحديث وتوسيع الخدمات العامة.
   - تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.
   - رفع معدلات النمو.
   - إعادة التوازن الإقليمي من خلال تطور وتحديث شبكة الطرق والسكك الحديدية.
   - تحسين الظروف المعيشية من حيث السكن والحصول على الرعاية.
   - دعم الاحتياجات المتزايدة في التعليم العالي والتكوين.
   - تخفيف القيود المقروضة على موارد المياه.
2) **مضمونه:** وقد تم توزيع الغلاف المالي لهذا البرنامج ضمن القطاعات التالية:

[1] عقون شراف، بوقجان وسام وآخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة**، المركز الجامعي ميلة، عدد خاص، 2018، ص 202.

[2] جمال دقيش، **أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية (1988-2015)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المركز الجامعي غليزان، العدد 02، 2019، ص 20.

جدول رقم06 : التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009).

القطاع	مجموع مبالغ (بالمليار دج)	النسبة%
برنامج لتحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,42
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	08,02
تطور الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	04,85
برنامج التكنولوجيات الجديدة	50	1,19
المجموع	4202,7	100

مصدر: خاطر طارق، عادل زقرير وآخرون، **مرجع سابق**، ص 5.

ثانيا: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

حيث تمثلت نتائج هذا البرنامج من خلال بعض المؤشرات الكلية فيما يلي:

جدول رقم07: بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009).

المؤشرات / السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي%	5,1	2	3	2,4	2,4
ميزان المدفوعات بالمليار دولار	16,94	17,83	19,53	36,99	3,86
تطور سعر الصرف دج/$	73,28	72,28	69,29	64,58	72,65
تضخم %	1,6	2,5	3,5	4,8	5,7
البطالة %	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2

المصدر: من إعداد طالبتين اعتمادا على: بنك الجزائر، البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق.

يشير الجدول أعلاه إلى ما يلي:

- معدل النمو الاقتصادي انخفض من 5,1 % سنة 2005 إلى 2,4 % سنة 2009 وذلك راجع لتراجع أسعر البترول، بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة للأزمة المالية العالمية 2008.
- أما معدلات البطالة فقد واصلت في الانخفاض حيث انتقلت من 15,3 % سنة 2005 إلى 10,2 % سنة 2009، وهذا راجع لتواصل المشاريع التنموية ضمن هذا البرنامج.

- ❖ في حين عرف ميزان المدفوعات رصيدا موجبا وكان في وتيرة متصاعدة حيث انتقل من 16,94 مليار دولار سنة 2015 إلى 36,99 مليار دولار سنة 2008 لينخفض بحدة في سنة 2009 إلى 3,86 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية 2008 وانخفاض الطلب علي المحروقات مما أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية.
- ❖ وفي حين نجد أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مستمرا فقد انتقل من 1,6 % سنة 2005 إلى 5,7 % سنة 2009، ويرجع ذلك لارتفاع أسعار المواد المستوردة وفرض بعض الضرائب في قانون المالية.
- ❖ أما مسار تطور سعر الصرف، في هذه الفترة فنلاحظ تحسن ملحوظ في سعر صرف الدينار الجزائري إلى غاية 2008، حيث قدرت سنة 2005 ب 73,28 دج/ دولار وفي سنة 2008 قدر ب 64,58 دج/ دولار، وهذا راجع إلى ارتفاع في قيمة الدينار الجزائري وهذا بسبب انتعاش الصادرات البترولية خلال هذه الفترة، ولكن في سنة 2009 تدهور سعر الصرف ليصل إلى 72,65 دج/ دولار وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية.

المطلب الثاني: الإصلاحات الذاتية خلال الفترة (2010-2019).

تعتبر هذه الفترة امتداد للبرامج التنموية السابقة، والتي تمثلت في برنامجين هما برنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة (2010-2014)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة(2015-2019) ، وعليه سنقوم بالتعريف على أهداف ومحتوى هذه المخططات وكذا النتائج المتوصل إليها.

الفرع الأول: البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014).

يعتبر هذا البرنامج مكملا للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة، وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار ولهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه البلاد مند الاستقلال، وينقسم إلى قسمين هما:

- القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب 11534 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 156 مليار دولار.
- القسم الثاني يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها مثل (السكك الحديدية والطرق والمياه....الخ) بمبلغ يقدر ب 9700 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 130 مليار دولار[1].

[1] هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جانفي 2020، ص 47.

أولا: أهداف ومضمون البرنامج الخماسي للتنمية.

1) أهدافه: تمثلت أهداف هذا البرنامج فيما يلي[1]:

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.
- مكافحة البطالة من خلال استحداث 3 ملايين منصب شغل جديد.
- تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.
- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.
- تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير الأزمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- الاستثمار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.
- تثمين القدرات السياحية والصناعية التقليدية.
- الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

2) مضمونه: قسم البرنامج إلى ستة قطاعات نبينها من خلال الجدول التالي:

[1] جلون ياسمين بن الحاج، عابد شريط، **تقييم برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 01، مارس 2020، ص ص 116، 117.

الجدول رقم08: التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014).

القطاع	مجموع مبالغ (بالمليار دج)	النسبة%
التنمية البشرية	10122	49,59
المنشآت الأساسية	6448	31,59
تحسين الخدمة العمومية	1666	08,16
التنمية الاقتصادية	1566	07,67
مكافحة البطالة	360	01,76
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	280	01,22
المجموع	20412	100

المصدر: خاطر طارق، عادل زقرير وآخرون، **مرجع سابق**، ص7

ثانيا: نتائج البرنامج الخماسي للتنمية(2010-2014).

يمكن عرض مختلف نتائج هذا البرنامج من خلال التركيز على بعض المؤشرات الكلية والمهمة، والمستعرضة في الجدول التالي:

الجدول رقم09: بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(2010-2014).

المؤشرات / السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو الاقتصادي%	3,6	2,8	3,9	2,8	3,8
ميزان المدفوعات بالمليار دولار	15,32	20,14	12,05	0,13	-5,88
تطور سعر الصرف دج/$	74,39	72,94	77,54	79,37	80,58
تضخم %	3,9	4,5	8,9	3,3	2.9
البطالة %	10	10	11	9,8	10,6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: بنك الجزائر، البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق.

من خلال معطيات الجدول سنقوم بتحليل النتائج المتوصل إليها خلال هذا المخطط.

- ❖ معدلات نمو اقتصادي متذبذبة وتعتبر متواضعة حيث قدرت في بداية تنفيذ المخطط أي سنة 2010 ب 3,6% وب 2,8% سنة 2011 ومن ثم 3,8% في نهاية المخطط سنة 2014، هذا ناتج أساسا عن تدهور معدلات نمو قطاع المحروقات.
- ❖ أما معدلات التضخم فقد شهدت معدلات متذبذبة بين انخفاض وارتفاع خلال هده الفترة (2010-2014) حيث شهد أكبر معدل له سنة 2012 أين قدر ب 8,9 % نتيجة ارتفاع الأسعار وخصوصا المواد الغذائية، وبأقل معدل سنة 2014 والذي قدر ب 2,9 %.
- ❖ وبخصوص البطالة فقد عرفت استقرار في معدلاتها طيلة فترة تنفيذ البرنامج حيث لم تتجاوز 10 % في المتوسط، وذلك راجع إلى عدد مناصب العمل المتواضعة الذي وفرها البرنامج.
- ❖ وفيما يتعلق بميزان المدفوعات فقد سجل فائض طيلة السنوات الثلاثة الأولى من البرنامج حيث سجل أعلى قيمة له سنة 2011 أين قدر ب 20,14 مليار دولار، ومن ثم تراجع هذا الانخفاض سنة 2013 والمقدر ب 0,13 مليار دولار، ليعرف عجز في السنة الموالية أي سنة 2014 والذي قدر ب 5,88 مليار دولار راجع بالأساس إلى الأزمة النفطية الحادة التي شهدتها البلاد، في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعا كبيرا
- ❖ أما من ناحية تطور أسعار الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي فقد شهد انخفاضا حيث سجل 74,39 دج/دولار سنة 2010 لينتقل في سنة 2012 إلى 77,54 دج/ دولار رغم ارتفاع الصادرات من المحروقات، ثم استمر في الانخفاض في السنوات الموالية أين سجل 80,58 دج/ دولار في سنة 2014، ويعود ذلك إلى ضعف إنتاجية ونمو القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

الفرع الثاني: برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015-2019).

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة والتي ألقت الدولة توزيعها مند تحسن المداخيل بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري في بداية الألفية الثالثة، حيث قد جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي في ظرفية خاصة تمر بها البلاد وهي انخفاض المداخيل جراء انخفاض عائدات الجباية البترولية، 143-302 وعنوانه " صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) ويقيد هذا الحساب في:

- **باب الإرادات:** مخصصات الخزينة الممنوحة سنويا في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

- **باب النفقات:** النفقات المتعلقة بتنفيذ مشاريع مسجلة بعنوان برنامج النمو الاقتصادي[1].

أولا: أهدافه.

تتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي[2]:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز....الخ، وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العامة.
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام، بمستوى قدرة 7% مع حلول سنة 2019.
- إيلاء عناية للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.
- استحداث مناصب الشغل، ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.
- إبداء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو صادرات خارج قطاع المحروقات، والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي.

وللإشارة مع استمرار انخفاض البترول بحلول سنة 2015 فقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليس من الضروريات، إلا تلك التي ذات أهمية قصوى.مما أدى إلى التأثير السلبي على تحقيق الأهداف المسطرة وهذا ما تستوضحه في العنصر التالي، من تقييم الأداء الاقتصادي خلال هذه الفترة.

ثانيا: الوضعية الاقتصادية للاقتصاد الجزائري (2015-2020).

عرفت هذه الفترة بأوضاع مالية خانقة، حيث سوف نوضح ذك من خلال اعتمادنا على بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة في الجدول التالي:

[1] نورالدين بلقليل، **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (pcd): دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج الميلة وفق لمشاريع سنة 2015**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، العدد 08، 2017، ص 652.

[2] زكريا مسعودي، **تقييم أداء برنامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال موسع كالدور السحري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017، ص 221.

الجدول رقم10: تطور بعض المؤشرات الكلية خلال (2015-2020).

مؤشرات / سنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل النمو الاقتصادي %	3,8	3,3	1,1	1,4	0,8	-5.5
ميزان المدفوعات بالمليار دولار	-27,53	-26,03	-21,76	-15,82	-16,93	
تطور سعر الصرف دج/$	90,46	109,47	110,93	116,62	119,16	132,22
تضخم %	4,8	6,4	5,6	4,2	1,9	2,4
البطالة %	11,2	10,5	11,7	11,7	12,4	13,3

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على: بنك الجزائر، البنك الدولي، الديوان الوطني للإحصائيات، مرجع سابق.

يشير الجدول أعلاه إلى ما يلي:

- ❖ معدل النمو الاقتصادي مقبولا نوع ما في السنوات 2015 و2016، ومن ثم انخفاضا مستمر بداية من سنة 2017 الذي سجل معدل 1,1% ، كما سجل سنة 2019 و2020 انخفاضا كبيرا الذي قدر ب 0,8 % و5,5- % على التوالي، ناتجا أساسا عن الأداء السيئ لقطاع النفط والغاز، ناهيك عن إجراءات العزل العام جراء نفسي فيروس كورونا.
- ❖ أما من ناحية ميزان المدفوعات فقد شهد عجزا مستمر خلال هذه الفترة، حيث قدرت أعلى نسبة للعجز سنة 2015 والمقدر ب 27,53 مليار دولار وأقل نسبة سنة 2018 والمقدرة ب 15,82 مليار دولار. ويعود سبب هذا العجز إلى المستوى المتدني لأسعار النفط وعدم القدرة على تغطية الصادرات بالواردات، وكذلك الضعف النسبي للعملات المالية للمعاملات في رأس المال بين المقيمين وغير المقيمين.
- ❖ وفيما يتعلق بسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار فقد شهد تدهورا محسوبا على طول فترة (2015-2019)، والذي قدر ب 90,46 دج مقابل 1 دولار أمريكي، ومن ثم 110,93 دج/ دولار سنة 2017 ليستمر في التدهور إلى أن بلغ 132,22 دج/ دولار سنة 2020، وذلك بسبب انهيار أسعار النفط سنة 2014 التي ألقت بضلالها على الاقتصاد الجزائري إلى الآن، بالإضافة إلى احتياطات الصرف.
- ❖ وبخصوص البطالة، فقد عرفت معدلات مرتفعة أين قدرت سنة 2015 ب 11,2%، ومن ثم انخفاض طفيف سنة 2016 والمقدر ب 10,5 % لتشهد ارتفاعا تدريجيا في السنوات الموالية، حيث سجلت معدل 13,5 % سنة 2020، ويعود ذلك إلى هشاشة النظام المالي والاقتصادي وكذلك للجوء إلى سياسة العقد في العمل مما يؤدي إلى عدم توفر العمل بشكل دائم.

- بالنسبة لتضخم فقد شهدت تذبذبا بين الهبوط والطلوع، حيث قدر سنة 2015 ب 4,8 % ثم ارتفاع إلى 6,4 % سنة 2016، عاكسا بذلك ارتفاع الأسعار خاصة بعد زيادة الضرائب والرسوم، ومن ثم انخفض سنة 2019 إلى 1,9 %، ليرتفع في السنة الموالية بمعدل قدر ب 2,4 %، بسبب ارتفاع في أسعار المواد الغذائية، والمواد المصنعة.

خلاصة الفصل.

لقد ورثت الجزائر عن المستعمر اقتصادا مخربا ، وأثناء محاولتها النهوض بيه انتهجت نظام اشتراكي كميكانيزم للتسيير الاقتصادي ، هادفة بذلك معالجة مختلف المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري لكن ارتباط إيرادات الدولة بصورة أساسية بأسعار النفط، وعدم نجاح طرق التسيير جعلها تلجأ إلى صندوق النقد الدولي لمعالجة وضعها الاقتصادي المتدهور من خلال اعتمادها على برامج التي أعطت ثمار جيدة على الجانب الاقتصادي، لتواصل الدرب من خلال اعتمادها على إصلاحات ذاتية إبتداءا من سنة 2001 متمثلة في سلسلة من برامج تنموية محققة بذلك نمو مبهر خلال الثلاثة عشر سنة الأولى لم تحققه الجزائر مند الاستقلال، إلا أنها وخلال الفترة الأخيرة شهدت الجزائر تدهور على مستوى التوازنات الكلية بسبب الأزمة النفطية الحادة سنة 2014 التي أرمت بظلالها على الاقتصاد الجزائري إلا الآن.

خاتمة عامة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي عالجت تأثيرات صندوق النقد الدولي على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر اتضح أن صندوق النقد الدولي يمثل الركيزة الأساسية لنظام النقدي الدولي والذي أوكلت له مهمة أن يكون آلية لتمويل الدولي، لمواجهة الاختلالات في اقتصاديات الدول خصوصا فيما يتعلق بإعادة التوازن في ميزان المدفوعات من أجل محاولة رفع معدلات النمو الاقتصادي للدول، حيث يعتبر هذا الأخير الوسيلة التي من خلالها تعبر الدولة عن أهدافها وإستراتجياتها الاقتصادية، وطرق وأساليب تحقيقها.

فالجزائر كغيرها من الدول النامية، لجأت لصندوق النقد الدولي بعدما فشلت مسيرتها التنموية في منتصف الثمانينات والتي خلفت أوضاع مالية مزرية، طامحة بذلك معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية فتبنت حزمة من الاتفاقيات بداية من سنة 1989 إلى غاية 1998 والمتمثلة أساسا في برامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي والتي استطاعت من خلالها أن تحقق معدلات نمو مقبولة على الصعيد الاقتصادي وذلك على حساب الصعيد الاجتماعي. ومن أجل تدارك التأخير في جميع القطاعات، وكذا الرغبة الحقيقية بالنهوض بالاقتصاد الوطني للوصول إلى نمو مستديم وقوي يأخذ في طياته أبعاد النمو الاقتصادي الاجتماعي، شرعت الجزائر في تطبيق برامج تنموية ضخمة بداية من الألفية الثالثة.

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- تعد أزمة انهيار أسعار النفط سنة 1986 من أبرز الأسباب التي جعلت الجزائر تلجأ لصندوق النقد الدولي لغرض إعادت التوازن المالي، بعد فشل كل خياراتها التنموية ما أجبرها الرضوخ لمشروطية الصندوق خصوصا بعد تفاقم أزمة المديونية. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى التالية: سبب لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي هو فشل المخططات التنموية والأزمة النفطية الحادة سنة 1986.
- دور صندوق النقد الدولي هو إعادت التوازنات الكلية وذلك من خلال تقديم مساعدات وقروض وسد العجز في ميزان مدفوعات الدول خصوصا النامية منها. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية التالية: لصندوق النقد الدولي دور فعال ومهم في استعادت التوازنات الداخلية وخارجية للدول النامية.
- صندوق النقد الدولي من خلال حزمة الإصلاحات التي أملاها على الجزائر، ساهم في إعادة التوازن المالي لها، من خلال إعادة الاستقرار لأهم المؤشرات الاقتصادية، وذلك كان على حساب تدهور الأوضاع الاجتماعية والتي كانت بمثابة التضحية الضرورية لإعادة التوازن المفقود، حيث تزايدت معدلات البطالة

إضافة إلى انخفاض كبير في مستويات المعيشة. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة التالية: كانت هناك آثار إيجابية على الجانب الاقتصادي وآثار سلبية على الجانب الاجتماعي.

- من أجل منح صندوق النقد الدولي يد العون للدول التي تعاني اختلالا في اقتصادياتها، يقوم بوضع مجموعة من الضوابط والقيود التي تخص الجانب المالي والنقدي.
- النمو الاقتصادي في مدلوله يرمي إلى أن الدولة قد وصلت إلى وضع اقتصادي جيد.
- لا يمكن لقطاع المحروقات وحده في الجزائر، أن يحقق النمو الاقتصادي المطلوب فاعتماد الجزائر شبه كلي على الإرادات المالية المتأتية من المحروقات يمثل فجوة في إستراتيجية النمو الاقتصادي، كون أن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية تتميز بالتقلبات المستمرة.

التوصيات:

انطلاقا من نتائج الدراسة نقدم التوصيات التالية:

- لا بد من صندوق النقد الدولي أن يقوم بإصلاح شرطية اقتراض وتسهيل الحصول على التسهيلات المعمول بها، التي بالكاد أن تكون تعجيزية بالنسبة لدول النامية.
- مواجهة التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري بقوة وحزم وإرادة سياسة قوية ووضع الخطط الكفيلة للنهوض بنمو اقتصادي مرضي بعيدا عن المحروقات.
- يجب على الجزائر أن تركز في إنعاش نموها الاقتصادي أساسا على تطوير إمكانياتها في مجال الطاقات المتجددة، بالإضافة إلى الاستثمارات العمومية الأجنبية المباشرة .
- على الجزائر أن تقوم بمحاربة الفساد وإصلاح منظومة الحكم.

آفاق دراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين أنه يمكن، دراسة مواضيع أخرى ذات صلة به مثل:

- سياسة صندوق النقد الدولي في إصلاح اختلالات ميزان مدفوعات الجزائر.
- أثر تدخل صندوق النقد الدولي على السياسة الاقتصادية في الجزائر.
- التنمية الاقتصادية وعلاقتها بصندوق النقد الدولي في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. إبراهيم مرعي العتيقي، **سياسات مؤسسات النقد الدولية والتعليم**، طبعة الأولى، دار الوفاء، الإسكندرية، 2006.
2. أحمد جابر بدران، **الاقتصاد الدولي والاندماج الاقتصادي المعاصر**، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014.
3. أحمد حسن صالح قادر، **ظاهرة العولمة الاقتصادية و تأثيراتها على أسواق المال العالمية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
4. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
5. أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، الأردن،2013.
6. خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مبادئ الاقتصاد**، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2013، ص 165.
7. خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2014.
8. سهيل حسن الفتلاوي، **العولمة وآثارها في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
9. عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق**، دار الخلدونية لنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
10. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الاقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
11. عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)**، الدار الجامعة، 2001.
12. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي(نظريات وسياسات)**، طبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
13. فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

14. قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي ال "صندوق F .M.I " (آليات وسياسات)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

15. كريم النشاشي وآخرين، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، واشنطن، صندوق النقد الدولي، 1998.

16. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية**، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2000.

17. محمد عبد العزيز، عبد الرحمان يسرى أحمد، التنمية الاقتصادية الاجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، مصر، 1999.

18. محمد عبد الله شاهين، **سياسات صندوق النقد الدولي وأثرها على الدول النامية**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015.

19. مدحت قريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.

20. مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**، دار هرمة لنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

21. الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقة بالجزائر**، دار هومة لنشر، الجزائر، 1996.

22. يوسف حسن يوسف، **تأثير صندوق النقد الدولي والمنظمات الاقتصادية والدولية علي قرارات الدول**، طبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، 2012.

المجلات:

1. باري عبد اللطيف، علي الشنوي، **الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية في ظل توجيهات المؤسسات المالية الدولية**، مجلة البحوث السياسية الإدارية، العدد الثاني عشر، 2018.
2. بوخري آمنة، يوسفي رشيد، **برامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية للفترة (1989-2015)**، جامعة مستغانم، العدد رقم 09، جوان 2018.
3. جلون ياسمين بن الحاج، عابد شريط، **تقييم برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 01، مارس 2020.

4. جمال دقيش، **أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية (1988-2015)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المركز الجامعي غليزان، العدد02، 2019.
5. جمال دقيش، **أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي للجزائر في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق على التوازنات الكلية (1988-2015)**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المركز الجامعي غليزان، العدد 02، 2019.
6. دودان حنان، زبيدي رابح، **دور صندوق النقد الدولي في إدارة أزمة الديون الخارجية لدول المغرب العربية خلال الفترة (2008-2015)**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة الجزائر 3 ، العدد 2، 2018.
7. زكريا مسعودي، **تقييم أداء برنامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال موسع كالدور السحري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 06، جوان 2017.
8. طوير أمال، علاوي صفية، **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990_2018)**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصر، الجزائر، العدد 02، 2020.
9. عامر هني، **قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، مسيلة، العدد4.
10. عقون شراف، بوقجان وسام وآخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة**، المركز الجامعي ميلة، عدد خاص، 2018، ص 202.
11. محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، 2012.
12. نور الدين بلقليل، **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) كممول أساسي للمخطط البلدي للتنمية (pcd): دراسة ميدانية ببلديات دائرة أولاد دراج الميلة وفق لمشاريع سنة 2015**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبة، العدد 08، 2017.
13. هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 05، جانفي 2020.

أطروحات ورسائل جامعية:

1. بختاش راضية، **مصادر النمو الاقتصادي ودور السياسات الاقتصادية في تفعيلة: حالة الجزائر خلال الفترة (1970-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2015/2014.
2. برباص الطاهر، **أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2008.
3. بروك داودي، **دراسة تحليلية وقياسية للتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر الفترة (1967-2014)**، أطروحة لنيل شهادة دكتورة علوم، اقتصاد تطبيقي، جامعة باجي مختار عنابة، 2018/2017.
4. بن سعدة بلول، **أثر الادخار علي النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لعينة من الدول النامية مع إشارة خاصة لحالة الجزائر خلال الفترة (2018/1980)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة المدية، 2020/.
5. بن منصور نجيم، **الأزمات المالية العالمية والمهام الجديدة لصندوق النقد الدولي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص المالية الدولية، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، 2009/ 2010.
6. بوصبع بلال، غبغوب عبد اللطيف، **إصلاحات آليات صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة جيجل، 2018 /2019.
7. تاج عبد الحكيم، **نماذج النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، فرع القياس الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2003/2002.
8. جليلة بن غزة، **تغير سعر الفائدة الحقيقي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للجزائر للفترة (2013/1990)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة LMD، في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2020/2019.
9. حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر(1998-2008)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع التمويل الدولي والهيئات المالية والنقدية الدولية، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010.

10.خديجة تافساست، **تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة LMD، العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة باتنة1، 2017/2016.

11.دحماني نور الهدى، **سوق الأوراق المالية ودوره في النمو الاقتصادي دراسة حالة بعض الاقتصاديات الناشئة والجزائر**، أطروحة دكتورة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الطور الثالث، شعبة اقتصاد تنمية ومالية، جامعة باجي مختار عنابة، 2015/2014.

12.سعاد مهماني، **تأثير برنامج التعديل الهيكلي على الأسرة الجزائرية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الديموغرافيا**، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008.

13.سمير بوقشابية، **تأثيرات سياسة صندوق النقد الدولي على مسار التنمية في دول المغرب العربي-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، جامعة الجزائر 3 ، 2010 / 2011.

14.سهيلة دحو، **صندوق النقد الدولي وسياسات الإصلاح الهيكلي: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1989-1999)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2001/2000.

15.عادل زقرير، **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة علوم، في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

16.عبد الرحمان تومي، **واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1980-2000)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2001/2000.

17.عبد الغفار غطاس، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر في الفترة بين (1990_2006)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010/2009.

18.عبد القادر فار، **الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000_2010)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2012/2011.

19.عزالدين بوحبل، **المؤسسات المالية الدولية وإشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التمويل الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الدولية، جامعة جيجل، 2010/2009.

20.علي شتيوي، **دور صندوق النقد والبنك الدوليين في تكريس الحكم الراشد بالدول النامية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم السياسية، تخصص منظمات دولية وإقليمية والحكم الراشد، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/ 2019.

21.قريدة معمر، **أهمية إصلاح صندوق النقد الدولي في تفعيل أداء النظام المالي العالمي،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–، 2016/ 2017.

22.كوثر سعاد قودة، **آثار سياسات تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة LMD، في الاقتصاد المالي، جامعة باتنة 1، 2020/2019.

23.محمد صلاح، **المفاوضة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، 2009 / 2010.

24.مصطفى زروني، **النمو الاقتصادي واستراتيجيات التنمية دراسة حالة: اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا،** أطروحة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، 2000/1999.

25.ملاخسو بلال، **أثر التأمينات علي النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990_2010)،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة LMD في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016/2015.

26.منصوري سعدان، **أثر المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية: دراسة حول وضع الاقتصاد الجزائري (1981–2018)،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2018/2017.

27.موهوني مليكه، **أثر التعليم علي النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2015/2014.

28.ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة(1990–2015)،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016.

29.ناصري راضية، **تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، علوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة بن يوسف بن خذة الجزائر، 2009/2008.

30.نويصر بلقاسم، **التنمية والتغير في نسق القيم: دراسة سوسيولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة الدولة في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2011/2010.

31.ولد حام الطالب مصطفى، **دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي لبلدان المغرب العربي: دراسة حالة موريتانيا خلال الفترة (1985-2013)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاديات التجارة الخارجية، جامعة باجي مختار عنابة، 2015/2014.

32.وهيبة مزنر، **أهم محددات معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومقارنتها باقتصاديات دول المينا: دراسة قياسية للفترة (1990-2013)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2016/2015.

الملتقيات والندوات:

1. خاطر طارق، عادل زقرير وآخرون، **دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) في تحقيق وإقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية وتقييمية**، مداخلة حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، 2016.

2. عيسى حجاب وآخرون، **الإصلاح الاقتصادي من خلال برامج التثبيت الاقتصادي لصندوق النقد الدولي تجربة الهند في الإصلاح الاقتصادي**، ملتقى دولي حول الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة لدول النامية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019.

3. لطرش ذهبية، **دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية**، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، أيام 20-21 أكتوبر 2009.

4. مفتاح صالح، **مداخلة بعنوان تطور الاقتصاد الجزائري وسماته مند الاستقلال إلى إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق**، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.

5. ميمون رحماني، لمحة عن دور صندوق النقد الدولي، مداخلة ضمن : ندوة الدار البيضاء في المغرب، 16 سبتمبر 2006، تحت الموقع: www.imf.org

6. مواقع إلكترونية وتقارير:

7. اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، تحت الموقع: www.imf.org .
8. بنك الجزائر: www.bank-of-algeria.dz
9. البنك الدولي: www.albankaldawli.org
10. الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz

11. صندوق النقد الدولي: **النشأة، المبادئ، الأهداف،الدور، المهام ودواعي التأسيس**، تحت الموقع: www.ministrginfo.gov.lb، تاريخ الإطلاع 5 أفريل 2021، وقت الإطلاع، 22:30.
12. صندوق النقد الدولي، تقرير السنوي لسنة 2013، تحت الموقع: www.imf.org.
13. صندوق النقد الدولي، **شرطية الصندوق**، تحت الموقع: www.imf.org ، تاريخ الإطلاع 2021/04/20، وقت الإطلاع 18:40.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة التي تمت معالجتها إلى إبراز الأهمية الكبيرة لصندوق النقد الدولي باعتباره مؤسسة تشرف على النظام النقدي الدولي، ومحاولة الإلمام والتعرف على مختلف الجوانب التي من شأنها أن تبين مدى أهمية النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى تبيان الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر عقب الاستقلال والتي كانت سبب في لجوء الجزائر لصندوق النقد الدولي في سنة 1989 والذي قدم لها الوصفة العلاجية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب والمتمثل في مجموعة من الاتفاقيات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر ومن خلال تطبيقها للإصلاحات الاقتصادية تحت إشراف صندوق النقد الدولي سمحت إلى حد ما برفع معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن تكلفتها الاجتماعية كانت باهظة. ومن ثم باشرت الجزائر برامج للدعم النمو في بداية 2001 قصد تحقيق الاستقرار الاقتصادي القابل للاستمرار.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، الجزائر، النمو الاقتصادي، سياسات صندوق النقد الدولي.

Summary:

This study, which has been addressed, aims to highlight the great importance of the International Monetary Fund (IMF) as an institution that oversees the international monetary system, and to try to identify and identify various aspects that would demonstrate the importance of economic growth. In addition, he described the difficult circumstances that Algeria had experienced following independence, which had caused Algeria to resort to the International Monetary Fund (IMF) in 1989 and which had provided it with a remedial formula for achieving the economic growth required by a series of conventions.

The study found that Algeria, by applying economic reforms under the auspices of the International Monetary Fund (IMF), had to some extent allowed the study of economic growth rates, but that their social cost was high. Algeria therefore launched growth support programmes at the beginning of 2001 in order to achieve viable economic stability.

Keywords: IMF, Algeria, Economic Growth, IMF Policies.